هاري فيجي — جيرالد سوانسون

الإفلاس 1995

الانهيار القادم لأمريكا

...مد مَحْمود دبّور
...علي رمّان

الأهلية
للنشر والتوزيع

الإفلاس
1995



المملكة الأردنية الهاشمية - عمان / وسط البلد
خلف مطعم القدس / ص.ب ٧٧٧٢ - هاتف ٦٣٨٦٨٨
فاكس ٦٥٧٤٤٥

هاري فيجي ـ جيرالد سوانسون

الإفلاس 1995

الانهيار القادم لأمريكا

ترجمة : محمد محمود دبور
مراجعة : علي رمان



الأهلية للنشر والتوزيع

BANKRUPTCY 1995

The Coming Collapse of America and How to Stop It

Harry E. Figgie, Jr.,
with
Gerald J. Swanson, Ph.D.

Foreword by U.S. Senator Warren B. Rudman

الفهـرس

الموضوع **الصفحة**

«لقد أصبحنا نعيش فعلاً على الأموال التي نقترضها، بل وأصبحنا نقترض الزمن!».

رئيس نظام الإحتياط الفيدرالي
وعضو هيئة حكام الولايات المتحدة
باول إي. فولكر
في العشرين من شهر شباط لعام ١٩٨٥.

«إن الركود الحالي ما هو إلّا نزهة وترفيه مقارنة مع ما ستؤول إليه الأحوال في الولايات المتحدة بحلول عام ١٩٩٧ م».

النائب الأمريكي
وارن بي. رودمان
في الرابع والعشرين من شهر آذار لعام ١٩٩٢ م.

ملاحظات حول الأرقام الواردة في هذا الكتاب

استمدت جميع الأرقام هنا من مصادر حكومية وغير حكومية عديدة. وتم استسقاء معظم المعلومات والبيانات الحديثة والتاريخية من (ملحق موازنة الولايات المتحدة للسنة المالية ١٩٩٣ م، والصادر في شهر شباط لعام ١٩٩٢ تحت إشراف المكتب التنفيذي للرئيس ومكتب الإدارة والموازنة). أمّا بخصوص الأرقام المتوقعة مستقبلاً، فإنها مستمدة من (مؤسسة المعلومات) المنبثقة عن مشروع الرئيس لتقصي سعر التكلفة في القطاع الخاص، والذي يعرف أيضاً باسم هيئة جريس.

مقدمـــة

بقلم السيناتور وارن بي. رودمان

تعيش أمـريكا الآن حالة حرب تختلف عن مفهومنا التقليدي، فالحرب حرب اقتصادية بالدرجة الأولى، وقد أدت إجراءات الحكومة الخاطئة إلى استمرار تراكم معدلات العجز والذي أدى بدوره إلى استنزاف ثرواتنا قطرة قطرة. واضطرت حكومتنا إلى اللجـوء إلى الـدائنين الأجـانب من أجل الحصول على الأموال اللازمة للوفاء بالتزاماتها وواجباتها. وقد عملت الحكومة بهذا على وضع نفسها تحت رحمة هؤلاء الدائنين.

ويجب الانتبـاه هنـا إلى أن استقـرار أمـريكـا وازدهارها يعتمدان أساساً على التكامل المالي للحكومة، ويبدو أننا أهملنا في تحقيق هذا التكامل، ولم نقم بأي إجراء لحماية بلادنا حتى هذه اللحظة، وبدلاً من ذلك، فقد وجهنا جل اهتمامنا إلى السياسة فقط، ولم نلتفت إلى الاقتصاد.

ولا شك في أننا مسؤولون جميعاً عن انهيار اقتصادنا، غير أنّ المسؤولية الكبرى تقـع على عاتق المـرشحين الرئاسيين وأعضاء الكونغرس، حيث عمل هؤلاء على خيانة أمريكا عن طريق صمتهم التام حيال ما يجري، ويعود سبب هذا الصمت إلى الخـوف. . الخـوف المتمثل في احتمال فقدانهم لأصوات ناخبيهم إن هم واجهوا الوضع بكل مسؤولية وأمانة، بغض النظر عن الإجراءات القاسية التي سيتبعونها في هذه الحالة.

ويعتبر هذا الكتاب نعمة كبيرة مُنحت للأمريكيين؛ حيث يحتوي على ما كان

على الحكومة اتباعه منذ زمن طويل، كما أنه يواجه الوضع بصراحة كبيرة وبأسلوب مباشر وواقعي.

ويهدف الكتاب من خلال فصول، إلى تعريف المواطن الأمريكي بحقيقة الوضع المالي السيء للاتحاد الفيدرالي، على الرغم من أنّ الحكومة تبذل كل جهد ممكن لإخفاء مثل هذا الوضع.

وتنقسم المادة إلى ثلاثة أجزاء: أسباب الأزمة، والنتائج المحتملة في حالة استمرار الحالة الراهنة، وكيف يتوجب على الحكومة والأفراد أن تتصرف لوقف الكارثة. ولا شك أنّ القسم الثالث هو الأهم بين هذه الأجزاء.

ويتطرق المؤلفان إلى الموضوع مباشرة وبدون مقدمات، كما أنه يقدم الأدلة والشروح الواقعية والحقائق المعتمدة على التقصي والبحث الدقيقين، ويبتعد في الوقت ذاته عن استخدام الأسلوب الرياضي الخيالي والرسومات والأمثلة المعقدة.

لقد قام كل من فيجي وسوانسون بإجراء بحوث عالمية دامت حوالي العقد، ويجب أن أذكر هنا أنّ أيّاً منهما لا مصلحة له من وراء هذا الكتاب؛ فهما لا يحاولان اكتساب الشعبية، لأنهما أساساً ليسا من أصحاب السياسة كما أنهما لن يجنيا شيئاً من الكذب على الأمريكيين أو من تمويه الحقائق أمامهم. ويجب أن يدرك القاريء أنّ جهدهما هذا مكرس لخدمة أمريكا وخدمة المواطنين فيها، وأنّ قلقهما ينبع من حرصهما على مصلحة البلاد ومستقبلها. وأشاطرهما الرأي في أننا سنواجه كارثة اقتصادية ما لم نتحرك فوراً.

دأبتُ خلال الأعوام الاثني عشر الماضية على الإصرار على تخفيض الديون فوراً، كما أنني ساهمت في إصدار قانون اللجنة الثلاثية لعام ١٩٨٥. وللأسف، فقد كان القانون يسري في بعض المواقف. غير أنه غالباً ما أهمل وتمّ تجاوزه حين كان يتعلق الأمر بتقليل برامج المساعدات. وما زلتُ أشعر منذ ذلك الوقت وحتى هذه

اللحظة بخيبة الأمل الشديدة بسبب صمت الحكومة حيال هذه المشكلة، وقد قررت في وقت سابق من هذا العام ألا أرشح نفسي للانتخابات ثانية.

وآمـل أن يوفق فيجي وسـوانسـون في إيصال رسالتهما إلى الأمريكيين بشكل واضـح. وقد وفّق المؤلفان إلى درجة كبيرة جداً في تصوير مشكلة الديون المخيفة بشكل يجعل كل مواطن يفكر في النتائج المترتبة عليها. كما أنهما استطاعا حصر المشكلة في كتاب واحد مع الاحتفاظ بصورتها البشعة، الأمر الذي سيسهل عملية إدراك الأمريكيين لما يجري ولما سيجري.

وأرجو أن يتأمل كل قارىء حاله وأفرادَ عائلته ومستقبلهم فيما لو انهار الاقتصاد فعـلاً. ولا شك في انهياره فيما لو استمرت الأوضاع الراهنة. إننا أوشكنا حالياً أن نحقق عجـزاً بقيمـة نصف تريليون دولار، بعد أن زادت معدلاته عن (٤٠٠) مليار دولار. وسيزيد المعـدل شيئـاً فشيئاً حتى نصل إلى المرحلة التي لن نجد فيها من يقـرضنا النقود. وباختصار، فإننا نرهن مستقبلنا بحاضرنا. وأخشى أن نضطر نحن وأبناؤنا وأحفادنا إلى دفع ثمن باهظ جداً. كما أنني أخشى أن تفقد النقود التي أفنينا عمرنا في جمعها وادخارها أي قيمة لها.

وأؤكـد هنا على أنّ الوقت يسير ضدنا وبسرعة كبيرة. وللأسـف، فإنّ المشكلة تزداد سوءاً يومـاً بعد آخر. ولا بدّ لي من الإشارة إلى أنّ المسؤولين يدركون تماماً ما يجب عمله للتخلص من الديون، غير أنهم يفتقرون إلى الإرادة اللازمة. ومن هنا، فإنّ مهمة إجبارهـم على التحلي بالإرادة والقيام بحل المشكلة تقع على عاتقنا نحن. وعلينا كذلك إجبارهـم على تحمل كافة مسؤولياتهم المالية. ويجد القاريء في هذا الكتاب العديد من الطرق الفعالة للقيام بمثل هذا الضغط.

وتعتبر الانتخابات القادمة فرصتنا الأخيرة لتفادي الكارثة. وعلى كل واحد منا أن يُخضع جميع المرشحين إلى اختبار الصدق والأمانة. وعلينا أن نسألهم عن حقيقة ما

يجري وعما سيقومون به حيال هذه الأوضاع. ويتوجب على السياسيين أن يغامروا بمستقبلهم السياسي - من أجل إنقاذ البلاد. كما أنّ على المواطنين أن يقدموا التضحيات اللازمة لذلك. ولأكون صريحاً معكم، فإنّ الكلمات تعجز عن وصف المستقبل الأليم الذي أوشكنا على دخوله.

ويتوجب علينا الآن أن نولي الأهمية الكبرى إلى مسألة السيطرة على هذه المشكلة. وعلينا كذلك أن ننظر إليها كحرب حقيقية تتطلب تضافر جهود الرئيس والكونغرس وجميع المواطنين من أجل كسب الموقعة، قبل أن ينتهي وجود أمريكا، وقبل أن تختفي قيمها وينهار كيانها.

هٰذا الكتاب

لن يبقى للولايات المتحدة التي نعرفها اليوم أيّ وجود بحلول عام ١٩٩٥ م، ففي هذا العـام ستنـزلق البلاد نحو الإفلاس، وحينها سيزول عصر القوة الأمريكية بزوال طريقـة الحياة الأمـريكية "American way of life"، ولن تخـرج البلاد من أزمتها إطلاقاً ما لم يبدأ العمل فوراً لإنقاذها من هذه الكارثة الوشيكة.

في خريف عام ١٩٤١، انتظمتُ للدراسة في كلية (دارتماوث) "Dartmouth" في نيو هامبشـاير "New Hampshire"، وكان والدي يصرّ على ذهابي هناك لغايتين تتمثل أولاهمـا في رغبتي في دراسـة الهنـدسـة، ورأى والـدي أيضاً أن أدرس أيضاً علم الإقتصاد لاكتساب بعض الخبرة في هذا المجال؛ حيث كانت كلية دارتماوث تشرف على برنامج يجمع بين هذين المجالين. وقد سُمي البرنامج آنذاك باسم (تاك ـ ثاير) "Tuck - Thayer". وتمثلت الـرغبـة الثـانية في الالتقاء بمدرب البيسبول السابق في الكلية، ويدعى جيف تيسرو. وكان والدي يعتبره أفضل مدرب في كليات الولايات المتحدة، وقد خامر بعض الناس شعور حينها بأنني سأكون ذا شأن في هذه اللعبة.

وهكذا، ذهبت إلى دارتماوث، ولكنّ إقامتي لم تتجاوز العام، إذ اندلعت نيران الحرب الثانية وأنا في مقاعد السنة الأولى. وعلى الرغم من قصر هذه المدة، إلاّ أنني جنيت فائدة كبرى ما كنت لأجنيها لو انتظمت في إحدى مدارس الهندسة التقليدية. وتتجسد هذه الفائدة في دراستي لمساق يتناول الاقتصاد وبإشراف البروفيسور إلبرت كارلسون "Albert Carlson".

وفي هذا المساق، عالج البروفيسور كارلسون التضخم "inflation"، وتحدث عن

ازدياد نسب التضخم بشكل مخيف في ألمانيا خلال فترة ما قبل الحرب الأولى ؛ ففي هذه الفترة - كما بين لنا البروفيسور - انخفضت أسعار صرف العملة بشكل سريع بحيث فقدت قيمتها، الأمر الذي اضطر الناس إلى حمل السلال المليئة بالأوراق النقدية والتوجه بها إلى المتاجر لشراء الخبز والبطاطا فقط.

لم أكن أدرك حينها أنني سأحارب في ألمانيا تحت لواء سلاح المشاة بعد ثلاث سنوات فقط من دراستي لهذا المساق، واضطررنا خلال وجودنا في ألمانيا إلى اللجوء إلى أحد المنازل بسبب القصف العنيف. وهناك وقعت عيناي على أوراق نقدية مبعثرة على الأرض. واستطعتُ تمييز أوراق النقد هذه بخبرتي التي اكتسبتها من مساق البروفيسور كارلسون وبمعرفتي للغة الألمانية والتي تلقيتها خلال دراستي الثانوية، وأدركت أنّها تعود إلى عام ١٩٢٣ م، وكانت قيمتها النقدية تصل إلى خمسين مليون مارك. كما أنني أدركتُ أنّ هذه الأوراق لم تعد لها أي قيمة بعد أن قامت السلطات النازية بإلغائها. غير أنني جمعتها واحتفظت بها طيلة مدة الحرب. ولدى عودتي إلى أرض الوطن، وضعت هذه الأوراق الستة - والتي تراوحت قيمتها ما بين خمسين ألف مارك إلى خمسين مليون مارك. وبقيمة إجمالية بلغت حوالي مائة واثني عشر مليون مارك - في أحد دفاتري. ثمّ قمتُ بعد فترة بتغليفها والاحتفاظ بها معلقة في مكتبي، حيث بقيت هناك لسنوات عديدة كانت تذكرني خلالها بسهولة فقدان أوراق النقد لقيمتها في فترات التضخم الحاد، وبسهولة شيوع الفوضى ما لم تحرك الحكومة ساكناً.

لقد قمت بتأسيس شركة فيجي الدولية "Figgie International" - ومقرّها في كليفلاند - أوهايو "Clevland, Ohio" - التي تصنع العديد من المنتوجات، وبقيمة مبيعات سنوية تصل إلى حوالي (١,٣) مليار دولار. كما أنني أدير هذه الشركة، إضافة إلى تأسيسي لها. وتصنع الشركة ذات الفروع الثمانية والعشرين - فيما تصنع - كرات البيسبول المعتمدة في مباريات الدوري والكرات المعتمدة رسمياً في مباريات كرة القدم والسلة. وإضافة إلى شركة فيجي فأنا أدير أيضاً شركة كلارك

رليانس "Clark - Reliance Corporation" ـ وهي شركة صغيرة مقارنة مع الأولى وتملكها عائلتي. وزاد معدل المبيعات السنوية لهذه الشركة من عدة مئات من الآلاف إلى خمسة وثلاثين مليون دولار. وتقوم الشركة بتصنيع وسائل السيطرة على السوائل، مثل صمامات المراجل ومعايير ضبط مستوى السوائل ومؤشرات مراقبة التدفق. كما أنّ الشركة تعتبر مركزاً تقنياً لتطوير وسائل التصنيع العالمية التي ننوي إدخالها في شركة فيجي.

قبل حوالي عشر سنوات، تطوع دان ماك جليكدري لتمثيلي في اجتماعات مشروع (تقصي الرئيس للسيطرة على الأسعار في القطاع الخاص). وكان ماك جليكدري يشغل حينها منصب مدير فرع شركة فيجي في العاصمة ـ وقد ضمت هيئة جريس "Grace Comissim" ـ التي سميت نسبة إلى رئيسها ج. بيتر جريس والذي يشغل أيضاً منصب الرئيس التنفيذي لشركة (دبليو. آر. جريس وشركاه) "W.R.Grace & Company" ـ حوالي مائة وستين شخصية من خيرة رجال الأعمال الأمريكيين، وينتمي هؤلاء إلى الحزبين الرئيسين، كما أنّها ضمت ألفي موظف ممن يعملون في الشركات. وقد كان الرئيس رونالد ريجان يشرف على هذا المشروع القومي، وكان ريجان يهدف إلى إيجاد الطرق الكفيلة بالقضاء على النفقات الحكومية غير الضرورية. وتجدر الإشارة هنا إلى أننا ننفق ما يزيد عن ستة وسبعين مليون دولار على مثل هذه المشاريع. وفي الواقع، لم أكن أرغب في المشاركة في أعمال اللجنة بسبب ارتباطاتي العملية وكرهي للجان والاجتماعات و(مسرحيات واشنطن). ولكنني اضطررت للمشاركة على مضض تحت وطأة الضغط الشديد.

وخلال عضويتي في هذه اللجنة زودني السيد جريس ببعض الأرقام التي حصل عليها من قسم مصادر المعلومات في شركة ليكسنجتون "Lexington" للاستشارات، وهي شركة تتمتع بمكانة مرموقة. وقد كان السيد جريس يرمي إلى الوقوف على واقع الميزانية القومية والعجز الفيدرالي في السنوات الماضية وإلى الاطلاع على الميزانية والعجز المتوقعين في سنة ٢٠٠٠. وقام الاقتصاديون بتزويده

بالأرقام اللازمة منذ تأسيس الجمهورية وحتى الآن، وكان طبيعياً لمهندس مثلي أن يدرس هذه الأرقام من خلال الجداول والرسوم البيانية.

في باديء الأمر قمت بتعيين النقاط على ورقة شبه دائرية بحيث يستطيع الناظر إليها أن يميز نسبة التغير من عام إلى آخر. بعد هذا قمت بتعيين النقاط على الورق العادي وبالأسلوب البياني المألوف غير أنني لم أكن مهيئاً لتحليل النتائج التي حصلت عليها.

ولعل أهم هذه النتائج هي مقدار نمو معدلات الديون القومية الأمريكية في عام ١٩٩٥ م بحيث ستزداد إلى درجة يصعب علينا حينها السيطرة عليها من خلال فرض الضرائب، وبمعنى آخر فإن الحكومة لن تكون عاجزة عن دفع الديون فقط، بل إنها ستكون عاجزة عن دفع الفوائد المترتبة حتى وإن سخرت الحكومة كل الأموال التي تحصل عليها عن طريق الضرائب لهذه الغاية.

وقد قامت شركة فيجي بنشر توقعاتي ورسوماتي البيانية بخصوص الميزانية والعجز المتوقعين عام (٢٠٠٠) في تقريرها السنوي الصادر سنة ١٩٨٥ وقد تضمن هذا التقرير بعض الرسومات والأشكال التي أعيدت صياغتها في هذا الكتاب. وقد أشرت في هذا التقرير إلى أن العجز في الميزانية عام (٢٠٠٠) سيزيد بمقدار أربعة عشر ضعفاً عما كان عليه في سنة ١٩٨٠، أما فوائد الديون فستزيد بمعدل تسعة وعشرين ضعفاً.

والسؤال الذي يطرح نفسه الآن لماذا قمت بنشر هذه الأرقام؟ لقد تمثل هدفي في رغبتي بمعرفة الطرق المثلى لإدارة الشركات في حالة حدوث تضخم حاد يشابه ذلك الذي حصل في ألمانيا. على افتراض أن البلاد ستواجه محنة اقتصادية ومالية قاسية جداً. ولتحقيق هذا الهدف قمت بالاستعانة بـ (جيري سوانسون) "Geary Swanson" وهو أحد الاقتصاديين الذين أكنّ لهم الاحترام. وكان قد عمل معي سابقاً لمدة عشر سنين في الإشراف على مشاريع (تعليم المدرسين) والتي كانت تمولها

شركة فيجي، وقد طلبت منه أن يبدأ هو وفريق البحث بدراسة المشاكل التي يواجهها القطاعان العام والخاص، والتي تتفاقم عند فشل الحكومة في السيطرة على عجز الميزانية والديون الخارجية.

وتم اختيار أمريكا الجنوبية لإجراء البحوث الأولية، وكنت آمل أن تساعد الخبرة التي سيكتسبها جيري في هذا المجال على إيجاد كتاب يتعرض إلى سبل إدارة الشركات خلال أوقات التضخم. وتم فعلاً إصدار هذا الكتاب مؤخراً تحت عنوان «دليل البقاء أثناء التضخم» "The Hyperinflation Survival Guide" وقام فريق البحث المكلف بجولة استمرت سبع سنين زار خلالها أحد عشر بلداً في ثلاث قارات وهذه البلدان هي: الأرجنتين والبرازيل وبوليفيا وتشيكوسلوفاكيا وهنغاريا والمكسيك وبولندا وإيطاليا وسويسرا وألمانيا وبريطانيا العظمى وقابل الوفد خلال زيارته وزراء المالية ومديري البنوك المركزية في هذه الأقطار. كما أنهم قابلوا رجال الأعمال وأصحاب البنوك والاقتصاديين والمستشارين إضافة إلى مديري الشركات متعددة الجنسيات "multinational" الكبرى.

معدلات العجز والديون الفيدرالية ونسب الفوائد للفترة

ما بين عامي ١٩٨٠ - ٢٠٠٠ (ببلايين الدولارات)

السنة	معدلات العجز	الديون	فوائد الديون
١٩٨٠	٥٩,٦٠	٩١٤,٣	٥٢و٥
١٩٨٣	١٩٥,٤	١٣٨١,٩	٨٧,٨
١٩٨٥	٢٠٢,٨	١٨٢٣,١	١٧٩
١٩٩٠	٣٨٦,٧	٣٢١١	٢٥٢,٣
١٩٩٥	٨٥٠	٦٥٦٠	٦١٩,١
٢٠٠٠	١٩٦٦,٠	١٣٠٢٠,٩	١٥٢٠,٧
معدل تضاعف الأرقام في عام ٢٠٠٠ عما كان عليه في عام ١٩٨٠	٣٣ مرة	١٤ مرة	٢٩ مرة

SOURCE: President's Private Sector Survey on Cost Contrl

وجاءت النتائج التي تمخضت عنها أبحاث الفريق مطابقة لتوقعاتي القائلة إنّ الـولايات المتحدة تتجه نحو مأزق مميت. وقد أكد كافة المسؤولين الذين التقاهم الفـريق أننـا في الولايات المتحدة كنا نسير على نفس النهج الذي سلكوه وبفارق ثلاثين عامـاً فقط عنهم. وقد تلقيت رسالة من أحد المدراء التنفيذيين الأرجنتينيين ويدعى (فيليكس دي باريد) "Felix de Barid" وتُعتـبر هذه الـرسـالـة التي أوردنصهـا الآن نمـطاً من أنمـاط الإجـابـات التي حصلنـا عليهـا: «تجـادلت كثيراً مع المواطنين الأمـريكيين في السنوات القليلة الماضية حول الأخطاء المريعة التي يرتكبونها في اقتصادهم، ولكنني لم ألق إلا تأييدا محدودا». وقد حذر هذا الخبير من أن الولايات المتحـدة قد بدأت فعـلاً بالانـزلاق والسبب في ذلك يعود إلى «اهتمام السياسيين والأفراد بأنفسهم وبأحزابهم ثم يأتي اهتمامهم ببلادهم ـ وللأسف ـ في أسفل سلم أولـوياتهم»، وأضـاف قائـلاً: «لقـد سلكنا نفس السلوك في الأرجنتين في الأعوام الأربعين والخمسين الأخيرة، وها نحن ندفع الثمن الآن».

وخـلال عامي (٨٨) و(٨٩) ألقيت ثلاثـة خطابات صيغت بناءً على معلومات فريق جيري، وألقيت هذه الخطابات في رابطة الناخبات "League of Women Voters" وقـاعـة مدينـة لوس أنجلوس وفي نادي كليفـلانـد، وعقب إلقاء خطابي في رابطة الناخبات تلقيت أكثر من مائة ألف رسالة تطلب مني إعادة طبع الخطاب. وما زلت أتلقى هذه الـرسائل لغاية الآن وبمعدل يتراوح ما بين ٥٠٠ ـ ألف رسالة أسبوعياً. وأدركت من خلال قراءتي لهذه الخطابات ومن خلال المكالمات الهاتفية التي أتلقاها أن المواطنين قلقون ومدركون تماماً للكارثة التي سيوصلنا إليها السياسيون.

قبل أسبوع واحد من عيد الميلاد هذا العام جذبتني نانسي ـ زوجتي ذات الثلاثة والأربعين ربيعـاً ـ من يدي قائلة: «إفعـل شيئـاً. فأنت وجيري تملكان المعلومات والخبـرة، لقـد مرت سبعـة أعـوام على هذا المشروع، أرجوك أن تتصرف فالوقت ضيق»، ولكنني لم أستجب لها متعللاً بإدارتي لشركتين يجب الحفاظ عليهما خلال الكساد.

وفي الثامن والعشرين من شهر كانون أول لعام ١٩٩٢ م تابعت الرئيس بوش وهو يوجه رسالة متلفزة عن (أوضاع الاتحاد) "State of the Union" ، وكنت أتوقع أن يصرح الرئيس بأن العجز والديون المتراكمة هما أهم المشاكل التي نواجهها بل توقعت أن يصرح أنها من بين أهم التحديات التي يجب تجاوزها، ولكنني سرعان ما اكتشفت خطأ توقعاتي ـ فقد مرّ الرئيس على موضوع العجز ـ هذا الوحش الذي يوشك أن يلتهمنا أحياء ـ مروراً عابراً، بل إنه لم يشر إلى أن هناك مشكلة اسمها الديون.

حينها أدركت كم كانت زوجتي محقة وأخبرتها حينها «بأننا يجب أن نوقظ البلاد من سباتها قبل موعد انتخابات الخريف وأن نستغل الفرصة الأخيرة قبل حلول عام ١٩٩٥» وهو العام الذي أتوقع فيه الانهيار المالي والاقتصادي للولايات المتحدة بناءً على المعلومات التي مثلتها بيانياً في سنة ١٩٨٥ م.

وهكذا.. بدأت الإعداد لهذا الكتاب منذ صبيحة اليوم التالي حيث توجهت إلى (مايك برندرجاست) "Mike Prendergast" نائب رئيس قسم العلاقات العامة في شركة فيجي وتوجهنا سوية إلى (هنري إيتون) "Henry Eaton" مستشار العلاقات العامة لشركة فيجي في شركة ديكس إيتون "Dix & Eaton" . وأخبرناه حينها بأن علينا الانتهاء من الكتاب ونشره بحلول شهر آب، ولكن المشكلة كانت تتمثل في انعدام الخبرة لدى ثلاثتنا في مجال الكتابة والتأليف للجمهور ـ مع أنني كنت قد أصدرت كتاباً يعالج موضوع تخفيض أسعار الكلفة قبل سنوات عديدة، ولكن الكتاب كان موجهاً إلى الصناعيين فقط، لذا قمنا باستدعاء جيري سوانسون للعمل معنا.

وبعد التحري علمنا أن نشر أي كتاب يستغرق حوالي سنة كاملة شريطة أن تكون المسودة جاهزة. ثم اكتشفنا أننا نحتاج إلى ما يسمى (الوكيل الأدبي) "Literary agent" ناهيك عن العدد الكبير من الكتاب. لقد بدا الأمر كله وكأنه مهزلة، فهناك الكثير من الأشياء التي كنا نجهلها في مجال النشر.

وبعد التقصي الواسع استطاع مايك وهنري وسكوت تشيكن "Mike, Henry & Scott

"Chaikin" أن يختـاروا فريق العمـل المـلائم والـذي تم انتقاؤه بعناية بعد استعراض حوالي تسعين اسماً. وقد تم اختيار وكيلة النشر المشهورة هيلين ريس "Helen Rees" ودونـا كاربنتـر "Donna Carpenter" والعديد من الكتّاب والمحررين التابعين لمؤسسة (وورد ووركس) "word works" وعلى رأسهم ريتشمـان وآبي سولومون "& Richman Abby Soloman" المشهود لها بعلو الكعب في مجال الكتابة، وأبلغتنا هيلين أنها ستقدم لنـا التسهيلات الـلازمـة والتي تقـدمهـا عادة للكتب المستعجلة، كما أنها أخبرتنا بإمكانية نشر الكتاب في دار نشر مرموقة بحلول خريف ١٩٩٢ م وهكذا بدأنا العمل بجدّ.

وخلال الاجتماع الأول غادرت هيلين القاعة لمدة ساعتين لأنها لم تعد تطيق سمـاع الأرقـام والبيانات المخيفة. وبعد أسبوعين قررت دونا أن تلغي عطلة نهاية الأسبـوع بسبب إكتئـابها الشديد وإدراكها أن الوضع لا يحتمل العطلات والترفيه، وبفضـل إلحاح زوجتي المستمر وتجاهل الرئيس بوش للتحدي الكبير الجاثم أمام البلاد وبفضل الجهود الجبارة التي قام بها أناس مهمون نذكر منهم الرئيس التنفيذي ومدير التحرير لشركة ليتل براون "Little Brown" خرج هذا الكتاب إلى حيز الوجود.

إن على الأمـريكيين أن يستـوعبـوا كل ما جاء فيه ثم عليهم العمل كمواطنين صالحين ونـاخبين واعين لإيجاد أسس جديدة يتم على أساسها تصنيف الأولويات والعاملين في البنوك قبل انتهاء الشتاء، وعليهم أن يدركوا أنها الفرصة الأخيرة لنا وأن الوقت يسير ضدنا. وما لم يدرك الناس كل هذا فستكون الغاية التي توخيناها من هذا الكتاب قد ضاعت هباءً منثوراً. قـام بول "Paul Reven" بالتنقل في أرجاء البلاد ليحذر النـاس من الكـارثـة المقبلة، وقد لاقى تحذيره تجاوباً في نفوسهم. وعاد بول بعد نجاحه في مهمته إلى صياغة الفضة كالعادة. أما أنا فسأعود حال انتهاء هذه الأزمة بسلام إلى حياتي التي أحب ـ حياة الإدارة وحياة الارتقاء بالصناعات المهملة إلى القمة.

لقد كان السبب في نشر هذا الكتاب هو تلك السلسلة المتصلة الأحداث والسلوكيات العشوائية والتي تراكمت على مدى خمسين عاماً بحيث أصبح من الصعب حصرها، ولولا التقائي بالبروفيسور كارلسون في دارتماوث واشتراكي في الحرب في ألمانيا بالذات، ولولا ذلك القصف العنيف الذي ألجأني إلى ذلك البيت، ومعرفتي باللغة الألمانية التي مكنتني من التعرف على أوراق النقد تلك، ولولا عقلي الذي هداني إلى الاحتفاظ بها ـ لولا ذلك كله لما كان من المقدر لهذا الكتاب أن يخرج إلى حيز الوجود.

إنّ الأمر كله يبدو أشبه بالصدفة، فقد قدر لي أنا والأوراق النقدية النجاة من الحرب وقمت بتغليف هذه الأوراق، ثم قدر لي أن أنضم إلى هيئة جريس رغماً عني، وبعدها قدر لي أن أحصل على المعلومات التي استطعت تمثيلها بيانياً، وأخيراً فقد قدر لي أن أقابل جيفري سوانسون الذي استطاع بخبرته أن يجري الدراسة.

ولا أنسى أن أشير كذلك إلى إلحاح زوجتي المستمر بضرورة التحرّك فوراً، وإلى سماعي لخطاب الرئيس بوش. . وأخيراً، لا تفوتني الإشادة بجهود الكتّاب ووكيلة النشر الذين عملوا كفريق واحد لإخراج الكتاب إلى النور قبل شهر أيلول، كي يتسنى للأمريكيين قراءته واستيعاب مضمونه والتحرك في الوقت المناسب قبل حلول موعد الانتخابات الرئاسية. ولولا تلك الأحداث العشوائية التي شهدناها خلال الخمسين عاماً الماضية لما كان لهذا الكتاب أيّ وجود.

وعلى الرغم من إدراكي للفوضى التي تراكمت على مدى السنين الخمسين الماضية، إلاّ أنني لا زلت عاجزاً عن التكهن بما ستؤول إليه الأحوال مستقبلاً، ولن أقول شيئاً سوى أنني أهدف من وراء كتابي هذا إلى إتمام المهمة التي بدأتها قبل خمسين عاماً.

هاري فيجي

القسم الأوّل
«نهاية عصر القوة الأمريكية»

مقدمة :

تواجه الولايات المتحدة مشكلة كبرى يسهل على المرء فهمها، ووضع الحلول النظرية لها، ولكن يصعب عليه إدراك آثارها، وتطبيق هذه الحلول على أرض الواقع. وتتفوق هذه المشكلة في خطورتها على مشاكل الدمار والركود الاقتصادي والفقر والأمراض وطبقة الأوزون. ويجب على القادة السياسيين وأصحاب رؤوس الأموال والأمريكيين وضع الحل لهذا المأزق على رأس أولوياتهم، وإلّا فإنّ الرعاية الصحية والتعليم ومقدرة بضاعتنا على منافسة مثيلاتها لن تغنينا في شيء. وستعيش البلاد تحت وطأة كابوس اقتصادي يفوق الكساد العظيم بمراحل طويلة، ويحوّل أمريكا إلى دولة سادت ثم بادت. وتتمثل هذه المشكلة ـ التي أوجدناها بأنفسنا ـ في الديون الحكومية.

الفصل الأول
«أسبوع من الجحيم»

لم يدر بخلد الأمريكيين أنّ أمريكا ستمر في عام ١٩٩٥ م بمرحلة أسوأ بكثير من مرحلة الكساد العظيم "Great Depression" التي سادت في ثلاثينات هذا القرن. وسنعرض في هذا الفصل وصفاً للجحيم الذي ستعيشه الكثير من العائلات الأمريكية.

الأحد:

استيقظ بيتسي وتوم روث في وقت مبكر على غير عادتهما في مثل هذا اليوم، من أجل مساعدة والدي بيتسي ـ روز وهنري آدمز ـ اللذين يرغبان في الرحيل من منزلهما، لقد قطن والداها هذا المنزل منذ خمسين عاماً ـ وتحديداً منذ يوم زفافهما. وها هما الآن يستعدان للرحيل من المنزل الذي شهدت جنباته طفولة بيتسي وأشقائها، ولن تُسمع بعد اليوم صيحات الفرح التي كانت تتردد في أعياد الميلاد وفي المناسبات السنوية لعائلة آدمز، ولكنّ هنري وزوجته اضطرا إلى الرحيل بعد عجز الأوّل عن دفع ضريبة المنزل إثر قرار النقابة بخصم ثلثي راتبه التقاعدي، والذي يرجع بدوره إلى انخفاض القيمة الفعلية لمخصصات الراتب التقاعدي وأسعار استثمارات الأسهم، لذا قرر هنري عرض المنزل للبيع، غير أنّ المشترين لم يعرضوا سوى نصف الثمن الذي كان سيحصل هنري عليه فيما لو باع المنزل قبل عام فقط. أمّا بيتسي وتوم، فقد اعتقدا أنّ الحظ حالف هنري بعد أن وجد من يشتري البيت في ظل هذه الأوضاع.

كان المشتري يتمثل في شركة تويوتا التي أرادت تحويل المنزل إلى مخزن لقطع الغيار، وإلى مركز توزيع، ضمن سياستها الرامية إلى إيجاد مجمع ضخم يدار بالكمبيوتر لهذه الغاية. ولم تجد بيتسي بدّاً من استضافة والديها في منزلها بصورة مؤقتة لحين تدبرها لأوضاعهما.

واتفق الجميع على أن تكون غرفة سارة - حفيدة هنري - هي مكان إقامتهما، نظراً لتوقع العائلة أنّ ابنتهم ستغيب عن المنزل حتى شهر حزيران بسبب ارتباطاتها الدراسية، إلاّ أنّ بيتسي كانت تدرك تماماً أنّ والديها لن يرتاحا في منزلها، كما أنها كانت تدرك أنّ أفراد عائلتها لن يرتاحوا أيضاً. ولكنْ لم يكن هناك أيّ حل آخر، لدرجة أنّ الكثير من العائلات بدأت باللجوء إليه.

الإثنين:

استطاعت بيتسي أن تصل إلى مقرّ عملها قبيل التاسعة، على الرّغم من ازدياد أعبائها المنزلية، وكانت تشرف على إدارة قسم محاسبة الواردات بمساعدة أحد الموظفين الذي تم تعيينه في الشهر الماضي. وكان القسم يتبع مؤسسة صغيرة مزدهرة تضم حوالي خمسة وثلاثين موظفاً وموظفة. وحال وصولها، كانت تنتظرها رسالة تدعوها إلى ضرورة حضور الاجتماع العام الذي سيعقد في قاعة مكتبة الشركة في تمام الساعة التاسعة وخمس عشرة دقيقة.

ألقت بيتسي نظرة سريعة على الأوراق التي كانت تنتظر إنجازها في ذلك اليوم، حيث كان هناك الكثير من العمل، خاصة مع تزايد المبيعات ونقص العملاء، وتوجهت - فور حصولها على فنجان من القهوة - إلى قاعة الاجتماع. وبعد أن تأكد مدير الشركة الشاب أنّ الجميع أخذوا أماكنهم، بدأ في الحديث مباشرة وبدون أي مقدمات، قائلاً: «يؤسفني إبلاغكم أن الشركة لن يعود لها أي وجود بحلول يوم الجمعة القادم». ولم تستطع بيتسي تصديق ما سمعته.

صحيح أن الشركة كانت قد اقترضت مبلغاً ضخماً من البنك نظير رهن مقرها، إلّا أنها كانت تسدد الأقساط بلا تأخير، ولكنّ البنك قرر أن يسحب وثيقة الائتمان وأن يضع يديه على العقار المرهون، وأوضح مدير الشركة بعينين دامعتين أنّ البنك أبلغه بنيته في إعادة بناء رأسماله للحد من المخاطر التي تحيط به، وأنّه لا جدوى من تقديم الالتماسات وأردف المدير قائلاً إنّ أصحاب رؤوس الأموال الذين كانوا قد استثمروا في الشركة سابقاً أحجموا عن دفع المزيد من الأموال وأخفقوا في إيجاد مشترٍ لها، لذا قرر المدير أن يبيع بعض خطوط الإنتاج للشركات الأخرى الراغبة في الشراء.

وعرضت شركة فرنسية شراء منظومة السيطرة على المبلغ نظير مبلغ زهيد. واضطر المدير إلى الموافقة، بسبب عدم وجود مشترين آخرين، وأضاف قائلاً: «قد يحتفظ بعضكم بعمله في الشركة لفترة قصيرة بعد بيعها، ولكن علينا ألّا نعلق الآمال الكبيرة على ذلك». واختتم المدير حديثه بالتأكيد على أن الجميع سيحصلون على مستحقاتهم المالية في نهاية الأسبوع. لم تستطع بيتسي أن تتصور كيف يمكن إغلاق شركة ناجحة ومزدهرة كهذه، غير أنّها عادت إلى عملها كالمعتاد، فقد كانت بحاجة إلى كلّ فلس.

الثلاثاء:

سمعت بيتسي جرس الهاتف بينما كانت تغسل أطباق الإفطار في تمام الساعة الثامنة والنصف، وكانت عيناها لا تزالان حمراوين نتيجة بكائها المر في الليلة الماضية. وعندما رفعت السماعة، سمعت صوت ابنتها سارة وهي تقول: «هل سمعت آخر الأخبار يا أمي؟» وردّت أمها بالنفي، فهي لم تقرأ الصحف بعد، حينها أوضحت سارة قائلة: «ستغلق الجامعة أبوابها قبل شهرين من الموعد المحدد، وسأكون بينكم في غضون الأسبوعين القادمين. ولسنا متأكدين ما إذا كانت الجامعة ستفتح أبوابها في الخريف القادم. لقد أخبرونا أنهم اضطروا للجوء إلى هذا الإجراء

بسبب مشكلة المديونية التي تمر بها الولاية. أمي، لم أعد أفهم ما يجري».

وفي تمام الساعة الواحدة من ذلك اليوم، كان توم قد انتهى للتو من تناول الغداء، عندما أخبره المشرف أن يتوجه إلى مكتب مدير شؤون العمال فوراً، وحاول توم أن يقنع المشرف بتأجيل ذلك حتى ينتهي من إعادة برمجة منظومة المخرطة التي كان يديرها، ولكنّ المشرف أبلغه بضرورة الذهاب حالاً.

وهناك، علم توم أنّ ابنه (باول) يرقد في المستشفى إثر تعرض السيارة التي كان يستقلها هو وزميله إلى حادث سير نتيجة انهيار جسر ويبستر أفينيو، وطمأنه مدير المكتب بتماثل ابنه للشفاء، أمّا زميل باول، فقد لقي حتفه.

كانت هناك محاولات للمصادقة على قرار يلزم الحكومة بدفع سندات الديون المتعلقة بهذا الجسر، حتى تتاح الفرصة لاستبداله. ولدى سماع توم لهذا الخبر، غادر الشركة متوجهاً إلى المستشفى. وفي الطريق، فتح مذياع سيارته، حيث كان المذيع يعلن عن اتفاق مجلس الشيوخ ومجلس النواب على تقليص حجم المخصصات المالية لمنتفعي الضمان الاجتماعي، وعلى تأخير السن الذي يحق فيه للمنتفعين أن يحصلوا على مخصصاتهم حتى الخامسة والسبعين، ولم تُجدِ محاولات منع هذا القرار نفعاً، وأضاف المذيع قائلاً إن المتحدث باسم البيت الأبيض قد أعرب عن استياء الإدارة من ردة الفعل المبالغ فيها حيال الميزانية الحالية.

ونقل المتحدث عن الرئيس قوله إن إجراءات التقليص ستكون مؤقتة ووعد أنّ أوضاع المتقاعدين ستعود إلى طبيعتها فور انتهاء الأزمة. وتابع المذيع حديثه، وأورد تقريراً حول ردود فعل الأسواق المالية تجاه هذا الخفض، حيث سارع مستثمرو صالة وول ستريت إلى بيع الأسهم. وانخفض معدل قطاع الصناعة حوالي (٧,٨) نقطة عما كان عليه في بداية اليوم، وبمعدل (١٢٥) عما كان عليه في الأسبوع الماضي و(١٥٠٠) نقطة عما كان عليه في الفترة ذاتها من العام الماضي. ويعتقد المحللون

أنّ الأسعار ستستمر في هبوطها. وما إن وصل المذيع إلى قراءة هذه الجملة حتى كان توم قد وصل إلى المستشفى.

الأربعاء:

أمضت بيتسي طوال الليل وهي جالسة بجانب باول الذي بدا بصحة جيدة. وأظهرت الفحوصات أنّ حالته جيدة فعلاً، وأنّ بإمكانه مغادرة المستشفى على الرغم من الارتجاج البسيط الذي أصابه.

غادر توم المستشفى مبكراً ليتمكن من تناول إفطاره في أحد المطاعم، وبينما كانت المضيفة تسكب فنجانا من القهوة، كان هو يلقي نظرة خاطفة على الصفحة الأولى من الجريدة. وفجأة، وقع نظره على العنوان التالي: «يكفي هذا». ودفع هذا العنوان الجذاب توم إلى القراءة. «أُعلن في بيان مشترك صادر عن البنوك المركزية اليابانية والأوروبية أنها لن تستمر في دعم الدولار الأمريكي في أسواق المال العالمية. وأضاف البيان بأنّ دول العالم لا يمكنها الاستمرار في تحمل الأعباء، إذا لم تقم الولايات المتحدة بتحمل مسؤولياتها الكاملة تجاه ديونها المتراكمة. وفور صدور هذا البيان، عمت موجة عارمة لبيع الدولار، مما سبب انخفاض سعر صرفه في أسواق المال الكبرى».

ويعتقد توم أنّ الدول الغربية واليابان تستطيع إيقاف استثماراتها في الولايات المتحدة، إذا لم ترق طريقة أمريكا في إدارة أموالها لهذه الدول. وتذكر توم الأيام الخوالي، حينما كان وضع أمريكا أفضل من هذا بكثير، قبل أن تتدهور أحوالها وتضطر إلى استيراد السيارات والأجهزة الكهربائية.

وعلم توم بعد وصوله إلى مقر عمله أنّ خطة الإنتاج ستتغير بسبب إلغاء أحد العملاء لطلبيته، وبدا واضحاً أنّ هذه الطلبية كانت من الضخامة لدرجة أن الشركة اضطرت إلى تغيير كامل خططها، وأدرك توم فوراً أن هذا الإجراء يعني يوماً، بل

أسبوعاً مريحاً إلى حين الحصول على طلبية جديدة. ولم يكن هناك خوف من أن تستغني الشركة عن بعض موظفيها، نظراً لأن القانون يقضي بإبلاغ العمال قبل أسبوع من تسريحهم.

وأبلغ مدير شؤون العمال موظفيه بأن عليهم إكمال القطع التي بدأوها، ثم صيانة آلاتهم في قسم الصيانة.

ولدى عودته إلى البيت، وجد توم ابنه باول قد خرج من المستشفى. وكان يستلقي على إحدى الأرائك في غرفة الجلوس. وكانت آثار الكدمات لا تزال بادية على خده وعينيه. ونهض باول ليرحب بوالده الذي بدا مسرورا لرؤية ابنه، وما هي إلّا لحظات، حتى دخلت بيتسي وهي تحمل آثار النعاس في محياها، وقالت: «والداي نائمان الآن، لذا نستطيع التصرف بحرية لبعض الوقت». وما أن أنهت كلماتها حتى جاء صوت المذيع من التلفاز وهو يقرأ نشرة الأخبار: «تعقيباً على ما أوردته صحف الليلة الماضية، فقد أنكر هربرت سلوكام ـ مدير بنك ميريديان ـ التقارير الذي ذكرت أنّ ثاني أكبر بنك في الولاية يواجه مشاكل تتعلق بعجزه عن تلبية طلبات المودعين الراغبين في الحصول على مدخراتهم، ومن جهة أخرى، فقد قام بعض العملاء بسحب مدخراتهم قبل فترة وجيزة من موعد الإغلاق في الساعة الرابعة عصراً، وعلل هؤلاء العملاء موقفهم بأنّ التبريرات التي قدمها مدير البنك غير مقنعة، وقام مجلس المدينة في عصر هذا اليوم..».

واسترعى الخبر انتباه توم الذي تسائل قائلاً: «أليس هذا هو نفس البنك الذي ندخر فيه؟» وهزّت بيتسي رأسها بالموافقة، فيما كان القلق يستبد بها. ولم يكن بإمكانها سماع هذه الأخبار فور حصولها، نظراً لانشغالها بابنها. ولكنها قالت: «أعتقد أنّ عليك التوجه إلى البنك غداً يا عزيزي». فردّ توم قائلاً: «وسأسحب مدخراتنا كلها. وعلينا أن نتوخى الحذر. كما أنّ عليك البحث عن عمل جديد». وهزّت بيتسي رأسها موافقة.

الخميس:

قررت بيتسي الاستمرار في عملها كالمعتاد، على الرغم من أنّ الشركة ستختفي بنهاية الأسبوع. وانكبت على إنجاز الأعمال التي تراكمت خلال فترة غيابها لرعاية ابنها، وكان في نيتها أن تتجه إلى البنك في فترة ما بعد الظهيرة.

وفي حوالي الساعة (١٢,٥) وصلت بيتسي إلى موقف البنك، ولكنّ أحد ضباط المرور أبلغها بأنّ الموقف مزدحم وأنّ عليها البحث عن مكان آخر، فتوجهت لإيقاف سيارتها في نهاية الشارع. ووجدت ـ لدى دخولها إلى قاعة البنك المشيد أساساً من الجرانيت والزجاج ـ حشداً كبيراً جداً من المارة. وكان أحد جيرانها ينتظر دوره. ولما رآها أخبرها أنها وصلت متأخرة، وأن موظفي البنك أنهوا دوامهم بناءً على طلب مجموعة من الشباب الذين أخبروا العملاء والموظفين بأنْ يغادروا. وعلمت بيتسي من جارها أن هناك حوالي مائة عميل ممن كانوا ينتظرون دورهم. وأردف هذا الجار قائلاً: «يقولون إنّ أموالهم مؤمن عليها، ولكن ومع كل هذه التجاوزات والأخطاء لا أعتقد أنه سيكون هناك أي نوع من التأمين».

ولم تعد بيتسي تعرف ما يجب فعله، لذا قررت العودة إلى شركتها، وبعد انتهاء الدوام، توجهت إلى بيتها، وأخذت تفكر بكل ما مر بها من مشاكل، وبدأت تتساءل عما إذا كان هناك أي علاقة ما بين أحداث البنك وإغلاق شركتها ورحيل والديها وحادث ابنها وعمل زوجها. غير أنها سرعان ما استبعدت هذه الفكرة معللة أنّ كل ما حدث ما هو إلاّ مجرد سوء طالع. إلاّ أنها لم تستطع التخلص من شعورها بأنّ شيئاً ما سيحصل. ولكنْ ما عساه يكون؟

وأثناء تحضيرها الطعام العشاء، صارحت بيتسي أمها بقلقها من الأحداث الجارية. وفجأة، وجدت نفسها مشدودة إلى صوت المذيع وهو يقرأ تقريراً عن ديون الخزينة: «.. دبت الفوضى في أسواق المال العالمية بعد فشل دائرة المالية في بيع سنداتها، وعلى الرغم من تأكيدات وزير المالية بأنّ الوضع متين ومستقر، إلاّ أنّ أحد

النواب صرح بأنّ الوضع المالي للولايات المتحدة يشبه الوضع المالي الهش لأيٍّ من دول أمريكا الجنوبية. والآن مع النشرة الجوية، يكون الجو ربيعياً، وتبدأ درجات الحرارة. . ».

وزادت النشـرة من مخاوف بيتسي، ولكن لم تتأكد بعد فيما إذا كان هناك أي ارتباط بين جميع الأحداث التي عصفت بالعائلة.

الجمعة:

طلب مدير الشـركـة التي يعمـل توم فيهـا الاجتماع بالموظفين والعمال وعلى دفعتين. وتوجه توم مع عماله إلى القاعة وهو يشعر أنّ شيئاً ما سيحدث. لقد تحدثت الشـائعات في الآونة الأخيرة بأنّ الشركة الألمانية العملاقة التي اشترت الشركة قد قررت إغلاق فرعها في أمريكا، وفتح فرع جديد في المكسيك، كما أنّ الشائعات ذكرت بأنّ خمسين موظفاً فقط من أصل الألفين العاملين حالياً سيبقون في وظائفهم من أجل إدارة مكتب المبيعات وقسمي الصيانة والخدمات والتي ستبقى مفتوحة بعد إغلاق الشركة.

صعق الجميع عنـدمـا أدركوا أنّ الحقائق أسوأ بكثير من الشائعات، لقد أخبر المــدير موظفيه بأنّ الشـركـة ستغلق أبـوابهـا، وأنّ النقـابـة لن تقـدم أي نوع من المسـاعـدات للعمـال نتيجـة للظروف المالية التي تمر بها. كما أنّ مكتب الولاية للقضـاء على البطالة أبلغ الشركة بأنه يوشك على الإفلاس بسبب امتناع الحكومة الاتحـادية عن دفـع حصتهـا، وذلك كمحصلة للأوضاع الصعبة التي تمر بها هي الأخـرى وذكر التقرير أيضاً أنّه سيتم اقتطاع (٧٥٪) من المعونات، واختتم مكتب الولاية تقريره بالقول إنّ المسؤولين في واشنطن قرروا اتباع هذا الحل باعتباره الوسيلة الوحيدة المتاحة أمامهم.

لدى الانتهـاء من قراءة التقرير، أبلغ نائب المدير عمال الشركة وموظفيها بأنّ

عليهم التوجه إلى المستودع وانتقاء ما يريدون من المعدات، كما أنّ النائب أبلغهم بأن شيكاتهم جاهزة. وسيصار إلى توزيعها لمستحقيها في الموعد المحدد. وعلق أحد العمال بقوله: «إنّ المالكين الجدد لن يستطيعوا الاستغناء عنا، فالقانون ينص على ضرورة إبلاغ العمال قبل ستة أيام من إغلاق الشركة». وبعثت هذه الكلمات نوعاً من الراحة في قلب توم. غير أنّ نائب المدير ردّ بقوله: «بل يستطيعون، فهم لن يلبثوا أن يغادروا البلاد. ثمّ قل لي، هل تتوقع أن تعقد لهم محاكمة لمخالفتهم القانون؟ وهل تتوقع أن يهتم أحد بمصنع واحد في ظل الفوضى التي تمرّ بها البلاد؟».

وما إن انتهى المدير من هذه العبارة حتى دخلت مجموعة من شعبة الأمن والحراسة الغرفة... واصطف بعضهم بمحاذاة الباب المؤدي إلى خطوط الإنتاج. وطلب البعض الآخر من العمال ـ الذين صاروا منذ هذه اللحظة «عمالاً سابقين» ـ الخروج من المصنع برمته. كانت الأحداث تتسارع بصورة كبيرة. لدرجة أنّ توم لم يعد قادراً على التفكير، لكنّه خرج وزملاؤه بهدوء.

توجهت بيتسي مساء ذلك اليوم إلى السوق لشراء احتياجات الأسرة، وكانت هذه الاحتياجات أكبر من المعتاد، بسبب وجود شخصين إضافيين في العائلة، ولم تصدق بيتسي عينيها وهي تقرأ الأسعار، فالجبنة السويسرية ارتفعت إلى ٧,٢٩ دولار للأوقية بدلاً من ٤,٩٩ دولار. وارتفع سعر لحم الضأن إلى (١٠) دولار للأوقية بدلاً من (٤) دولار، وكانت علبة الصلصة الإيطالية تحمل ثلاثة أسعار ـ ١,٢٩ دولار و١,٤٩ دولار و٢,٠٩ دولار. أمّا بعض المنتوجات الطازجة المستوردة من أمريكا الجنوبية فلم تكن مُسَعّرة، وعلقت عليها الملاحظة التالية: «سنبلغكم بتسعيرة هذه المنتوجات عند توجهكم للمحاسبة، بسبب الارتفاع الجنوني للأسعار. نأسف للإزعاج».

دفعت بيتسي عربتها متوجهة إلى المحاسبة. وكانت دهشتها كبيرة عندما قرأت

الفاتورة والتي بلغت ضعفي الفاتورة المعتادة، ودفعت ببطاقتها إلى المحاسب الذي قام بدوره بوضعها في جهاز مغناطيسي، ثمّ أعادها إلى بيتسي وهو يشعر بالحزن والشفقة، وقال لها: «يؤسفني إبلاغك أنّ بطاقتك لم تعد سارية المفعول يا سيدتي، لقد واجه الكثيرون نفس الموقف، ولكنه ليس ذنبكم، فالأمر كله يرتبط بإغلاق البنوك. . وبصراحة، فأنا نفسي لا أعرف ما يجري. . آمل أن يكون كل شيء مع ما يرام. . أنا آسف حقاً».

شعرت بيتسي بالإهانة، وأحست أنها عاجزة عن الوقوف، لذا فقد غادرت إلى موقف السيارات بعد أن أرجعت مشترياتها.

السبت:

استيقظ توم وبيتسي متأخرين على غير العادة، وحاول توم أن يبدو مرحاً، وعلق على الوضع قائلاً: «يبدو أنّ البيت هو المكان الوحيد الآمن». وفي الحقيقة، لم تكن لدى توم أي رغبة في المزاح؛ فقد كانت تؤرقه أمور كثيرة، وبدأ الإثنان يتناقشان في المصائب المتعاقبة التي مرت بالعائلة خلال الأسبوع المنصرم. وبدت بيتسي سعيدة بسبب التحسن المستمر في حالة باول الصحية، ولكنّ تكاليف إقامته في المستشفى كانت تؤرقها. صحيح أنّ التأمين الذي حصل عليه توم من شركته سيغطي بعض هذه التكاليف، ولكن حتى مع وجود مثل هذا المبلغ، فإنّ الدين الذي عليهما دفعه يبلغ حوالي ألفي دولار. وضرب توم الحائط بيده قائلاً: «لم يمكث في هذا المستشفى القذر سوى يوم واحد فقط، وها هم يطالبون بألفي دولار». كان الغضب يلوح على محياه، ولكنه لم يكن يعرف إلى من يوجه غضبه وحقده، فقد بدا له أنّ الأوضاع السيئة أجبرت النقابة والشركة على اتخاذ هذه الأساليب الفوضوية، مما اضطرها إلى بيع الشركة وعمالها إلى جهات أجنبية. ولم تأبه هذه الجهات بالعمال والموظفين، ولم تهتم حتى بالعمال الذين أفنوا عشرين عاماً في خدمة الشركة، مثل توم وغيره. وتساءل توم قائلاً: «كيف أمكن للكونغرس أن يتهرب من

دفــع رواتب الضمـــان الاجتمـــاعي لمستحقيهـا الـذين أمضـوا حياتهم في دفـع الضرائب؟» ولم يكن يشغل باله في هذه الأثناء سوى مقدار المعونة التي سيحصل عليها من مكتب البطالة. وكان يخشى أن ينفق الأموال التي ادخرها قبل أن يجد عملاً آخر.

لم تكن بيتسي راغبة في إخبار زوجها بأحداث البنك والسوق نظراً لسوء حالته النفسية، وراودتهـا فكـرة شراء احتياجـات الأسرة بالشيكات، إلا أنها تراجعت عن الفكرة قائلة: «لكنّ البنك أغلق، لذا فإنّ الشيكات قد فقدت قيمتها».

وأخيراً، نهض الاثنان وتوجها إلى الحديقة، وبدأت بيتسي بشرب القهوة، في حين أخذ توم يتمشى في الحديقة الجميلة تحت أشعة شمس الربيع، وكان يأمل أن تتحسن الأمور خلال الأسبوع القادم.

وتوجه توم بعدها ليتناول الصحيفة لمعرفة نتيجة مباراة البيسبول، ولكنه صعق لدى قراءته للعنوان الرئيسي المكتوب باللون الأسود والذي نقل خبر «انهيار الدولار وإفلاس البلاد».

الفصل الثاني
«أسبـاب الأزمة»

أدرك توم وبيتسي الحقيقة فوراً: إنهم يقتلون بلادنا.

ولكنّ السؤال هو: من هم أولئك الذين يقتلون أمريكا؟

لا شك أنك قد سمعت بأسمائهم أو بأسماء بعضهم. وبلغة الأرقام، فإنّ هناك (٥٣٦) مذنبـاً رئيسياً وحـوالي عشـرين ألفاً من المتواطئين معهم، ويتقاضى جميع هؤلاء رواتب مجزية. كيف لا وهـم يسلبون أموالنا؟ كيف لا وهم لا يسددون القروض التي يستلفونها من بنك البيت الأبيض للإئتمان "White House Credit Union" ؟ وكيف لأمثال هؤلاء أن يشعروا بمسؤولية الأموال، وأن يدركوا أسس الإدارة المالية؟

ويأتي رئيس الولايات المتحدة على رأس هؤلاء القتلة، ثم يعقبه رئيس الأغلبية الحزبية في مجلس الشيوخ، ويليهما المتحدث باسم البيت الأبيض. ولا شكّ أن للمواطنين دوراً غير مباشر في هذه الأزمة؛ فنحن الذين انتخبنا هؤلاء القتلة، سواءً رئيس البـلاد أو أعضـاء مجلس الكـونغـرس. ولكنْ لا ذنب لنـا في اختيار آلاف المساعدين، ولا في اختيار الطاقم الإداري للبيت الأبيض.

وقـد يشكـك البعض في موضـوعية اتهـام الـرئيس وصانعي القرار بخلق هذه الأزمـة. وأعتقـد أنّـه لن يعـارضني الرأي أيّ مدرك لما فعله هؤلاء القتلة بحكومتنا واقتصادنا. ولن يبقى أي مجال للشك بعد أن يعلم الجميع أنّ صانعي القرار يقتلون آمالنا في الحصول على عمل أفضل، أو حتى في الاحتفاظ بأعمالنا الحالية. ولن يتـردد الجميع في تسمية السياسيين بـ (القتلة) بعـد أن يصبـح اقتصـادنـا خاضعـاً

لنفوذهم ولنفوذ شركات برلين والرياض وطوكيو.

فالحقيقة الواضحة هي أنّ همّ صانعي القرار ينصب على تحقيق مصالحهم، لا مصالحنا. وستزول جميع مدخرات الأمريكيين في البنوك وجميع تأميناتهم ومخصصاتهم من الضمان الاجتماعي بانهيار البلاد، ويعتقد النائب الجمهوري وارن رودمان "Warren Rudman" أنّ الدولار سيفقد أي قيمة له بحلول عام ١٩٩٧ م. ويجدر بالذكر أنّ هذا النائب كان قد أعلن في الربيع الماضي عن عدم نيته ترشيح نفسه للانتخابات النيابية القادمة احتجاجاً على صمت الكونغرس حيال الأزمة المالية التي تمر فيها الولايات المتحدة.

وبحلول القرن الحادي والعشرين ـ وربما قبل ذلك ـ لن يجد المواطن الأمريكي من يساعده إطلاقاً، بسبب استنزاف ما يسمى بإدارة واشنطن وأعيانها ونوابها (الذين انتخبناهم بأنفسنا) ـ لموارد البلاد وامتصاصها حتى الموت. وقد بدأت عمليات السلب هذه منذ عام ١٩٧٥ م، وبذل القتلة كل جهدهم لإخفاء حقيقة الوضع عن المواطنين. وهم بهذا يرتكبون ما ارتكبه جورج الثالث وأدولف هتلر والإمبراطور هيروهيتو والرئيس السوفييتي خريتشوف. وهم بهذا أيضاً يدمرون البلاد، ويدمرون الأسس التي قامت أمريكا عليها قبل مائتي عام.

وما كان هؤلاء ليدمروا الولايات المتحدة لولا الدعم الذي بذلناه لهم، ولولا رغبتنا في تصديق الأصوات الكاذبة التي تبشرنا بمستقبل مزدهر وبآمال مشرقة. لقد وعدنا السياسيون خيراً، وأوهمونا بأنّ البلاد تمر في وضع جيد، فصدقناهم وانتخبناهم. وها هم الآن يزيدون الديون بصورة سيصبح من المستحيل معها تسديدها أو السيطرة عليها. وفي حالة استمرار الاتجاهات الحالية في خط سيرها، فإنّ الديون الفيدرالية ستتراكم لتصل إلى حوالي (٦,٥٦) تريليون دولار بحلول عام ١٩٩٥ م. ويمثل هذا الرقم تسعة أضعاف المبلغ الذي سيرد إلى حكومتنا عن طريق جباية الضرائب من الأفراد والمؤسسات لنفس العام. أي أنّ الديون ستصل إلى تسعة

أضعاف الدخل الفردي المتوقع عام ١٩٩٥ م.

لـو افترضنا أنّ الدخل السنوي لأحدهم يبلغ خمسين ألف دولار، فإنّ ديون هذا الفرد ستكون بحدود بـ (٤٥٠,٠٠٠) دولار. ومن ناحية عملية، فقد لا يضطر هذا الشخص إلى إعلان إفلاسه ـ ولكنه سيواجه مشاكل جمة تتعلق بكيفية تسديد هذه الـديون إلى مستحقيهـا. وستكـون الأمـور في عام ١٩٩٥ م من السـوء لدرجة أنّ الولايات المتحدة ستعجز عن تسديد الفوائد المترتبة على الديون. ويتوقع أن تصل هذه الفـوائد إلى (٦١٩) مليار دولار ـ على افتراض ثبات نسبة الفائدة حتى حلول ذلك العام وهو أمر مشكوك فيه. كما أنّه يتوقع أن تبتلع الفوائد جميع الأموال الضريبية.

بشكـل أدق، فإنّ (٨٥٪) من أمـوال الضـرائب ستسخـدم لسـداد الفـوائـد. وباختصار، فإنّ المواطن الأمريكي سيدفع ما نسبته (٨٥٪) من دخله لسداد الديون. وهـو بهـذا سيعجـز عن شراء احتياجات منزله المتنوعة. وسينصب همه على كيفية تسديد الفوائد، ولن يهتم أحد بالتفكير في كيفية تسديد الديون، لأنّه أمر مستحيل، وقـد يصبـح مجـرد تسديد الفوائد أمر مستحيل أيضاً! ومجمل القول هو أنّ أمريكا ستعجز عن تسديد الديون، وستنهار لا محالة، إلّا إذا بدأنا العمل فوراً لإنقاذ أنفسنا وفي غضون عامين أو ثلاثة أعوام فقط.

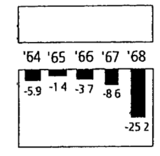
وعلى الأمريكيين أن يعتمدوا على أنفسهم، لا أن يتكئوا على أولئك العاملين لمصلحة الشركات والمؤسسات الأجنبية والذين يسرحون ويمرحون في أروقة البيت الأبيض. وفي حالـة نجاحنـا في مسـاعينا، فإننا سنحافظ على ديمومتنا، وسنبني مستقبلاً مالياً مزدهراً نزهو به ونورثه إلى الأجيال القادمة، وستعود أمريكا إلى قوتها من جديد. ولكنّ تحقيق كل هذا يعتمد على تحركنا وفوراً. وتتمثل الخطوة الأولى في ضرورة مواجهتنـا للحقيقة المرة للوضع المأساوي الذي نعيشه ـ وهو نفس الهدف الـذي أرمي إليه من خلال هذا الكتـاب الـذي رصـدت أربـاحـه لصالح الجهات

الخيرية. كما أنني أهدف وزميلي سوانسون إلى تعرية القتلة أمام المواطنين من أجل المساعدة في مجابهة الخطر المحدق بنا.

يعمـل سوانسون ـ الذي يحمل رتبة أستاذ "Professor" في علم الاقتصاد ـ في جامعـة أريزونـا، كمـا أنه يرأس أكاديمية التعليم الاقتصادي، وهي مؤسسة خيرية تدرب اثني عشـر متعلمـاً يتم اختيارهم من جامعـات الـولايات المتحـدة، وتعمل الأكـاديمية على تأهيل المتدربين ليصبحوا خبراء في تدريس الاقتصاد. ولا علاقة لسوانسون بالسياسة، إطلاقاً، أمّا أنا فلا علاقة لي بالسياسة أيضاً. فأنا رجل أعمال مخلص لبلاده، وما كنت لأهاجم الرئيس والسياسيين، لولا إدراكي للوضع المأساوي الـذي تنـزلق نحـوه أمـريكـا، وسيدرك الكثيرون غيري هذه الحقيقة ـ مهما كانت مستوياتهم ـ بقليل من التروي ورباطة الجأش.

ليندون جونسون

Lyndon Johnson



بلغ معدل العجز في السنوات الخمس

(٤٤,٨) مليار دولار

تعـود بدايات الأزمة المأساوية إلى عهد الرئيس السابق ليندون جونسون. لقد اعتمدت جميع الحكومات الأمريكية منذ تأسيس البلاد على مبدأ دفع النفقات عند تكبـدهـا "Pay - as - you - go" ، حيث كانت تقتصـر على إنفاق ما تحصل عليه من أمـوال. وكـانت تزيد الضـرائب والرسوم الجمركية في حالة احتياجها إلى المزيد، ويتضـح من هذا الـوضع أنّ الحكومات كانت تتصرف بحكمة. ولم تكن الولايات المتحدة تلجأ إلى الإقتراض إلاّ في حالة الحرب من أجل تسديد نفقات مشاركتها. غير أنّ الديون كانت تسدد حال انتهاء الحرب.

في عام ١٩٦٣ م، تم اغتيال الـرئيس جون كينديي، فاستلم ليندون جونسون مهام الحكم بصفته نائب الرئيس. وكان مجموع الديون المتراكمة على أمريكا منذ الاستقــلال وحتى عام ١٩٦٣ م حوالي (٣١٠) مليار دولار فقط. ولكنّ الأوضـاع تغيرت مع مجيء جونســون ـ أحـد أكثـر السياسيين براعـة وذكاءً. فقد قام الرئيس بخـوض معركتين في آن واحد، وهي سابقة لم يقدم عليها أي رئيس غيره. وتتمثل المعركة الأولى في محاربة الشيوعية في فيتنام، والثانية في محاربة الفقر في الولايات المتحـدة. وبمعنى آخـر، فقد حاول جونسون إمداد المحاربين بالسلاح، وإمداد الجياع بالـطعام، غير أنه فشل في محاولته، الأمر الذي أدى إلى دخول البلاذ في الأزمة التي ما زلنا نعيش فيها حتى هذه اللحظة. وقام الرئيس الأسبق بإخفاء حجم الحشـود العسكـرية في حرب فيتنـام. ولم يكن الاطـلاع على حجم هذه الحشود مسموحاً به حتى لأقرب مستشاريه الاقتصاديين. وهو الأسلوب الذي اتبعه الرؤساء اللاحقون، من أجل إخفاء الحجم الحقيقي للعجز في النفقات.

وحاول مستشارو جونسون عبثاً أن يقدموا الأدلة على شكوكهم المتعلقة بالحجم الحقيقي للنفقات العسكرية. وقدموا النصيحة للرئيس بفرض ضرائب إضافية لتلبية متطلبات هذه الحشود. ولكنه لم يستمع إليهم خوفاً من فقدانه لشعبيته. وأدى هذا

الرفض إلى ارتفاع معدل النفقات العسكرية بنسبة (١٨٪) سنوياً خلال سنوات الحرب. وكانت التقارير التي يرسلها البنتاغون بشكل منتظم إلى مستشاري جونسون تحمل أرقاماً غير حقيقية بخصوص معدلات النفقات.

جرت العادة على استغلال العجز في النفقات وزيادة الضرائب لتمويل الحروب، واتبعت هذه السياسة في الحربين العالميتين، ولكنّ جونسون كان يطمع في تحسين أوضاع أولئك الأمريكيين اليائسين، عن طريق ما سماه بِـ (برامج المجتمع العظيم) "Great Society Prog." والتي أعدت خصيصاً لهذه الغاية. ولا نشكك هنا في سمو هذا الهدف، ولكنّ التوقيت كان مأساوياً، فلم يسبق لأي حكومة وأن مولت حرباً عسكرية وأخرى اجتماعية في آن واحد. وكانت النتيجة أن زادت معدلات العجز بصورة قياسية مقارنة مع السنوات السابقة، وبلغ العجز في سنة ١٩٦٨ م حوالي (٢٥) مليار دولار، أي ما يوازي ضعفي العجز المسجل في الفترة ما بين نهاية الحرب الثانية وحتى ذلك العام، وأدت معدلات العجز التي شهدناها في عام ١٩٦٨ م والأعوام التي تلتها إلى إيجاد حالة التضخم التي مرت أمريكا بها خلال عقد السبعينات.

أدت الحرب ضد الفقر إلى توسيع نطاق ما سمي ببرامج المساعدات، ويقصد بهذه التسمية أنّ لأي شخص حق الحصول على المساعدات الحكومية المالية والعينية وفقاً لمعايير وأسس محددة. وغالباً ما كانت هذه البرامج تفوق التوقعات بمقدار كبير جداً، ولا زالت الحكومة تتبنى أحد هذه البرامج حتى الآن، ويعرف هذا البرنامج باسم الضمان الاجتماعي، حيث يحق لأي شخص بمقتضى هذا البرنامج أن يحصل على المساعدات في حالة بلوغه للسن المحددة، أو في حالة انطباق أحد الشروط الخاصة عليه، كما أنّ الحكومة استمرت في تمويل برامج أخرى مشابهة، ومنها برنامج مساعدات العائلات التي لم يبلغ أطفالها سن العمل بعد.

لم يكن الرئيس في أغلب الأحيان يعطي الكونغرس الصورة الحقيقية لتكاليف

هذه البرامج سعياً منه للحصول على موافقة المجلس، وقد أدى الاستمرار في تطبيق هذه البرامج وبروز برامج أخرى إلى خلق الأزمة المالية التي نعاني منها، سواءً على المدى القريب أو على المدى البعيد. ولم يكن تطبيق هذه البرامج مبرمجاً بصورة منظمة، لدرجة أنّ الرئيس والكونغرس لم يتابعاها بشكل دوري ومستمر. كما أنها لم تكن خاضعة إلى جدول مالي سنوي، ولم يكن بالإمكان التصويت أو الاعتراض عليها. لذا، فقد زادت أعداد البرامج المشابهة إلى حد أصبح من الصعب معه السيطرة عليها.

ولا شك في أنّ هذه البرامج تحمل بذوراً إيجابية على الصعيد الاجتماعي، ولكنها تحمل في الوقت ذاته بذور الدمار على الصعيد المالي؛ فقد تضطر الحكومة إلى تمويل هذه البرامج في الوقت الذي تكون بأمس الحاجة فيه إلى هذه الأموال، وباختصار، فإنّه ليس من السهولة بمكان أن ترصد أي حكومة المخصصات التمويلية لهذه المشاريع بدقة. ويكمن السبب وراء ذلك في صعوبة حصر النفقات اللازمة، ما لم تحدد الحكومة عدد المنتفعين منها بشكل دقيق، وإضافة إلى ذلك، فقد برز العديد من المشاكل أثناء وبعد فترة رئاسة جونسون.

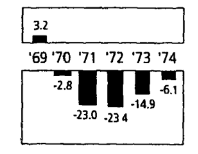
تتمثل المشكلة الأولى في صعوبة التراجع عن هذه المشاريع، بسبب ثورة المنتفعين منها، وعدم تقبلهم لحقيقة تخليهم عن الأموال التي كانوا يتلقونها منذ مدة. وهذا هو السبب وراء إسكات الأصوات المطالبة بخفض المساعدات أو إلغائها تماماً. ولن يتقبل المسنون ـ على سبيل المثال ـ مشروع تقليص مخصصاتهم من الضمان الاجتماعي، أو حتى فكرة قصر هذه المخصصات على فئة معينة. لذا، فإنّ أيّ مشروع يطالب بهذه الإجراءات لن يلقى سوى الفشل والمعارضة. وتتعلق المشكلة الثانية في استغلال السياسيين لهذه المشاريع والوعود بزيادتها كوسيلة لإعادة انتخابهم ثانية، وبالمناسبة، فإنّ هذه الوسيلة غير مكلفة إطلاقاً؛ فالمشاريع موجودة أصلاً، ولن ينتبه أحد لما يقوم به هؤلاء المرشحون.

ونتيجـة لهـذا كله، فقـد زادت أعـداد هذه البرامج بشكل غير متوقع إطلاقا، وزادت لذلك نسبة النفقات الحكومية المخصصة لتمويل هذه البرامج إلى (٦٥٪) من إجمـالي نفقـات الحكومة ـ مع استثناء الأموال المدفوعة لسداد فوائد الديون. وبمعنى آخـر، فإنّ (٦٥٪) من النفقـات الحكـومية هي نفقـات مهـدورة. وتحتاج السيطرة على هذه البـرامج إلى شجاعة كبيرة. ولم يقدم أي رئيس حتى الآن على اتخاذ هذه الخطوة.

باختصـار نقـول إنّ جونسـون ـ وخلال السنوات الخمس التي أمضاها كرئيس للبلاد ـ حاول تبني الفكرة القائلة إنّ العجز الموجود في نفقات الحكومة الاتحادية هو عجز متواضع حتى وإن لم يكن هناك أيّ خطر يستدعي وجود مثل هذا العجز. كما أنّه تبنى برامج المساعدات التي نعاني من آثارها حتى اليوم، والتي جعلت الحكومة تعجـز عن السيطرة على نفقـاتها، مما اضطرها إلى تخصيص (٦٥٪) من إجمالي النفقـات لغـايات تمويلها. وتجدر الإشارة هنا إلى أنّ هذه البرامج كانت تستهلك (٣٠٪) فقط من ميزانية الحكومة في عهد الرئيس كينيدي.

ريتشارد نيكسون

Richard Nixon



بلغ معدل العجز خلال السنوات الست

(٦٧,٠) مليار دولار

لم يستطع نيكسون إنقاذ الوضع المالي للبلاد، غير أنه في الوقت ذاته لم يكن رئيسا سيئاً، فقد كان بإمكانه وضع البلاد في مأزق مالي أصعب بكثير. عمل نيكسون منذ توليه الحكم على التقليل من آثار حرب فيتنام التي أورثه إياها سلفه، وبدأ فوراً بخفض النفقات في ميزان المدفوعات العسكرية بنسبة (١٪) من إجمالي إيرادات الحكومة الاتحادية. وعلى الرغم من عجز حكومته عن تقليص حجم النفقات المخصصة لتمويل برامج المساعدات، إلّا أنها نجحت في وضع حد لنمو هذه البرامج، وانخفضت معدلات العجز في نهاية حكم نيكسون عما كانت عليه في سنوات ولايته الأولى. واستطاعت الإدارة حينها خفض المعدلات من (٢٣,٤) مليار دولا لعام ١٩٧٢ إلى (٦,١) مليار دولار في عام ١٩٧٤ م. وقد يكون في إجراءات إدارة نيكسون ما يتوجب علينا اتباعه حتى نجد حلولاً للمشكلة المالية التي توشك أن تشل الحياة في هذه الحياة.

جيرالد فورد

Gerald Ford

'75 '76

-53 2

-73.7

بلغ معدل العجز خلال السنتين
(١٢٦,٩) مليار دولار

لم يكن جيرالد فورد نائب الرئيس نيكسون يتمتع بنفس التقدير المتواضع التي حظي به نيكسون. فقد حاول الأخير أن يتبنى فكرة الموازنة التي تساوي بين

الإيرادات والنفقات. أمّا فورد فلم يحرك ساكناً. ويبدو جلياً من خلال الرسم البياني أنّ الرئيس وقع في نفس الخطأ الذي ارتكبته إدارة جونسون. وربما كان لوجود فورد في الكـونغـرس آنذاك أثراً في تبنيه لسياسة مالية خاطئة في عام ١٩٧٣ م. وكانت البلاد تعاني من الركود الذي زاد من عدد المنتفعين ببرامج المساعدات الحكومية قبل استلام فورد لمهام الرئاسة. وأدت هذه الزيادة إلى زيادة تكاليف هذه البرامج، وكان فورد يهدف إلى الاستفادة من النفقات الحكومية من أجل إنعاش الاقتصاد وإخراجه من الركود.

طبقت هذه الفكرة من قبل في عهد الرئيس كينيدي. وعادت آنذاك بالفائدة على البـلاد. وتتجسد الفكرة في أن تزيد الحكومة من معدلات إنفاقها، مع التقليل في الـوقت ذاتـه من قيمـة الضرائب سعياً لزيادة الأموال السائلة في أيدي المستثمرين ورجـال الأعمـال الـذين سيخرجون البلاد من الركود بفضل مشاريعهم، وبدأ فورد بتطبيق هذه الخطة عام ١٩٧٤ م، ونجح في الحصول على موافقة الكونغرس على مشروع يقضي بتخفيف أعباء الضرائب. وأدت الخطة إلى حدوث نتائج عكسية، إذ ازدادت معـدلات العجـز وارتفعت نسبـة التضخم نظراً لقلة المـوارد المالية وزيادة النفقات. وبعد ثلاث سنوات من توليه مهام الرئاسة، غادر فورد البيت الأبيض تاركاً البلاد تعوم في بحر من العجز. وبلغت معدلات هذا العجز حينها (١٢٦,٩) مليار دولار.

جيمي كارتر

Jimmy Carter



'77 '78 '79 '80

-53.7 -59 2 -40 2 -73.8

بلغ معدل العجز خلال السنوات الأربع
(٢٢٦,٩) مليار دولار

بدأ النـاس يكتشفون الكثير من سلبيات الرئيس كارتر بعد انتهاء ولايته، وكان على كارتـر أن يرث التـركـة التي خلفها له الرئيس الديمقراطي جونسون والرئيسان الجمهوريان نيكسون وفورد. كما كان عليه مواجهة خطرين عظيمين، هما: البطالة والتضخم. كان الاقتصاد لا يزال قوياً ومتماسكاً عندما قرر جونسون زيادة النفقات لمواجهة متطلبات الحرب الفيتنامية، ولتمويل برامج المساعدات الحكومية. وتعتبر هذه السياسة السبب الرئيسي في ارتفاع نسبة التضخم، فعندما تنفق الحكومة الأموال في قطاع الاقتصـاد وتنعـدم والمنتوجـات فإنّ الطلب يزداد على الشراء بينما يكون العـرض قليلاً، فتبـدأ الأسعـار بالارتفـاع. وبمـا أنّ المستهلكين يملكون الأموال الكافية، فإنهم لن يترددوا في دفع الثمن مهما كان مرتفعاً.

وحـاول كل من نيكسـون وفورد اتخاذ بعض الإجراءات غير العملية من أجل القضاء على التضخم. حيث قام نيكسون بمحاولة فرض رقابة حكومية على الأسعار والـرواتب. غير أنّـه لم ينجـح في مسعـاه. أمّـا فورد فقد طرح شعار (إقضوا على البـطالة..) مطالباً المواطنين الأبرياء بتحمل المعاناة وشد الأزرار. ولكنه فشل هو الآخـر. ولم تجـدِ جميع محاولاتهما الأخرى نفعاً، وعلى الرغم من أنهما يدركان تمـامـاً أنّ الحـل الـوحيد يتمثـل في تقليل النفقـات الحكومية وتبني مبدأ الموازنة المعتـدلـة، إلاّ أنهمـا لـم يحـركا ساكناً تجاه هذه الخطوة، نظراً لأنها تمس برامج المسـاعـدات الحكومية. وكان أمامهما حل آخر يتمثل في إجراء تخفيض كبير في القطاعات الأخرى، إلاّ أنهما لم يحركا ساكناً هذه المرة أيضاً.

أدى كل ذلـك إلى زيادة نسب التضخم التي اضـطر كارتـر إلى حمل أعبائها وحمل أعباء مشكلة البطالة أيضاً. ولنكون منصفين، فإننا لا نستطيع إلقاء اللوم في حدوث مشكلة البـطالـة على عاتق شخص، فطبيعـة قوى العمـل كانت في تغير مستمر، حيث بدأت المرأة تنافس الرجل على الوظائف وبشدة. وكان على القطاع

الاقتصـادي أن يتوسع لاستيعاب هذه الأعداد، غير أنّ هذا التوسع لم يكن بسرعة النمو. ووقف كارتر حائراً بين المشكلتين، ولم يكن يدري من أين يبدأ. وأخيراً قرر أن يواجه البطالة ثم ينتقل لمكافحة التضخم، غير أنّ هذا القرار كلف البلاد الكثير. فقد زاد معدل التضخم وزادت الفوائد لتصل إلى ما نسبته (٢١٪).

لا شك في أنّ خطأ كارتر تمثل في اتخاذه لخطوات اقتصادية من أجل مكافحة مشكلة سكـانية في حقيقـة أمـرها، ولكنه لم يدرك هذه الحقيقة، لذا، فقد كانت النتائج مخيبة للآمال. وخلال فترة رئاسته، حافظت البطالة على معدلاتها. غير أنّ معـدلات التضخم زادت في المقـابـل. وبهـذا تكون معدلات العجز والديون قد وصلت إلى أرقام قياسية في عهد كارتر ـ حيث بلغ العجز حوالي (٢٢٧) مليار دولار، أي ما يوازي جميع نفقات الولايات المتحدة طيلة الحرب الثانية. ومع ذلك، فإنّ هذا الرقم لا يعتبر قياسياً مقارنة مع ما وصلت إليه الديون والعجز خلال عهد ريغان وبـوش. وأخـذت مخصصـات برامـج المسـاعـدات تقـل تدريجياً نتيجة لارتفاع التضخم، ويعود السبب وراء ذلك إلى انخفاض القوة الشرائية للأفراد.

إذا افترضنا أنّ أحدهم يتقاضى مساعدة شهرية بمقدار (٥٠٠) دولار، فإنّ القوة الشـرائية لهـذه المساعدة ستنخفض إلى (٤٥٠) دولار فقط لنفس الشهر من العام التـالي، على افتـراض أنّ نسبة التضخـم ـ ١٠٪ مثلاً ـ ستبقى ثابتة. ولتجنب ثورة النـاخبين، فقـد قرر الكـونغرس إضافة بعض المخصصات ـ بما فيها مخصصات الضمـان الاجتمـاعي ـ إلى معدلات التضخم، مما أدى إلى تعقيد الوضع وتهديد مستقبل أمريكا بجدية. كما أدى هذا الإجراء إلى زيادة المساعدات تلقائياً لتعويض المنتفعين عن نتائج زيادة التضخم. وقد تبدو هذه الخطوة مفيدة، ولكنها في واقع الأمر عملت على زيادة مشكلات العجز الذي أصبح مقترناً بالمساعدات.

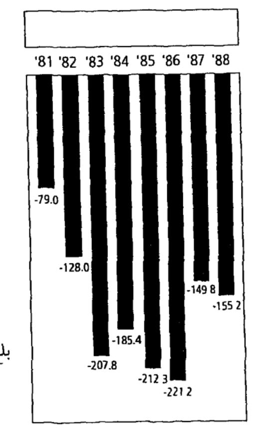
ولم يعد الرئيس والكونغرس قادرين على إلغاء هذه البرامج وحسب، بل إنهما لم يعودا قادرين حتى على الحد من أعدادها. وأصبحت المساعدات تزداد تلقائياً

بزيادة التضخم. وفي عهد كارتر، تم تخصيص (٥٤,٦٪) من إجمالي الموازنة السنوية لكافة القطاعات لتمويل برامج المساعدات. وقد استثنيت الأموال المخصصة لتسديد الفوائد من هذا الاقتطاع. ونتيجة لذلك، أصبح من الصعب على الحكومة أن تقتطع من أموال الموازنة فيما لو رغبت في ذلك. ولم تقم الحكومة حتى بمجرد محاولة للقيام بهذا الاقتطاع.

وتكمن خلاصة القول في أنّ كارتر كان سيحقق توازناً مع موازنة البلاد خلال عامين فقط بفضل ازدياد الإيرادات فيما لو حاول أن يحد من النفقات الحكومية. ولكنه لم يقم بهذه المحاولة مما زاد من الديون الحكومية لتصل إلى مبلغ (٩٠٩) مليار دولار.

رونالد ريجان

Ronald Reagan



بلغ معدل العجز خلال السنوات الثماني (١,٣٤) تريليون دولار

صدق الكثيرون من الناخبين أقوال ريجان بخصوص سعيه إلى إيجاد موازنة متعادلة. وأدت هذه الأصوات إلى إيصاله للبيت الأبيض، غير أنّ الرئيس ألمح في خطابه القومي الأول كرئيس للبلاد بأنه سيكون من الصعب عليه السيطرة على ميزانية الحكومة الاتحادية في ظل وجود عجز يصل إلى (٨٠) مليار دولار في عام ١٩٨١ م. وأعاد ريجان نفس الكلمات خلال خطابه الأول أمام الكونغرس بقوله: «هل نستطيع نحن المسؤولون أن ننكر صعوبة السيطرة على الميزانية بينما ترزح البلاد تحت دين يبلغ حوالي (١) تريليون دولار؟» واعتقدت حينها بأنّ ريجان سيلجم عنان الديون الجامحة. ولكنّ الأرقام التي ذكر ريجان أنها مرعبة أصبحت أكثر رعباً في عام ١٩٨٩ م، عندما غادر الرئيس البيت الأبيض تاركاً وراءه ديونا تصل إلى (٢,٦) تريليون دولار. أي أنّ الديون في عام ١٩٨٩ م وصلت إلى ثلاثة أضعاف ما كانت عليه في عهد كارتر عام ١٩٨١ م، والتي تقدر بحوالي (٩٠٩) مليار دولار.

ويكمن السبب وراء هذا الارتفاع المخيف في الديون إلى رغبة أعضاء حكومة ريجان - بمن فيهم جورج بوش - في تحقيق هدفين، هما: إيجاد موازنة متوازنة وتسريع سباق التسليح من أجل إنهاك الاتحاد السوفييتي مالياً قبل نهاية هذا القرن. غير أنّ مساعيهم لم تنجح، ويبدو أننا سنشهر إفلاسنا كما فعل الاتحاد السوفييتي قبلنا، وتشبه المحاولات التي قام بها ريجان تلك المحاولة التي قام بها جونسون عندما أراد تقديم السلاح والطعام في آن واحد.

حاولت إدارة ريجان تضليل الشعب وخداعه من أجل تحقيق أهدافها. وكان بإمكان الحكومة أن توفر جهدها المهدور عبثاً لو أنها ضبطت النفقات وتخلصت من النفقات غير الضرورية، حيث كانت ستحقق الأهداف المنشودة سواءً ما يتعلق منها بتقليل الديون أو ما يتعلق بالجانب العسكري. كما أنه كان بالإمكان الاستفادة من مشروع خفض الضرائب لحث الناس على بذل المزيد من العمل وزيادة فرص

الاستثمار، الأمر الذي كان سيؤدي في النهاية إلى إنعاش الاقتصاد وزيادة واردات الضرائب بشكل تلقائي.

وقد حققت خطة ريجان الرامية إلى تقليل الضرائب أهدافها المنشودة، وعُمل بهذه الخطة في عامي ١٩٨١ و١٩٨٦. وكانت أهم نتيجة لها هي زيادة الإيرادات الحكومية بشكل تلقائي. غير أنّ معدلات الإيرادات هذه لم تكن كافية للقضاء على العجز الناتج. وخطت الحكومة خطوة إيجابية أخرى عندما عمد رئيس المكتب الاحتياطي الفيدرالي إلى التقليل من حجم الأموال المتداولة، الأمر الذي شكل نجاحاً كبيراً في مواجهة التضخم. وحاولت الحكومة اتخاذ المزيد من الإجراءات التي كان نصيبها الفشل الذريع.

زادت إيرادات الحكومة بما نسبته (٧٦٪) في الفترة ما بين عام (٨٠ ـ ٨٨) بسبب تقليل الضرائب ونمو الاقتصاد. غير أنّ المصاريف الحكومية زادت بما نسبته (٨٠٪). ووصل معدل الإيرادات بالنسبة إلى معدل النفقات إلى (١ : ١,٢١) دولار. وكانت الزيادة في ضرائب التأمين الاجتماعي هي السبب المباشر في زيادة الإيرادات، حيث ساهمت هذه الزيادة وحدها بارتفاع الإيرادات إلى ما نسبته (١١٢٪) ما بين عامي (٨٠ ـ ٨٨). وباختصار، فقد عجزت إجراءات ريجان الاقتصادية عن زيادة معدلات الإيرادات إلى نسبة تمكنه من تمويل البلاد لخوض سباق التسلح، بل إن نفقات الدفاع زادت من (١٣٤) مليار دولار عام ١٩٨٠ م إلى (٢٩٠) مليار دولار عام ١٩٨٨ م أي بما نسبته (١١٦٪).

ووصلت معدلات العجز السنوية إلى أرقام قياسية لم تشهد لها أمريكا أو أي دولة أخرى مثيلاً، حيث وصلت هذه المعدلات إلى (٢,٦) تريليون دولار عام ١٩٨٨ م. وبغض النظر عن جميع الإنجازات التي تسجل لريجان، إلاّ أنّه فشل في حث الكونغرس والبلاد على اتخاذ الخطوة الأولى والرئيسة والمتمثلة في القضاء على العجز الفيدرالي السنوي. كما أنه عجز هو والكونغرس عن الحد من نمو برامج

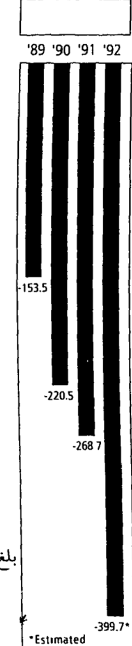
المساعدات التي استهلكت ما نسبته (٥٤٪) من إجمالي الواردات الحكومية عام ١٩٨٨ م. وتملص ريجان من الوعود التي كان قد قطعها على نفسه قبل الانتخابات ـ كما جرت العادة دوماً.

ويذكر النائب وارن رودمان أنّ الفرصة كانت مواتية أمام ريجان للاستفادة من الأصوات المطالبة بإنهاء مخصصات الضمان الاجتماعي في عام ١٩٨٦ م، ولكنه أخفق في ذلك، لذا، فقد وصلت كلفة مشاريع مُلائمة تكاليف المعيشة مع مساعدات التأمين الاجتماعي إلى (١١٣,٤) مليار دولار لعام ١٩٩١ م. وتحملت جماعة واشنطن وشركة المتقاعدين الأمريكيين والنائب الراحل كلاوديو بيبر الضغوط الشديدة التي ناء ريجان بحملها. وجاءت نفقات الدفاع لتزيد الأمر سوءاً؛ ففي عام ١٩٨٧ م، خصص ما نسبته (٣٢٪) من إجمالي الواردات لتمويل هذه النفقات. وإضافة إلى هذه النسبة، فقد خصص ما نسبته (٥٤٪) لتمويل المساعدات و(٢٤٪) لتسديد الديون.

عند جمع المقادير السابقة نجد أنّ إجمالي النفقات بلغ ما نسبته (١١٠٪)، أي أكثر من إجمالي الواردات. وكانت الحكومة تعمد إلى الاقتراض من أجل توفير الأموال اللازمة لتغطية هذا العجز. وكنتيجة للسياسات الاقتصادية الفاشلة وللاستمرار في الاقتراض فقد تحولت أمريكا من أكبر دولة دائنة في العالم إلى أكبر دولة مدينة وفي مدة لا تتجاوز العشر سنوات. ووصلت البلاد إلى وضع صعب جداً في ظل سياسة الاقتراض هذه. وحاول ريجان بذلك كل جهد ممكن للاستفادة من بطاقات الائتمان الحكومية إلى أقصى حد ممكن. وجاء بوش ليكمل هذه المحاولة بعده. وحينها، أدرك الأمريكيون أنّ هناك شيئاً خاطئاً يجري.

جورج بوش

George Bush



بلغ معدل العجز خلال السنوات الأربع

(١,٠٤) تريليون دولار

النسبة المتوقعة

وصلت معدلات النفقات الحكومية إلى أرقام قياسية خلال ولاية الرئيس بوش، وبلغ العجز خلال السنوات الأربع من ولايته ما نسبته (٨٠٪) من العجز الذي خلّفه ريجان خلال ثماني سنوات. وفي حالة انتخاب بوش لفترة ثانية، فإنّ النفقات ستزيد بشكل كبير جداً. وللإنصاف نقول إنّ هذه المشكلة تقع على عاتق جميع المسؤولين الذين تعاقبوا على البيت الأبيض منذ عهد جونسون وحتى اليوم. ولا شك في أنّ عهد الرئيس ريجان قلل من فرص السيطرة على الميزانية الاتحادية بشكل كبير. وإذا سلّمنا بصحة الأرقام المعطاة بخصوص برامج المساعدات وودائع التأمين الاتحادية ومخصصات سداد الفوائد، فإنّ النسبة الباقية تحت تصرف الحكومة الجديدة لن تتجاوز (٣٣٪).

لقد أدت زيادة النفقات في برامج المساعدات إلى تعقيد الوضع ابتداءً من عام ١٩٨٩، مما جعل الحكومة تعجز عن السيطرة على أكثر من (٢٨٪) من أموال الموازنة. وكانت الحكومة تنفق (٦١٪) من الأموال الواردة على شكل ضرائب من أجل سداد الفوائد. أي أنّ الحكومة كانت تنفق (٦١) سنتاً من كل دولار واحد يرد إليها على شكل ضرائب من أجل تسديد الفوائد.

لا نستطيع إلقاء اللوم على بوش لفشله في القضاء على المصاعب الجمة التي ورثها، غير أننا لن نغفر له خطأه المريع المتمثل في عدم اهتمامه بهذه المشاكل والتفاته إلى مشاكل أخرى عوضاً عن ذلك.

الكونغرس:

يعتبر الكونغرس شريكاً لا يمكن إغفال دوره في إيصال أمريكا إلى هذه الحالة المريعة التي توشك أن تنقلب إلى كارثة كبرى، وتجهل الغالبية العظمى من أعضاء الكونغرس مبادىء الاقتصاد وأسسه. فهم رجال سياسة وقانون في المقام الأول، ولم

يسبق لمعظمهم وأن اكتسب أي خبرة في مجال الإدارة والتنظيم، بل وإنّهم كانوا ينظرون إلى قطاع الأعمال على أنّه خصم تجب محاربته.

ولم يكن أعضاء الكونغرس خلال الثلاثين عاماً الماضية سوى ألعوبة في أيدي الجماعات المتنفذة التي كان من مصلحتها منع أي قرار أو تشريع قد يعارض أهدافها في أي وقت أو أي مكان، وقد اكتسبت هذه الجماعات خبرة جيدة من حرب فيتنام مكنتها من التصرف بذكاء لصدع إدارة واشنطن، كما أنّ أعضاء الكونغرس أنفسهم أدركوا أنّ عليهم التعامل إيجابياً مع هذه الجماعات وتقديم المساعدات والوظائف لناخبيهم إذا ما أرادوا ضمان انتخابهم مرة أخرى. وتتبع هذه الجماعات لأناس داخل الولايات المتحدة. كما أنّ بعضها يتبع لشركات أجنبية من اليابان وكوريا وغيرها من البلدان التي لا تتورع عن دفع رواتب سخية في سبيل الحفاظ على مصالحها. ولم ولن يبالي أعضاء هذا اللوبي - الذي يهدم البلاد بفاعلية - بمصالح الولايات المتحدة.

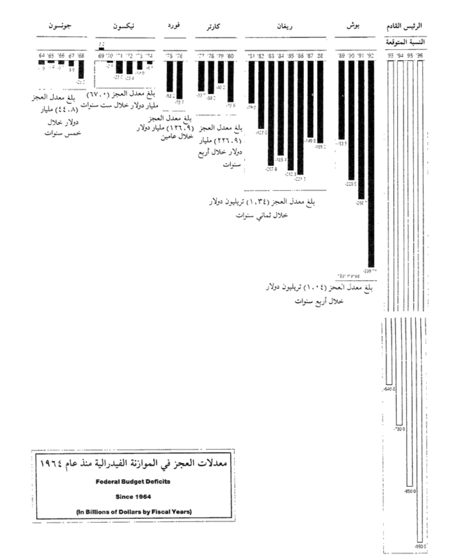
أذكر أنّ أحد أصدقائي - قام بتوجيه النصح إلى وزير المالية والمسؤولين المشرفين على الموازنة حذرهم خلاله من الكارثة الوشيكة التي ستقبل عليها أمريكا. غير أنّ كلماته ضاعت هباءً منثوراً، فتوجه من فوره إلى الأعضاء الجمهوريين في الكونغرس. ولما تجاهلوه، توجه إلى أعضاء الكونغرس من الحزب الديمقراطي. ومرة أخرى، ضاعت جهوده سدى، فأتى إليّ طالباً النصح، فطلبت منه التوجه إلى الرئيس مباشرة. غير أنّ مدير موظفي البيت الأبيض لم يسمح له بذلك، على الرغم من أنّه يشغل مركزاً إدارياً مهماً. حينها قال لي: «حتى لو استطعت مقابلته، فلن أستفيد شيئاً، فالرئيس منهمك في معالجة القضايا العالمية». وقد صعقت تماماً لدى سماعي لهذه الكلمات.

الرئيس القادم:

لا مجـال أمـام الـرئيس القـادم ـ والذي ستحدد هويته في شهر تشرين الثاني القـادم ـ سوى اختيارين لا ثالث لهمـا. ويتمثـل الخيار الأول في عجـزه عن درء المصيبـة والسيطرة على الـديون، ويتمثـل ثانيهما في أن يعمل بجد للقضاء على المشكلة نهـائياً، وما لم يقم الرئيس بأية خطوات فعالة فإن عجز الموازنة سيتسارع وسيبلغ ٦٤٠ مليار دولار عام ١٩٩٣، أي بزيادة ٢٤٠ مليار دولار عما كان عليه عام ١٩٩٢، وستـزداد الفـوائد بشكل يفوق إيرادات الحكومة من الضرائب بخلول عام ١٩٩٥، وستبلغ نسبـة المسخّر من الأموال لسداد الفوائد حوالي ٨٤٪ من إجمالي الواردات الضريبية عام ١٩٩٢، وحوالي ٩٢٪ في عام ١٩٩٤، و١٠٣٪ في عام ١٩٩٥.

وقـد يحـاول السياسيون الادعـاء بأن فوائد الديون ستصل إلى ٤٦٪ فقط من إجمالي الواردات عام ١٩٩٥ م، ولكنها أكاذيب مكشوفة ومحاولات خداع وتمويه.. إذ أن الإيرادات الإجمالية تشمل أيضاً المنتفعين من الضمان الاجتماعي والضرائب المستوفاة من الأشخاص والشركات، وقد أثبتت الأحداث صدق توقعات أبحاثنا التي قمنا بها عام ١٩٨٥ م، وبحلول عام ١٩٩٥ م ستغرق البلاد في مشاكلها المتعلقة بالديون.

يوضح الشكل البياني التالي حجم الديون التي ستتراكم بشكل خيالي بفضل جهود قادتنا، ولو تمعّنت في الرسم جيدا لبدا لك جليّا أن القادة يقتلون البلاد، وأن الديون مستمرة في النمو والتراكم.. ولكن مع هذا كله يجب علينا منعهم.



جونسون
نيكسون
فورد
كارتر
ريغان
بوش
الرئيس القادم
النسبة المتوقعة
64 '65 '66 '67 '68
69 '70 '71 '72 '73 '74
'75 '76
'77 '78 '79 '80
'81 '82 '83 '84 '85 '86 '87 '88
'89 '90 '91 '92
'93 '94 95 '96
بلغ معدل العجز (٤٤.٨) مليار دولار خلال خمس سنوات
بلغ معدل العجز (٦٧.٠) مليار دولار خلال ست سنوات
بلغ معدل العجز (١٢٦.٩) مليار دولار خلال عامين
بلغ معدل العجز (٢٢٦.٩) مليار دولار خلال أربع سنوات
بلغ معدل العجز (١,٣٤) تريليون دولار خلال ثماني سنوات
بلغ معدل العجز (١.٠٤) تريليون دولار خلال أربع سنوات
-640.0
-730.0
-850.0
-950.0
يتوقع أن يبلغ معدل العجز خلال السنوات الأربع القادمة (٣.١٧) تريليون دولار
معدلات العجز في الموازنة الفيدرالية منذ عام ١٩٦٤
Federal Budget Deficits
Since 1964
(In Billions of Dollars by Fiscal Years)

الفصل الثالث
«الإخفاق»

تم طرح خمسة مشاريع وقوانين في السنوات العشر الأخيرة بهدف السيطرة على المـدفوعات والقضاء على العجز ـ كما اعتقد السياسيون، ولكنّ جميع محاولاتهم باءت بالفشل وأثبتت خطأ توقعاتهم أو عدم صدق أقوالهم، أو كلا الأمرين.

وتجدر الإشارة إلى أنَّ الإداريين الحريصين على مصلحة البلاد لا حول لهم ولا قوة، كمـا أنّ أعـدادهـم الصغيرة لا تسمـح لهم بتشكيل الضغط السياسي اللازم. وإضـافـة إلى ذلـك، فإنّ معظمهم يدرك أن بقاءهم في مواقعهم يعتمد على مدى تشجيعهم وتأييدهم للمشاريع التي من شأنها زيادة العجز.

على الأمـريكيين أن يتحركوا ويدركوا الفظائع التي ارتكبت بحق البلاد خلال الأعوام القليلة الماضية، لقد أدى جهلنا بحقيقة ما يجري إلى توسيع نفوذ جماعات اللوبي في واشنـطن، ولـو أراد المسؤولـون حقا أن يقللوا النفقات غير الضرورية، لأخذوا بتوصيات هيئة جريس التي أوجدها الرئيس ريجان عام ١٩٨٢ م؛ ولَنَفَّذوا بنود القـرار الثـلاثي الـذي تمت المصـادقة عليه عام ١٩٨٥ م. والذي عُدّل ثانية عام ١٩٨٧ م وعام ١٩٩٠ م.

ولـو أراد هؤلاء المسؤولـون الحفـاظ على مصلحـة البلاد والتخلص من شبح الإفـلاس لنفـذوا مشـروع (اتفاقية الموازنة) الصادر عام ١٩٩٠ م، لقد فشلت كل المحـاولات التي قام بها المسؤولون للسيطرة على أهوائهم التي قادتهم إلى إهدار الأموال العامة.

«الحقيقة المذهلة» :

في شهر شباط من عام ١٩٨٢ م، كلف الرئيس ريجان أعضاء اللجنة الرئاسية لتقصي أوضاع السيطرة على الكلفة في القطاع الخاص للتوصية بالقرارات الكفيلة بالحد من النفقات غير الضرورية، وضمت هذه اللجنة ـ التي كانت تعرف باسم هيئة جريس ـ كبار رجال الأعمال، من أمثال بيورك ـ مدير شركة جونسون وجونسون ـ وروبرت جالفين ـ مدير شركة موتورولا المحدودة ـ وجون هوران ـ مدير شركة ميرك وشركاه المحدودة ـ ودونالد كيوف ـ رئيس مجلس إدارة شركة كوكا كولا . وقد كنت أنا أيضاً من بين أعضاء الهيئة .

وفي شهر كانون ثاني من عام ١٩٨٤ م، رفعنا تقريرنا المتضمن توصيات عديدة من شأنها خفض التكاليف إلى الرئيس ريجان، وبلغ عدد هذه التوصيات والتعديلات ٢,٤٧٨ توصية، وتراوحت توصياتنا ما بين تبني نظام محاسبة مختص بالحكومة الفيدرالية فقط، والتخلص من الـ (٣٣٢) نظاماً المتبعة حالياً، وما بين بيع قطاع خدمات الصيانة إلى القطاع الخاص، كما أنها تضمنت توصيات بالحد من معدلات الأموال السائلة التي يحق للحكومة التصرف بها، ويجدر بالذكر هنا إلى أن إجراءات إدارة الأموال السائلة كانت ضعيفة، حيث كانت الأموال تودع تحت حسابات تخلو من الفائدة، مما كلف دافعي الضرائب المليارات من الدولارات كل عام .

لو قدر لجميع هذه التوصيات بأن تحظى بموافقة الرئيس والكونغرس لكان بالإمكان تقليل معدل الإنفاق بمعدل (٤٢٤) مليار دولار في الفترة ما بين عامي (٨٤ ـ ٨٧ م)، ولوصل معدل المدخرات السنوية بحدود (١,٩) تريليون دولار سنوياً بحلول عام (٢٠٠٠ م).

ولكنّ التوصيات وضعت على الرفوف وبقيت حبراً على ورق، ولم تحظ هيئة جريس سوى بشكر الرئيس والكونغرس على تقريرهم، ولم تكن توصياتنا راديكالية،

بل إنها كانت واضحة تماماً، فقد ورد في أحد اقتراحاتنا ـ على سبيل المثال ـ ضرورة إغلاق إحدى القواعد العسكرية التي شيدت في بدايات عام ١٨٠٠ م كخط أوّل خلال الحروب الهندية التي انتهت منذ فترة طويلة، وعارض أحد النواب مشروعاً آخر لنا ينادي بإغلاق إحدى القواعد في ولاية فيرجينيا والتي عفا عليها الزمن ـ وفي واقع الأمر، فإنّ البلاد تحتاج إلى (٣١٢) منشأة عسكرية فقط من بين المنشآت الـ (٤٠٠٠) التي تتبع وزارة الدفاع، والتي هي ـ في الحقيقة ـ مجرد وسائل للحفاظ على الإمدادات، ومراكز للتخزين، وبمعنى آخر، فلن تترتب على إغلاقها أية آثار سلبية على قدراتنا العسكرية. وإضافة لهذا، فإنّ عدد موظفي كل منشأة يقل عن (١٥٠) موظفاً. ولم تحظ مشاريعنا هذه بموافقة الكونغرس الذي يحاول انتهاج الخط الذي تتبعه وزارة الدفاع.

وخلصت هيئة جريس إلى أنّ ثلث الأموال الضريبية تم إهدارها بسبب عدم نجاح الحكومة الفيدرالية في إدارة الأموال. وهناك الكثير من الأمثلة على ما ذكرناه آنفاً. ومن بينها:

١ ـ *سوء الإدارة:* اشترت البحرية الأمريكية مزاليج لمخازن الأدوات الحديدية. وكلف الواحد منها ٧١ دولار، كما أنّ الواحد منها كلف أيضاً ٤١ دولار لطلب الشراء و٩٣ دولار للتأكيد من صلاحيته و(١٠٢) دولار لتصنيع الرأس الحديدي و٣٧ دولار لتأمين قطع الغيار و٣ دولارات لتخزين المطرقة أو المزلاج و٩٠ دولار لدفع التكاليف الإدارية العامة و٥٦ دولار لدفع الرسوم و٧ دولارات على شكل تكاليف رأسمالية. أي أنّ الأداة الواحدة فقط كلفت البحرية (٤٣٦) دولار.

٢ ـ *سوء الإدارة:* قامت الحكومة الاتحادية بتمويل مشروع لدراسة معدلات أحجام أنوف المضيفات الجويات.

٣ ـ *سوء الإدارة:* قامت شركة كهربة ريف أمريكا بإقراض (٢) مليار دولار سنوياً وبخسارة (٣٥٠) مليون سنوياً. وعلى الرغم من انتهاء أعمالها تقريباً، إلّا أنها لا

زالت تتلقى الدعم، وتستغل الشركة هذا الدعم في تمديد خطوط الكهرباء إلى بعض المزارع وبأسعار مخفضة، وقد لقيت هذه الشركة كل الدعم من الكونغرس.

٤ ـ *سوء الإدارة:* أنفقت دائرة الحراج الأمريكية مبلغ (٤٨٧) مليون دولار عام ١٩٩١ لتعبيد الطرق التي تستخدمها شركات الأخشاب، علماً بأنّ الدائرة لا تتلقى سوى نسبة ضئيلة جداً من مبيعات هذه الشركات. وقد أدت سياسة الدائرة إلى خسارتها لمبلغ (١,٨) مليار دولار في عام ١٩٩١.

لقد قامت هيئة جريس بواجبها كاملاً، ونفذت بدقة جميع طلبات الرئيس. ولكن الرئيس والكونغرس خذلا الهيئة التي استطاعت إيجاد أساليب فعالة لتوفير مبلغ (١,٩) تريليون دولار في عام ٢٠٠٠.

وفي الوقت الذي كانت الهيئة تقوم فيه بإعداد دراساتها، لم تستطع الحكومة سوى توفير مبلغ (١٩٧) مليار دولار. ولم يكن لهذا المبلغ بالخروج إلى حيز الوجود لولا جهود بيتر جريس وجاك أندرسون بتبني مشروع (لا لِلاهدار في النفقات الحكومية) وكانا يهدفان من ورائه إلى الاستمرار في النضال لإقناع الرئيس والكونغرس بتنفيذ المشروعات الفعّالة.

قانون الطواريء للسيطرة على العجز:

أقدمت الإدارة على المصادقة على مشروع قرار سُمِّي بقانون الطواريء للسيطرة على العجز ولتحقيق التوازن في الميزانية، وجاء هذا القانون ـ الذي يعرف أيضاً باسم قانون جرام / رودمان/ هولينغز "Gramm Rudman Hollings" في عام ١٩٨٥ م بعد أن انتهت الإدارة مع هيئة جريس. ويخلو المشروع الذي سُمي نسبة إلى منفذيه الرئيسيين من التعقيد، وبلغ العجز في الميزانية الاتحادية عام ١٩٨٥ م (٢١٢) مليار دولار. وكان المشروع يهدف إلى تخفيض العجز بمعدل (٣٦) مليار دولار سنوياً ولمدة خمس سنوات بحيث يصل العجز إلى نسبة صفر٪ بحلول عام

١٩٩١ م. وكـان لزامـاً على الـرئيس والكونغرس تنفيذ خطوات المشروع نظراً لأنه اكتسب الصفـة القـانـونية، وحمـل ـ بالتـالي ـ لقب (قـانـون). وحسب نص هذا القانون، فإنّ الحكومة ملزمة ـ في حالة تجاوز العجز للمعدلات المتوقعة ـ بتغطية العجـز الزائد عن طريق اقتطاع جزء من نفقات وزارة الدفاع وجزء آخر من البرامج الأخرى وبشكل متساوٍ.

ولم يتـوقع منفذو المشروع أن يضطر الكونغرس اللجوء إلى هذا الإجراء نظراً لتوقعهم تحقيق توازن في الميزانية بسبب ارتفاع الواردات المالية. كما أنهم توقعوا أن يمثّل هذا الإجراء حاجزاً يردع الرئيس وصانعي القرار عن الموافقة على أيّة ميزانية لا تتماشى مع الآمال المنشودة.

يوضح الجدول الآتي الآلية التي اتبعتها اللجنة الثلاثية لتحقيق أهدافها.

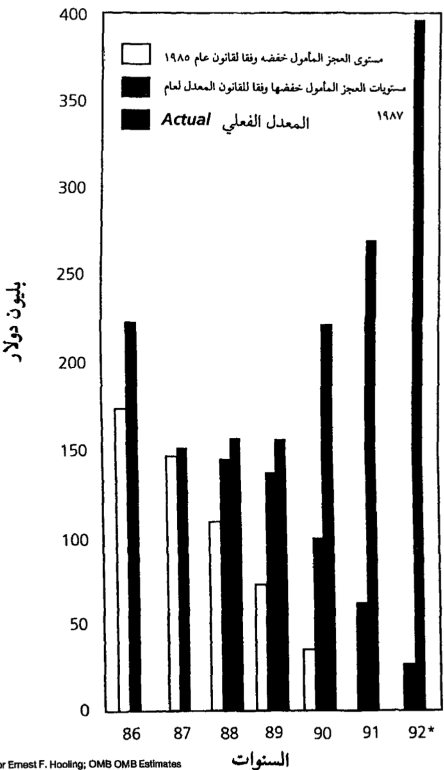
السنة	معدل العجز المراد خفضه	معدل العجز الفعلي
١٩٨٧	١٤٤ مليار دولار	١٥٠ مليار دولار
١٩٨٨	١٠٨ مليار	١٥٥ مليار
١٩٨٩	٧٢ مليار	١٥٤ مليار
١٩٩٠	٣٦ مليار	٢٢١ مليار
١٩٩١	صفر	٢٦٩ مليار

وفي عامي ١٩٨٧ م و١٩٩٠ م، قام الكونغرس بمراجعة أهداف اللجنة، وفي عام ١٩٨٧ م، قام الكونغرس بوضع تصوراته للعجز عام ١٩٩٢ م، وتوقع أن يبلغ العجـز حوالي (٢٨) مليار دولار، ولكنّ الاجتمـاع الثـاني للكـونغـرس حول هذا الموضوع عام ١٩٩٠ م حمل زيادة في العجز المتوقع للسنة المالية ١٩٩٢ م ليبلغ

(٣١٧) مليار دولار. وجاء عام ١٩٩٢ م ليحمل عجزاً فعلياً بلغ (٤٠٠) مليار دولار على الرغم من ارتفاع الضرائب بشكل لم تشهد البلاد له مثيلاً. إضافة إلى ذلك، فقد استثنى الكونغرس برامج المساعدات المالية من بنود القرار مما ساعد في القضاء على هذا القانون.

كان الكونغرس يعتقد أنه سيغطي العجز عن طريق زيادة الواردات، ولكنّ الواردات لم تزود الخزينة بالمعدل المطلوب والكافي لتغطية مثل هذا المبلغ. وفي السنة الحالية، زادت معدلات الإنفاق على معدلات الواردات بنسبة ٣٧٪، ولا زالت هذه النسبة ترتفع تدريجياً. وباختصار، فقد فشلت اللجنة الثلاثية في حثّ الكونغرس على الحد من العجز والنفقات، بسبب نجاح الكونغرس في إيجاد السبل الكثيرة للتملص من بنود القرارات الصادرة، وقد ذكّرني الوضع الحالي بمقال قرأته في مجلة (الإيكونوميست) حول محنة البرازيل. وجاء في المقال: «نجحت البرازيل في الخروج من مشاكلها عن طريق مبدأ المكافحة بكل السبل المتاحة».

نسبة معدلات العجز المأمول خفضها
وفقا لقانون اللجنة الثلاثية مقارنة مع المعدلات الفعلية



SOURCE: Office of Sentor Ernest F. Hooling; OMB OMB Estimates

«الإحتيال» :

لا نستطيع الوقوف مكتوفي الأيدي حيال المسؤولين التنفيذيين في البيت الأبيض الذين ظنوا أنّ حيلهم ستنطلي علينا، ولم تقلل معظم الإجراءات التي اتخذتها الحكومة خلال السنوات السبع الماضية شيئاً يذكر من معدلات العجز، بل على العكس، زادت هذه المعدلات وضوحاً للعيان، وحاول المسؤولون التقليل من حجم الواقع، لإقناع الناس بأنّ الوضع جيد من الناحية المالية، ولكن هؤلاء المسؤولين لم يستطيعوا إخفاء الحقائق الدامغة الدالة على صعوبة وضع الولايات المتحدة المالي. وكلما وعدت الحكومة بتخفيض العجز، زادت المعدلات كنتيجة عكسية لهذه الوعود. وتعتبر ميزانية عام ١٩٩١ خير دليل على هذا. .

فقد أعلن الكونغرس أنه وافق على العديد من المشاريع التي من شأنها أن تقلل من النفقات بمعدل ٢,٤٪ و٤,٨٪ لعامي ١٩٩١ م و١٩٩٢ م على التوالي. وكان الكونغرس - قبل عام ١٩٩٠ - قد وعد بتخفيض ما نسبته ١١,١٪ لعام ١٩٩١ و١٦,٢٪ لعام ١٩٩٢. وعلّل المسؤولون ذلك بقولهم إنّ معدلات الإنفاق المهدورة لعامي ١٩٩١ و١٩٩٢ كانت أقل من معدلات الإنفاق المهدورة سابقاً لهذين العامين. ولكنّ النتائج جاءت عكسية، حيث زادت معدلات العجز في العامين المذكورين عن معدلاتها في عام ١٩٩٠ م.

وحاول المسؤولون التبرير، ولكنّ الحقيقة كانت أصعب من أن يجري التكتيم عليها. ولا شك في أنّ مثل هذه التبريرات تمنع المواطنين والمشرعين من القبول بالواقع ومن محاولة تحديه، غير أنّ أكثر هذه التبريرات خطراً هي تلك التي تقدمها لجان الكونغرس ومكتب إدارة الموازنة، نظراً لأنها تخفي الحجم الحقيقي للمشكلة المالية بحيث يتعذر على غير المختصين إدراك الواقع المؤلم. ومن بين هذه الإجراءات التمويهية التلاعب في أسماء الجهات التي تتلقى الدعم، ففي عام ١٩٨٩، تمّ حذف نفقات دائرة الخدمات البريدية من الموازنة العامة مما أدى إلى

«توفير» ١,٨ مليار دولار. وفي عام ١٩٩٠ م بلغ عجز نفس الدائرة حوالي ١,٦ مليار دولار، وكانت تلك هي المرة الأولى التي تواجه فيها هذه الدائرة عجزاً مالياً. وتكرر العجز في عام ١٩٩١ م حيث بلغ (١,٣) مليار دولار، وكذلك تم غض النظر عن الأموال التي أنفقت خلال حرب الخليج الأخيرة، ولم يرد أي ذكر لها في موازنة عام ١٩٩١ م. ويرر المسؤولون هذا الوضع بقولهم إنّ النفقات كانت عاجلة ولم يتسنَّ لهم الوقت لإدراجها في الموازنة.

إضافة إلى كل ما سبق، فقد تمّ استثناء العديد من الدوائر من نطاق الموازنة عن طريق القوانين الملزمة، كما أنه تم معاملة بعض المؤسسات (مثل المؤسسة الفيدرالية للتأمين) على أنّها خارجة تماماً عن نطاق الموازنة العامة. وبُررت هذه المواقف تجاه استثناء الدوائر من الموازنة على أن الدوائر المستثناة تمتلك نظامها الخاص في الواردات وأنّ البعض الآخر هي في واقع الأمر دوائر تتطلب نفقات عاجلة وطارئة. ولم يقتصر الاستثناء على الدوائر فحسب، بل تعداها إلى البرامج أيضاً. ومن أهم هذه البرامج:

١ ـ *القروض المباشرة:* تتولى وكالات حكومية عديدة مسؤولية هذه القروض. ومن أهم هذه الوكالات، وكالة المشاريع الصغرى "Small Business Administration" وبنك الاستيراد والتصدير "Export - Import Bank".

٢ ـ *ضمانات القروض:* تقدم هذه الضمانات من قبل دائرة إقراض الطلبة ودائرة الإسكان الاتحادية ودائرة كهربة الريف ودائرة العسكريين وبرنامج إقراض صغار المستثمرين في حالة الكوارث. ويجدر بالذكر أنّ دافعي الضرائب هم الذين يتحملون مسؤولية تسديد هذه القروض في حالة عجز المقترضين عن تسديد ديونهم. وقد بلغ العجز في تسديد قروض الطلبة حداً كبيراً جداً، إذ بلغ حوالي (١٣,٥) مليار دولار.

٣ ـ *التأمين الاتحادي:* ينـدرج تحت هذا البند العديد من المؤسسات مثل

المؤسسة الفيدرالية للتأمين ومؤسسة الاعتماد "Resolution Trust Cor." والتي تأسست عام ١٩٨٩ م من أجل مواجهة الأصول المالية المترتبة على فشل المؤسسات الأخرى، وعلى الرغم من أنّ مخصصات جميع هذه المؤسسات يتم تحويلها من أموال الخزينة، إلّا أنّ هذه الأموال تستثنى من نطاق المصاريف الخاصة بالموازنة، ويتم إنفاق مبلغ (٥٠٠) مليار دولار سنوياً لتمويل البرامج الآنفة الذكر، وهذا يعني أنّ دافع الضرائب الأمريكي هو الذي يتحمل كل شيء. ويتبع المسؤولون سياسة الكذب وتمويه الوضع المالي، كي يتسنى للشعب الاعتياد عليه تدريجياً.

٤ ـ ***قروض المشاريع الحكومية:*** ومن بين المؤسسات التي تندرج تحت هذا الباب مؤسسة الإقراض الإسكاني الاتحادية ومؤسسة إقراض الطلبة ومؤسسة الإقراض الزراعي. وتعتمد سياسة هذه المؤسسات على الإقراض المباشر للأموال. أمّا المؤسسات السابقة فتقدم الضمانات للأموال المقترضة من البنوك. أيّ أنّ البنوك هي مصدر التمويل. وتنمو المؤسسات الثلاث الواقعة تحت باب قروض المشاريع الحكومية بصورة سريعة حيث بلغت القروض المقدمة حوالي (٥٠٠٠٪) في الفترة الواقعة ما بين عامي (٦٥ ـ ٩٠). وعلى الرغم من أنّ الأموال التي تقدم في هذه المؤسسات هي أموال غير حكومية، إلّا أنّه يحق للحكومة الاستيلاء عليها في حالة التسيب والإهمال.

٥ ـ ***مؤسسة الأموال التقاعدية:*** وتعتبر هذه المؤسسة قنبلة موقوتة. ويقوم مبدأ عملها على ضمان تقديم المساعدات للمتقاعدين في حالة عجز الشركة عن ذلك، وبلغت الأموال المضمونة حوالي (٤٣) مليار دولار في عام ١٩٩٠ م. ويتوجب على الشركات دفع أموال تأمينية للحفاظ علي حقوقها، ولن تكون الشركة مضطرة إلى طلب التغطية المالية من المؤسسة التقاعدية إذا ما خططت الأولى برامج عملها بشكل جيد. أمّا تلك الشركات التي لا تسير وفق خطط مبرمجة فستضطر إلى طلب المساعدة من المؤسسة التقاعدية.

ومن الأساليب الأخرى المتبعة لإيهام الناس بانخفاض العجز في الموازنة تبديل مواعيد سداد الخدمات المدنية والعسكرية والأقساط الحكومية وتأجيلها حتى العام القادم، وبهذه الطريقة تستطيع الإدارة إقناع الشعب بانخفاض المدفوعات من دون أن تضطر إلى اللجوء إلى سياسة الاقتطاع الفعلي. وتعمد الحكومة إلى دفع المرتبات المستحقة عليها في بداية شهر تشرين أول ـ بداية السنة المالية ـ بدلاً من نهاية شهر أيلول ـ نهاية السنة المالية.

تعتمد جميع الأرقام الواردة في الموازنة على التوقعات لما ستكون النفقات والواردات عليه، ويستطيع الرئيس والكونغرس في هذه الحالة التلاعب بأرقام التوقعات وبكلّ سهولة وذلك لتحسين الصورة أمام الناس، إذ يزيدون من أرقام الواردات ويخفضون أرقام النفقات. فهم ـ على سبيل المثال ـ قادرون على زيادة الأرقام المتوقعة بخصوص النمو الاقتصادي الوطني خلال العام المالي القادم من أجل طمس الصورة القاتمة للواردات الضريبية المتوقعة. كما أنّ الإدارة قد تعمد إلى التنبؤ بانخفاض نسبة الفوائد، من أجل إيهام الشعب بقلة الديون الاتحادية وبانخفاض النفقات الحكومية. وعلى الرغم من أنّ الشعب سيكتشف عدم صحة جميع هذه التوقعات، إلّا أنّ ذلك يكون قد جاء متأخراً.

ومما يثير الحنق حقاً هو انطلاء هذه الأكاذيب على جمهور العامة، في عام ١٩٩١ م، تم احتساب توقعات النفقات والواردات خلال فترة الكساد، ومع ذلك، فقد أصرّت الإدارة على أنّ البلاد ستحقق انتعاشاً اقتصادياً بمعدل ٣٪، وهو معدّل نمو ممتاز لو كانت الأوضاع طبيعية. ولكنّ المسؤولين أفرطوا في التفاؤل بتحقيق هذا النمو في ظل الأوضاع السيئة التي تشهدها البلاد، ومع نهاية العام كان معدل النمو الاقتصادي قد انخفض بمعدل ٠,٧٤٪.

يتضح لنا من خلال هذا الفرق الكبير ما بين التوقع والواقع أنّ الإدارة مارست عمليات التمويه والتضليل لتحقيق أهداف معينة، وتجدر الإشارة إلى أنّ النمو

الاقتصادي يُقاس بحساب القيمة النهائية للبضائع والخدمات التي تنتجها البلاد في العام الواحد، أي ما يسمى بإجمالي الإنتاج المحلي.

وادعى المسؤولون أنّ الفوائد ستنخفض، ونلاحظ هنا أنّ المسؤولين وعدوا بانتعاش الاقتصاد وانخفاض الفوائد في آن واحد، وهو أمر يكاد يكون مستحيلاً، ومع نهاية العام، تبين أنّ الفوائد قد انخفضت فعلاً، ولكنّ السبب يرجع إلى انخفاض معدل النمو الاقتصادي بمعدّل ٣٪ خلال الربع الأوّل من عام ١٩٩١ م، وبمعدل ٧٤, ٠٪ خلال العام كاملاً.

يؤثر هذا الانخفاض عادة على انخفاض الفوائد بسبب قلة الإقبال على اقتراض الأموال نتيجة تدهور النمو الاقتصادي، كما كان للضغط الممارس على مدير (الموجودات الاحتياطية الاتحادية) دوراً فعالاً في انخفاض الفوائد إذ وافق هذا المسؤول على تخفيض الفوائد من أجل المساهمة في إنعاش الاقتصاد، وبلغت الفروق بين الآمال والحقائق حوالي (١١٩) مليار دولار للسنة المالية (١٩٩٠ م)، وهي السنة التي شهدت عجزاً مالياً في الموازنة قدر بحوالي (٢٢٠) مليار دولار.

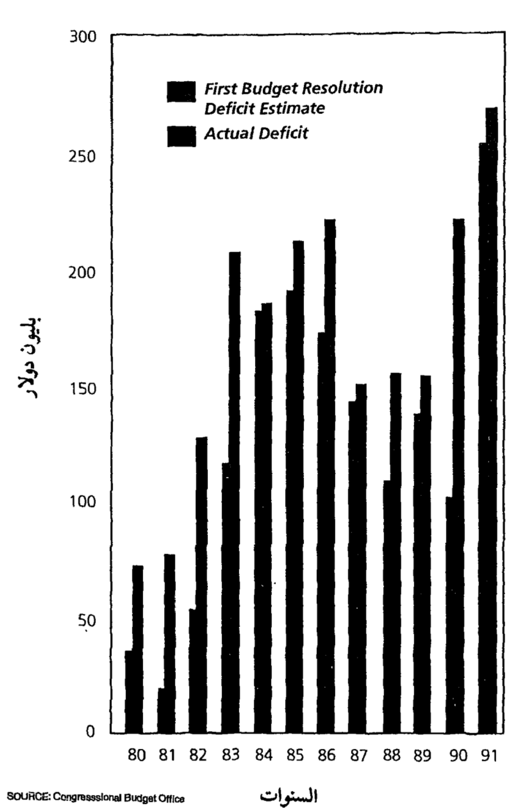
وقد استمرت الإدارة والكونغرس في اتباع سياسات الوعود البراقة، وكانت النتائج دائماً تؤكد بُعد توقعاتهم عن الواقع. وتتناقض جميع هذه الأساليب الملتوية مع أساليب الخداع التي تمارس في الضمان الاجتماعي.

وفي عام ١٩٨٣، قام الكونغرس بإجراء بعض التعديلات ورفع ضرائب الضمان الاجتماعي من أجل إيجاد أسس إحصائية سليمة. وكان المشروع يرمي إلى جمع الضرائب الجارية المطلوبة من أجل دفع المساعدات لمستحقيها في الوقت المحدد، وذلك للتوقعات القائلة إنّ عدد العمال الذين يدفعون ضرائب المتقاعدين سيتقلص من (٢٠ : ١) إلى (٣ : ١) بحلول عام (٢٠١٠). وبمعنى آخر، فقد توفرت لمؤسسة الضمان الاجتماعي أموال طائلة تحت تصرفها، نتيجة الإسراع في

جمع النقود المطلوبة. وتزيد معدلات الأموال المجموعة عن معدلات الأموال التي تصرف للمنتفعين من خدمات هذه المؤسسة. ويتوقع أن تبلغ الأموال التي تجمعها المؤسسة حوالي (١) تريليون دولار بحلول عام (٢٠١٠).

وبدلاً من الاحتفاظ بهذه الأموال لحين الحاجة، فقد عمدت الحكومة إلى إقراضها لمؤسسات الضمان الحكومية. وبمعنى آخر، فقد أقرضت الحكومة الأموال لنفسها. وقام الكونغرس بإصدار سندات تعهد صادرة عن الخزينة، وأعطاها إلى دافعي المساهمات. ولا تحمل هذه السندات أيّ قيمة تعاملية.

نسبة الفروق السنوية بين معدلات العجز المتوقعة والفعلية



SOURCE: Congresssional Budget Office

وهكذا يتضح لنا مدى الأساليب الملتوية التي تتبعها الحكومة للاستيلاء على هذه الأموال، بدعوى اقتراضها، ولن يكون هناك أيّ اعتراض لو قامت الحكومة باقتراض هذه الأموال وقت الحاجة فقط وتقديم الضمانات لسدادها في المستقبل، ولكنّ الحكومة تقترض دون تسديد الأموال. ودون الاعتراف بأنّ النقود المقترضة دين عليها. وقد بلغت معدلات الأموال المقترضة حتى عام ١٩٩٢ حوالي تريليون دولار. . ولن يتمكن المنتفعون من الحصول على المساعدات ما لم توقف الحكومة هذه السياسة العقيمة.

ولا يتوقف اتباع هذه السياسة على الضمان فقط. بل ويتعداها إلى باقي الدوائر والمؤسسات مثل مؤسسات عمال البريد والعسكريين وعمال الخدمات المدنية والطرق والمطارات وسكك الحديد وغيرها. ومما يزيد الأمر غرابة، هو أنّ الحكومة تصنف الأموال التي تقترضها من هذه المؤسسات تحت باب الواردات متجاهلة المشاكل العصيبة التي ستجرها هذه السياسة مستقبلاً. كما أنّ هذا الوضع يشوّه الصورة الحقيقية للواردات الحكومية، التي (بدون هذه المساعدات) تبدو ضئيلة للغاية.

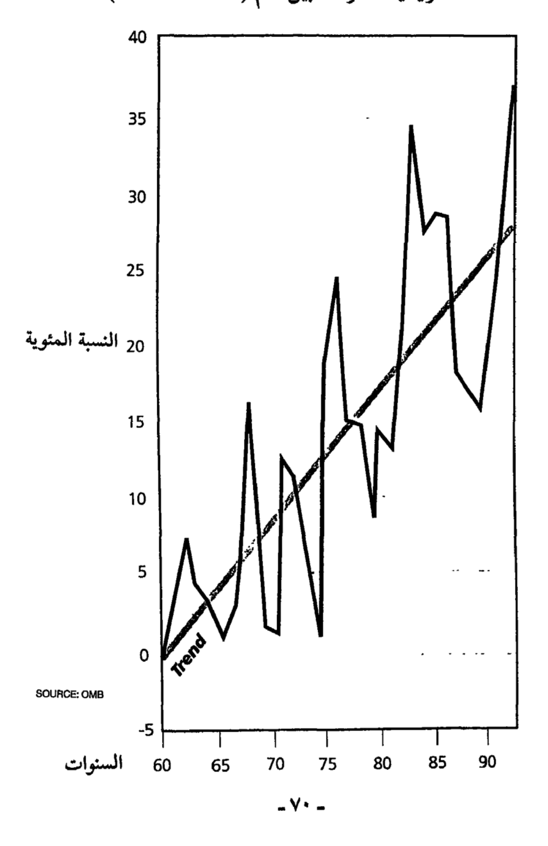
وقد عمد الكونغرس إلى تأخير العام الذي وعد أن تحقق الموازنة فيه تساوياً بين الإيرادات والنفقات. وتجاهل أعضاؤه قرارات اللجنة الثلاثية بشكل كامل، وفي الوقت الحالي، فإنّ نفقاتنا تزيد عن إيراداتنا بنسبة ٣٧٪، وسيزيد هذا الفرق لصالح النفقات في المستقبل.

تم تأجيل المواعيد المحددة لتطبيق نظام التخفيضات الموصى به من قبل اللجنة الثلاثية مرتين. ففي المرة الأولى تم التأجيل عام ١٩٨٧، حيث أخر الكونغرس موعد تحقيق التوازن إلى عام ١٩٩٣ بدلاً من عام ١٩٩١. وتم في عام ١٩٩٠ إجراء تأجيل آخر ولكن بدون تحديد موعد محدد هذه المرة. وبهذا، فقد أثبت الكونغرس أنّه غير راغب إطلاقاً في مواجهة الوضع المأساوي. وقد اضطر

أعضـاء اللجنـة الثـلاثية إلى الإعراب عن احتجاجهم تجاه ممارسات الكونغرس، حيث انسحب هولينغز من اللجنة التي حملت اسمه، وأعلن رودمان عن رغبته في عدم ترشيح نفسه ثانية.

تقـع علينـا مسؤولية كبيرة تجاه أوضاعنا بسبب سكوتنا المستمر عن ممارسات الإدارة السلبية؛ كما أن طلباتنا المستمرة بزيادة رواتبنا شكلت ضغطاً كبيراً على هذه الإدارة، وأثبتت الدراسات وجود هوة عميقة بين الشعب والكونغرس، وعلينا القضاء على هذه الهوة فوراً.

معـدلات نمـو عجـز المـوازنـة مقارنة مع معدلات الواردات الفيدرالية الأمريكية للفترة ما بين عام (١٩٦٠ ـ ١٩٩٢)



(مشروع موازنة الميزانية لعام ١٩٩٠):

كانت الفكرة من وراء هذا القانون تخفيض النفقات بمعدل (٢) دولار لكل (١) دولار يتم جمعه عن طريق الضرائب، ولكنّ ممارسات المسؤولين والرئيس حالت دون نجاح هذه الفكرة الفعالة. وكانت النتيجة أن ارتفعت الضرائب والنفقات بشكل كبير وبلغ العجز (٤٠٠) مليار دولار في عام ١٩٩٢ م. وتوجد قصة تسرد أحداثها حقيقة ما حصل؛ ففي بدايات عام ١٩٩٠ م، عقد الرئيس بوش اجتماعاً طارئاً مع أعضاء الكونغرس لمناقشة الوضع المأساوي للموازنة الاتحادية، ولم يكن بالإمكان الموافقة على اقتطاع النفقات، لذا فقد أعلن الرئيس أنّه سيفرض ضرائب جديدة متنكراً للوعود التي قطعها خلال حملته الانتخابية.

ووافق الكونغرس على مشروع ثاني أكبر زيادة في الضرائب في تاريخ البلاد، وعلى سبيل المثال، فقد أدت زيادة الضرائب على السيارات الفارهة والمراكب البحرية بنسبة (١٠٪) إلى زيادة نسبة الضريبة الهامشية من ٢٨٪ إلى ٣١٪ وأعفت دافعي الضرائب ذوي الدخل المرتفع من دفع الضريبة وزادت معدل الرواتب المقدر بـ (١,٤٥) من (٥٣,٠٠٠) دولار إلى (١٢٥,٠٠٠) دولار.

وفيما يتعلق بالموازنة، فقد اعتمد المسؤولون على التقديرات والتي لم تكن دقيقة، وقد عمد المسؤولون إلى إرجاع التخفيضات في الموازنة إلى انخفاض معدلات نمو البرامج الحكومية المستقبلية، لا إلى الحجم الحقيقي للأموال المصروفة على هذه البرامج سابقاً! وكمثال على ما نقوله، نورد المثال التالي: لنفرض أن تكلفة أحد البرامج كانت (١٠٠) مليار دولار في عام ١٩٩١ م. ففي عام ١٩٩٢ م، يدعي المسؤولون أنّ زيادة السكان ستجبرهم على زيادة مخصصات البرنامج بمعدّل (٥٠) مليار دولار لتصل في النهاية إلى ما مجموعه (١٥٠) مليار دولار، ولكنهم يطلقون الوعود بتخفيض كلفة البرامج، ويعمدون إلى الأساليب الملتوية لتحقيق هدفهم، حيث يخصمون (١٠) مليار دولار من المبلغ الذي زادوه

لإيهام دافعي الضرائب أنّهم وفروا مبلغ (١٠) مليار على دافع الضريبة. وتكون المحصلة النهائية زيادة بمعدّل (٤٠) مليار دولار، وبشكل غير مباشر.

ويتضح لنا أنّ خرق أسس الموازنة سيستمر ما دامت الحكومة تصر على اعتبار البرامج برامج طارئة، وهي بهذا ستوسع من برامج مساعدة العاطلين عن العمل وإرسال المساعدات بشكل مستمر، وفيما يتعلق بالتقديرات، فإنه يمكن تغييرها بشكل يعكس الحالة المتقلبة للاقتصاد أو إرجاعها إلى أخطاء فنية بحساب تكاليف برامج المساعدات، ولا نستطيع ـ كما هو واضح ـ إغفال أثر الركود على تقديرات النفقات؛ وتتيح جميع هذه الأساليب الفرصة أمام الكونغرس لانتهاك اتفاق الموزانة في أي وقت. وعلينا ألاّ نفاجأ إذا علمنا أنّ الواردات المتوقعة لعام ١٩٩٢ م تبلغ (١,٠٧٥) تريليون دولار، في حين أنّ النفقات المقررة ستصل إلى (١,٤٧٥) تريليون دولار، أي بزيادة (٣٧,٢٪) عن معدّل الواردات.

دور المواطن:

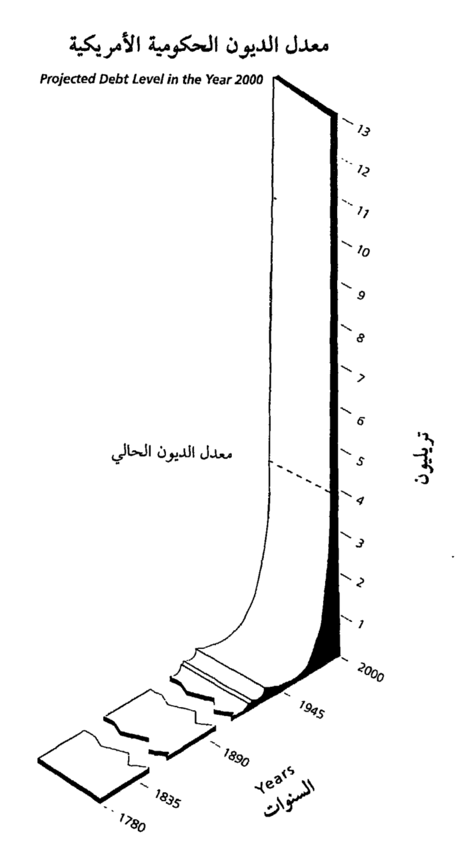
يجب على الناخبين أن يدركوا ضرورة التضحية لتحقيق التغيير المنشود، وعليهم تحمل مسؤولياتهم بشكل كامل، والتوقف عن الاهتمام بالصالح الفردي فقط. وكما قال جون كينيدي سابقاً، فإنّ علينا أن نقدم للبلاد لا أن نأخذ منها. ويجب القيام بالتغيير فوراً لدرء الكارثة المالية الوشيكة، وسيكون من السهل على الناخبين أن يتحملوا المصاعب لو أدركوا أنّهم سيجنون الفوائد في المستقبل، ويمكن إقناع المواطنين أنّ التخفيضات في برامج المساعدة لن تؤثر عليهم، فيمكن مثلاً إلغاء المساعدات التقاعدية عن المنتفعين الميسورين ووقف المساعدات عن الطلبة غير المحتاجين وإيقاف برامج المساعدات العسكرية التي تقدم رواتب تقاعدية للعسكريين الذين لم يتجاوزوا الثامنة والثلاثين. وعلى الناخبين أن يقنعوا واشنطن أنّ الوقت قد حان للعمل الجاد، وأن يمارسوا حقهم الانتخابي بصورة مسؤولة وأن يعطوا أصواتهم لمن يستحقها، وإلاّ، فإنّ الكارثة لا محالة واقعة.

الفصل الرابع
«عصـا الهوكـي»

تلقيت أثنـاء عضـويتي في هيئـة جريس لائحتي أرقـام حول ديون الـولايات المتحـدة منـذ نشـأتهـا إضافة إلى الديون المتوقعة عامي ١٩٩٠ و٢٠٠٠، وكانت الفروق في الديون المتوقعة ما بين عامي ١٩٨٥ و٢٠٠٠ ملفتة للنظر، مما دفعني إلى رسمها لتحليلها.

قمت بدية برسم النقاط على ورق شبه دائري، وذلك من أجل استخلاص نسبة التغير من عام لآخر، ثمّ قمت برسم معدلات الديون بيانياً على ورق عادي وبشكل عمودي، وعينت السنوات بشكل أفقي، وكانت النتيجة مذهلة تماماً.

كان الخط البياني لمعـدل الـديون ما بين عامي ١٩٨٥ و١٩٩٤ يرتفع بشكل مضطرد، وأخذ الخط نفسه مساراً أفقياً في عام ١٩٩٥. ثمّ عاود إلى الارتفاع بشكل مخيف. ويدل الارتفـاع المستمـر للخط البياني على أنّ مستويات العجز والديون ستصـل إلى نقـطة الـلاعـودة في عام ١٩٩٥، وذلـك فيما لو استمرت المعدلات الحـالية، ويشبـه شكل الخط عصا الهوكي، وكان هذا الخط يبعث القشعريرة في جسدي كلما نظرت إليه.



SOURCE: Based on DRI/Grace Commission Projections

أخبرني جيري سوانسون ـ بعد عودته من رحلة تقصي الحقائق في أوروبا ـ أنّ نتائج رحلته تحمل جوانب إيجابية وأخرى سلبية. وكانت النواحي الجيدة تتمثل في صحة توقعاتي بخصوص الديون المتوقعة خلال الأعوام الستة القادمة، أمّا الناحية السلبية فتتمثل في صحة هذه التوقعات! وكانت صحة التوقعات تؤكد أنّ الأسس التي قامت عليها دراستنا هي أسس صحيحة، وكنتُ آمل أنْ تكون توقعاتي كلها خاطئة، وللأسف فإنّ المدة التي تفصلنا عن عام ١٩٩٥ هي مدة قصيرة جداً، وحينها ستحل الكارثة بدون أدنى شك، وستعلن الولايات المتحدة إفلاسها، ولن يستطيع الرئيس ولا الكونغرس السيطرة على الأوضاع، وستضطر البلاد إلى طلب المعونات من الجهات الأجنبية، لتمكينها من الإنفاق، وسيحل بالقوة العظمى الثانية ما حلّ بالقوة العظمى الأولى.

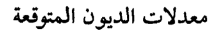
ولم أكن أقصد أن أحذر من الإنفاق الحكومي المتزايد، بل كنت أقصد أن أشرح ما سيحصل فيما لو استمرت السياسات المالية الحالية للسنوات القليلة القادمة. ولا يرجع السبب في زيادة الديون إلى نفقات الدفاع والبرامج الاجتماعية وحسب، بل وتلعب نسبة الفوائد المتزايدة والمتراكمة على ديوننا دوراً بارزاً أيضاً. وستكون البلاد تحت رحمة الدائنين الذين لا يهمهم شيء سوى استعادة أموالهم.

ويعتبر نظام الفوائد المركبة مفيداً في حالة رغبة الفرد في الادخار لفترة طويلة من أجل توفير مبالغ تصرف لغايات معينة، ويستطيع المدخر أن يزيد من أمواله المدخرة عن طريق هذه الفوائد المركبة، وكلما زادت المدة، كلما زادت الفوائد المضافة إلى رصيد الحساب. . فلو فرضنا أن أحدهم ادخر مبلغ (١٠,٠٠٠) دولار بفائدة ٨٪ سنوياً، فإنّ الفائدة التي سيحصل عليها في الشهر الأوّل ستبلغ ٦٦,٧٠ دولار. ولكنّ المبلغ سيرتفع ليصل إلى (٤٩٠) دولار شهرياً بعد خمسة وعشرين عاماً، ما لم يسحب الفرد رصيده.

ولكن علينا ملاحظة أنّ هذا المثال ينطبق على الدائنين أيضاً، إذ تزيد معدلات

الديون بزيادة مدة الاقتراض وذلك بفعل قانون الفائدة المركبة، وهو السبب في زيادة الديون على الولايات المتحدة خلال السنوات الثلاثين الماضية، وكلما زاد الإنفاق، زادت الديون، وبالتالي زادت نسبة الفوائد المتراكمة. ويشبه وضع الولايات المتحدة وضع عروسين يريدان تأثيث بيتهما، حيث يشتريان بالتقسيط. وخلال الشهر الأوّل، يكون من السهل عليهما دفع المبلغ، مما يغريهما بشراء المزيد، وشيئاً فشيئاً تتراكم المبالغ بحيث يعجزان عن دفع المبلغ أو حتى دفع فوائده.

وصل دين الولايات المتحدة إلى (٣١٦) مليار دولار في عام ١٩٦٤، في عهد الرئيس جونسون، وكانت معدلات الفوائد (١٠,٧) مليار دولار، وكان يمكننا حينها أن نسدد الفائدة لو اقتطعنا ١٤,٨٪ من العائدات الأمريكية الاتحادية، وبلغ الدين ٢,٦ تريليون دولار في السنة الأخيرة من ولاية ريجان، أي عام ١٩٨٨ م. وكانت مبالغ الفوائد المترتبة (٢١٤,٢) مليار دولار. وكان بالإمكان سداد المبالغ المترتبة على الفوائد عن طريق اقتطاع (٤٣٪) من عائدات الضرائب. وتجاوزت المبالغ المترتبة على الفوائد مبلغ (٢٩٣) مليار دولار في السنة الأخيرة من ولاية الرئيس بوش.



12

10

معدل الديون الذي تتوقعه هيئة جريس

8

تريليون دولار

6

مسار معدل الديون الفعلية

4

منحنى عصا الهوكي

Hockey Stick Closeup View

2

Grace Commission Formed

0

70 75 80 85 90 95 2000

السنوات

SOURCE: OMB; DRI/Grace Commission

ولتسـديد هذا الـدين، كان على الحكـومـة اقتطاع مبلغ (٥٣٪) من عائدات ضرائب الأفراد والمؤسسات. وستصل الديون إلى (٦,٥٦) تريليون دولار في عام ١٩٩٥ م. أمّا الفوائد المترتبة فستصل إلى (٦١٩) مليار دولار - أي ما يعادل (٨٥٪) من عائدات الضرائب بكل مصادرها، لا من ضرائب الأفراد فقط.

وحينها لن تتمكن الحكومة من سداد مبالغ الفوائد، وستضطر إلى الاستدانة. ولن تجـد البلاد من يقرضها الأموال اللازمة، إذ أنّ الدائنين سيمتنعون عن إقراض دولة لا تستطيع سداد مجرد المبالغ المترتبة على الفوائد.

وهذه بعض الحقائق حول أوضاع الولايات المتحدة المالية:

١ - جمعت الحكومة عام ١٩٩١ م مبالغ كبيرة لسداد ديون الفوائد، وكانت هذه المبـالـغ أكبـر من المبـالـغ المجمـوعة للإنفاق على القطاعات الأخرى - بما فيها الدفاع. وهذا يعني أنّ دافع الضرائب لم يستفد شيئاً نظير الأموال التي دفعها.

٢ - أنفقت الحكـومـة لتسـديد الفوائد عام ١٩٩١ م مبالغ تفوق ما أنفق على قطاعـات الـزراعة والتعليم والطاقة والإسكان والتطوير الحضري والداخلية والعدل والعمل والمواصلات وشؤون العسكريين مجتمعة.

٣ - في عام ١٩٩١ م، زادت المبالغ التي تم إنفاقها على فوائد الديون والدفاع والضمان الاجتماعي عن تلك التي تم جمعها عن طريق ضرائب الأفراد، أي أنّ هذه المبـالـغ كانت تكافيء أكثر من نصف تلك التي أنفقت على التعليم وحماية البيئة ومكافحة الجريمة، وفي هذا العام أيضاً اضطرت الحكومة إلى الاستدانة من أجل تعويض الخسائر التي حدثت في لوس أنجلوس بعد الاضطرابات التي قامت بسبب قضية المواطن الأسود وتبرئة الشرطة المتهمين فيها.

ولو استمر معدل نمو الفوائد، فإنّ نفقات الدفاع والضمان الاجتماعي سيغض النظر عنها من أجل استيعاب سداد ديون الفوائد، وستؤول كل أموال الضرائب إلى

سداد هذه الديون. وحينها ستركع أمريكا أما دائنيها، ولن تنفعها محاولاتها للتخلص من هذا المأزق في شيء.

ستبلغ نسبة ما يذهب لسداد فوائد الديون (٦١٪) من مجموع المبالغ الضريبية لهذا العام. أي أنّ المواطن هو الذي سيتحمل معظم هذا الحمل. وفي عام ١٩٩٥ م، لن تكفي الأموال التي ندفعها كأفراد لسداد الفوائد، وستطالب البلاد الدائنة بأموالها، وكما هو معروف، فإنّ مدى حرية الأفراد يعتمد على مدى استقلالية الدولة. ويبدو أنّ حكومتنا تفقد استقلاليتها شيئاً فشيئاً. والسؤال الذي يحتاج إلى إجابة هو: كيف ستتمكن البلاد من سداد ديون ألمانيا والسعودية واليابان وبريطانيا؟

وقد أخذت أقساط الديون المرتفعة تؤثر على مقدرة الحكومة في إيجاد ملامح الموازنة، ويتباهى المسؤولون بأنهم قادرون على السيطرة على المدفوعات الحكومية، ولكنهم مخطئون؛ ففي عام ١٩٩٢ م، دُفعت ما نسبته (٢٠٪) من إجمالي المبالغ المرصودة في موازنة الحكومة الاتحادية ـ بما فيها (٤٠٠) مليار دولار تم اقتراضها ـ من أجل سداد الفوائد. كما أنه تم دفع ما نسبته (٥٢٪) كمساعدات للبرامج التي تتبناها الحكومة والتي لا يمكن وقف أو تقليل المساعدات عنها إلّا عن طريق اقتطاع المساعدات عن المنتفعين فقط. أي أنّ (٧٢٪) من النفقات الحكومية تمّ تسخيرها في هذين المجالين فقط. وبصورة أدق، فإنّ الحكومة عاجزة عن السيطرة على (٧٢٪) من نفقاتها.

ومما يزيد الأمر سوءاً هو أننا ـ الشعب ـ مسؤولون عن هذا الوضع، بسبب تصديقنا لأكاذيب المسؤولين والسماح لهم بالتمادي في سرقة الأموال وحرماننا من المشاركة في القرار المالي، والنتيجة هي أنّنا ننفق الكثير من الأموال لتسديد الفوائد، بدلاً من إنفاقها على تحسين ظروف الحياة، وأصبح وضع البلاد شبيهاً بوضع من لا يمانع في دفع ما لا يطيقه من أجل امتلاك بيته الذي طالما حلم به، ولكن هذا الشخص سيضطر إلى حرمان نفسه من الملابس وإلى منع أولاده من الالتحاق

بالكليات، حتى يتمكن من سداد المبلغ الـذي كان في غنى عنه. ويسمى هذا الـوضع باسم (تكلفة الفرصة) "Opportunity Cost" . فنحن لم نفقد النقود فقط، بل وفقدنا معها فرص إيجاد ظروف معيشية أفضل.

تنفق هنغـاريا ـ إحـدى دول الكتلة الشـرقية السابقة ـ أكثر من نصف ميزانيتها لسداد الفوائد، ويعلق أحد مديري البنوك على وضع بلاده قائلاً: «لولا هذه الديون لاستطعنا تحسين نظامنا الصحي وتطوير وسائل المواصلات المتخلفة وزيادة مرتبات الشـرطة من أجل تمكينهم وحفزهم لمنع الجريمة ولأمكننا تحسين التعليم وإيجاد نظام مصـرفي متـطور». وهـذه الكلمات هي خير مثال على ما نقصده بِـ (الفرص المهدورة)، وهو الشيء ذاته الذي يواجه الولايات المتحدة. فلولا هذه الفوائد ولولا هذه الـديون لكـان بإمكـانـا تحسين وتقـوية نظامنـا الصنـاعي وقـطاعاتنا الصحية والتعليمية والبيئية. ولكننـا لن نستطيع فعل هذا إلّا إذا سيطرنا على عجز الموازنة. ويجب علينا إلغاء برامج المساعدات، بغض النظر عن أهميتها. وستزيد المشكلة تعقيداً كلما زادت الفوائد. وعلينا العمل بسرعة، فنحن الآن ننفق ٧٣٪ من وارداتنا لسداد هذه الفوائد.

وتختلف أمـريكـا عن دول أوروبـا الشرقية وأمريكا اللاتينية ـ والتي تعاني من مشـاكل اقتصادية عسيرة ـ في أنّ هذه الدول تتلقى المساعدات من صندوق النقد الدولي "International Monetary Fund" ، في حين أنّ أمريكا لا تزال تعيش في الأوهام، وتتظاهر أنّها دولة غنية بل وأنها تقدم المعونات لهذا الصندوق!

وتخضع البلدان المستفيدة من معونات هذا الصندوق إلى بعض الشروط، ومن أبـرزها وضع السيطرة على النفقات تحت وصاية الصندوق، وسداد الفوائد وتمويل باقي القـطاعـات بنفس الوقت وبدون إيجاد أي عجز. وبدون هذه الشروط، فلن تتمكن البلدان من الحصول على مساعدات صندوق النقد الدولي.

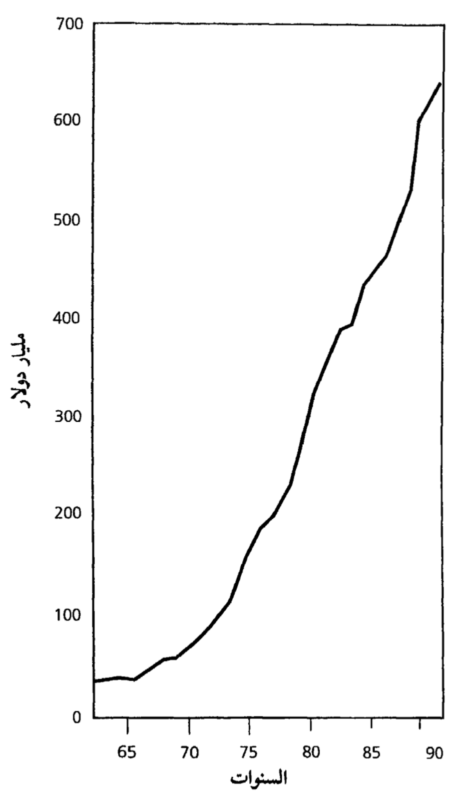
ويسبب عدم وجـود أي قيود شبيهـة على الـولايات المتحدة، فإنّ المسؤولين

يتصـرفـون وكأنّ البلاد تمتلك النقود التي تقترضها، ولو حدث وأن خضعت البلاد لنفس الشـروط التي تخضـع البرازيل وبولندا وهنغاريا لها، فإنّ الولايات المتحدة ستخرج من دائرة المنافسة الاقتصادية.

إن علينا فرض الشروط بأنفسنا على البلاد، قبل أن نضطر إلى السماح لغيرنا بفـرضهـا علينـا، وقبل أن نعلن إفلاسنا وبيع أصولنا المالية إلى الدائنين كجزء من ديونهم المستحقة علينا. وسيكون حال البلاد كحال أي مؤسسة أو شركة أخرى تشهر إفلاسها، ولكن بصورة أسوأ، إذ أنّ إفلاس الشركة أهون بكثير من إفلاس الحكومة. وإذا ما أردنـا جدولـة ديوننا ـ بعد أن نعلن إفلاسنا ـ فإنّ الاقتراحات التي ستقدمها الحكومة اليائسة والشروط التي سيفرضها الدائنون ستكون من القسوة بحيث تجعلنا نتمنى الرحيل عن أمريكا فوراً. لذا، علينا إيقاف تراكم الديون وفوراً، ثم تخفيضها شيئاً فشيئاً، إذا ما أردنا أن نعود قوة اقتصادية كما كنا في السابق. وعلينا أخذ العبرة من الاتحـاد السـوفييتي الذي كان القوة الأولى في العالم، والذي أصبح الآن دولاً مشتتة، وقد يحلّ بنا ما حل بالاتحاد السوفييتي إذا بقينا ساكنين.

وسنعرض في الفصل التالي حالة البلاد والشعب عندما يبدأ الانهيار الوشيك.

معدلات نفقات تنفيذ برامج المساعدات الإجبارية



الفصل الخامس
«الدين القاتل»

ما لم تقم حكومة الولايات المتحدة بإنقاذ البلاد من أزمتها فوراً، فإنّ كثيراً من العائلات الأمريكية قد لا تجد حتى الطعام بحلول عام ١٩٩٥ م. وحتى وإن توافر الطعام، فإنّه لن يكون بنفس الجودة والكمية السابقتين:

وتبدو الأوضاع المحتمل حدوثها عام ١٩٩٥ م قاتمة جداً:

- □ سيفقد حوالي ٢٠٪ من الأمريكيين وظائفهم.
- □ سيلتهم التضخم المدخرات الفردية.
- □ ستؤدي سوء الإدارة والتضخم إلى التقليل من مخصصات الضمان الاجتماعي والتقاعد، بل وقد تختفي هذه المخصصات كلية.
- □ سيفقد الدولار الأمريكي أي قيمة له.

قد تعتقد أنني مبالغ نوعاً ما، ولكنها الحقيقة المرة التي ستعصف بنا، وحتى كلمة (مُرَّة) لا تصف الأوضاع القادمة بشكل دقيق، وستفقد البلاد سيطرتها على الاقتصاد، حيث سيفقد الدولار قيمته وترتفع الأسعار بشكل جنوني ـ وسأطلق على هذا الوضع اسم (الموت من التضخم الحاد)، ومن جهة أخرى، فإنّ التجارة والمستثمرين في أسواق المال العالمية لن يقدموا على الاستثمار في أمريكا ـ وسأطلق على هذا الوضع اسم (الموت خوفاً). ومهما كانت التسميات ومهما كانت الأحوال التي ستؤول البلاد إليها، فإنّ هناك حقيقة لا يمكن إغفالها، وهي أنّ أمريكا ستنتهي كلية.

لقد بدا واضحاً ـ من خلال الفصل السابق ـ حجم الكارثة التي سنعيشها، ومن هنـا، فعلى الكـونغرس والرئيس وجميع الأمريكيين التحرك فوراً واستغلال الفرصة الأخيرة المتاحة لنا، وعلينا ألاّ نهدر فرصتنا هذه كما أهدرنا الفرص السابقة، كما أنّ علينا أن نغير من الفكرة السائدة لدينا والتي تقول إن أمريكا قادرة على التخلص من المشاكل ومعالجتها حتى في حالة حدوثها، وعلى الرغم من أنّ هذا الكتاب يستند على التكهنـات، إلاّ أنــه يستنـد أيضـاً على سبـع سنـوات من التقصي والبحث والـدراسـة، وحتى لو لـم نواجه نفس الظروف التي وردت في الكتاب فإننا سنواجه ظروفاً سيئة مماثلة.

ولعل من أهـم المشاكل هي إلقاء اللوم على الغير لِنُعفـي أنفسنا من المسؤولية؛ فالكـونغـرس يلقي اللوم على الرئيس، والرئيس يلقيه على الكونغرس وهكذا. وقد واجهنـا هذه المشكلة مرات عديدة ابتداءً من أحداث الشغب التي قامت في لوس أنجلوس وانتهـاءً بأزمـة الكسـاد التي نشهـدها حالياً. ولم يحدث في أيٍّ من هذه الظروف وإن اعترف أحدهم بالحقيقة. بينما استمررنا ـ نحن الناخبون ـ في انتخاب أولئك الذين يريحون مسامعنا بأكاذيبهم، لا لشيء. إلاّ لمجرد كون كلماتهم تبعث الراحة في النفوس. كما أنّ المسؤولين لا يكتفون بلوم بعضهـم، بل يعمدون إلى لوم الجهـات الأجنبية واعتبارها مسؤولة عن حالة الكساد والتي سيصعب التخلص منها في غضون السنوات القليلة القادمة.

ويحمل هؤلاء المسؤولون الجهات الأجنبية مسؤولية البطالة التي تزداد سوءً يوماً بعـد آخـر، وإذا ما انجرفنا وراء هذه الاتهامات، فسننسى مشاكلنا ونهتم بمهاجمة الألمـان واليابانيين ـ الذين نعتقد أنهم مغرورون وأنانيون ـ بسبب شرائهم لشركاتنا دائماً. كما أننا سنهتم فقط بمهاجمة المكسيكيين الذين يأتون إلى بلادنا ويستولون على وظائفنا، وقد نهتم بالهجوم على السعوديين الذين يسيطرون على أسعار النفط. وقـد يجـد الـرئيس نفســه مستمتعاً بمهاجمة صدام حسين، بدلاً من الانهماك في مواجهـة مشـاكـل البـلاد. وسيؤدي هذا الأمر في نهاية المطاف إلى الاستمرار في

الاستدانة، وستزيد مبالغ الفوائد شيئاً فشيئاً. وستواصل المالية إصدار السندات والتي ستزيد من قلق المستثمرين.

صرح لي أحد المستشارين الاستثماريين قبل فترة وجيزة بأنّ المجانين فقط هم الذين يغامرون في الاستثمار مع الخزينة، ولا شك أنّ الشكوك المحيطة بقدرة الحكومة على التخلص من هذه الديون هي التي دفعت هذا المستشار إلى مثل هذا الاعتقاد. ولن تستطيع الحكومة إيجاد المشترين لسنداتها ما لم تقم بتسديد مبالغ كبيرة من مبالغ الفوائد المترتبة. وبالطبع، فإنّ الأمور لن تكون بهذه السهولة التي نتصورها. وقد تلجأ الحكومة إلى الحل الآخر المتمثل في بيع بعض أو جميع ديونها إلى مكتب الاحتياط الفيدرالي المناطة به مسؤولية إصدار الأموال اللازمة لسداد الديون. وسترتب على كلا الاختيارين نتائج وخيمة تسبب مشكلة حقيقية للعاملين في الخزينة والبنك الفيدرالي، وتجعل من الاختيار مسألة صعبة لهم. وعليهم تقرير ما إذا كان الخطر الحالي يتمثل في التضخم أم في هياج المستثمرين. ولو افترضنا أنّ الحكومة ستستمر في بيع سندات الديون إلى المستثمرين فإنّ النتيجة ستكون مدمرة. وهذا هو الحل الذي أطلقنا عليه سابقاً اسم «الموت خوفاً».

«الموت خوفاً» :

سيبلغ العجز في الميزانية حوالي (٤٠٠) مليار دولار مع نهاية عام ١٩٩٢ م، وهو أكبر فرق ما بين النفقات والواردات، ولم يسبق لأيّ أمة في التاريخ وأنْ وصلت إلى هذا المبلغ. ويفوق هذا المبلغ جميع التكاليف التي تكبدتها أمريكا خلال الحرب الثانية، وعلى الرغم من هذا كله، إلّا أنّ الرئيس لم يحرك ساكناً، لاعتقاده أنّ أمريكا دولة قوية، وقد ذكر بوش في أحد خطاباته أنّ الولايات المتحدة هي أغنى وأقوى بلد في العالم كله. وحث الرئيس الكونغرس على دفع مبلغ (١٢) مليار دولار إلى روسيا، كدليل على قوة أمريكا اقتصادياً، مع أنّ الكثيرين علقوا بقولهم إنّ أمريكا لا تمتلك هذا المبلغ، وإنّ الأوضاع الحالية لا تسمح لنا ببعثرة هذه المبالغ هنا وهناك.

من الجـدير بالـذكـر أنّ ديون أمـريكـا بلغت (٤) تريليون دولار في عام (١٩٩٢ م)، أمّـا الفوائد فقد بلغت (٣٠٠) مليار دولار ـ أي أكثر من المبلغ الذي تنفقـه البـلاد على قطاعـات التعليم والعـدل والإسكان والبيئة مجتمعة. واستمرت الحكومة في بيع سندات الديون واستمر المستثمرون في الشراء. وأنفقت الحكومة عام ١٩٩١ م ما يعادل ٥, ٧٪ من الفوائد على إصدار سندات الديون طويلة الأجل، وما معدله ٥٪ على سندات الديون قصيرة الأجل. وفي عام ١٩٩٣ م ستصل فوائد إصدار السندات طويلة الأجل حوالي ٥, ٨٪، وحوالي ٥, ٧٪ على السندات قصيرة الأجل.

وسيبلغ العجز رقماً قياسياً عام ١٩٩٣ م، حيث سيصل إلى (٦٤٠) مليار دولار، ويعود السبب في ذلك إلى زيادة أعباء الحكومة والناتجة عن زيادة مبالغ الفوائد من جهـة، وإلى الاستمرار في تقديم المساعدات والتي ستبلغ حوالي ١٢٪ سنوياً من جهة ثانية، وإلى عدم اتفاق الرئيس والكونغرس على تقليص النفقات من جهة ثالثة.

وسيبلغ الدين الإجمالي حوالي (٤,٩٨) تريليون دولار ـ أي ما معدله (٨٠٪) من قيمة البضائع والخدمات التي ستباع في البلاد في نفس العام. وحالياً، فإنّ مبالغ الفـوائد وحدها تزيد على ما تنفقه الحكومة في أيّ مجال. وسينفد صبر الدائنون، وسيغير أولئك الـذين يهتمـون بعـودة الولايات المتحدة إلى وضعها المستقر نغمة أصواتهم. وسيطالب القادة السياسيون في هذه الدول بأن تتحرك أمريكا فوراً للتقليل من العجـز ـ ولكنّ كبـرياء الرئيس ستمنعه من تقبل نصيحة من دول هزمناها خلال الحـرب العالمية الثانية ـ كاليابان ودول أوروبا. ولن يأخذ الرئيس بنصيحة دول لا تصنف أنها (دول عظمى). والأهم من هذا هو أنّ الرئيس لن يتقبل نصيحة من دولٍ تدير شؤونها المالية جيداً.

في عام ١٩٩٣ م ستزيد فوائد سندات الديون قصيرة الأجل، مما سيؤدي إلى زيادة الـديون التي يتـوجب على المستدينين الآخرين ـ سواءً أكانوا أفراداً أم رجال

أعمال ـ دفعها. وسيتهم أعضاء الكونغرس أصحاب البنوك الأجنبية والأمريكية بالجشع (. . . .).

وسيكـون عام ١٩٩٤ م إعادة لأحداث عام ١٩٩٣ م، حيث سيستمر الارتفاع في نسب الفوائد، ولن يتمكن حتى المقترضين في القطاع الخاص من تسديدها. وهـذا يعني أنّـه سيكون من المستحيل على أي شخص أن يحصل على القروض اللازمة لبناء مشاريع الإسكان، أي أنّ هذا القطاع سينهار كلية. وستستمر قلة قليلة من الشركات في الاقتراض، وهو مؤشر على أن هذه الشركات لا تواكب التطور ولا التحـديث. وستـزيد مشـاكـل الركود. أمّا الكونغرس فلن يحرك ساكناً تجاه العجز الحـاصـل، وسيطالب الـديمقراطيون برفع الضرائب، بينما سيحاول الجمهوريون تخفيضها، وسيعارض الرئيس إجراء أي تقليص في موازنة الدفاع، وستستمر برامج المساعدة في النمو والتكاثر دون أن تجد من يردعها. وعلى الرغم من هذه الأوضاع، إلّا أننا سنتابع تقديم مساعداتنا إلى روسيا وأفغانستان وزائير.

أمّـا بحلول نهـاية العـام، فستصـل نسب الفـوائـد إلى حد خطير، وستضطر الحكـومة إلى دفع فائدة ١٤٪ لإغراء المشترين، وستصل مبالغ الفوائد إلى حوالي (٥١٧) مليار دولار ـ أي ما يعادل ضعفي ما ستنفقه الحكومة على جميع القطاعات الأخـرى. وحتى لو كان بالإمكان دفع هذه المبالغ، فإنّ الشركات الأمريكية مثقلة بالـديون الحكومية الضخمة. واستناداً إلى أسس علم الاقتصاد، فإنّ المبالغ التي يمكن إقراضها للغير تعتمد على حجم المبالغ المدخرة. ولن يتبقى شيئاً يذكر يتم إقـراضـه، فيما لو تم إقراض جميع المدخرات. وقد أدت القروض الحكومية إلى استنـزاف جميع هذه المدخرات، مما جعل المستثمرين يفكرون ملياً قبل إقراض الـولايات المتحـدة، حتى وإن كانت الفـوائد مرتفعة. وسيبقى مسؤولو الحكومات الأخرى مصرِّين على ضرورة قيام واشنطن بخطوات فعالة من نمو الديون المضطرد، غير أنّ مسؤولي الولايات المتحدة لا يلقون بالاً إلى هذه الدعوات.

وعلى الرغم من طلب الحكومة بضرورة شراء بنك الاحتياط الفيدرالي لبعض الديون، إلّا أنّ البنك يرفض الانصياع، وهو بهذا يزيد من تعقيد الأوضاع ويوسع من نطاق الركود، وقد علل مدير البنك موقفه بقوله إنّ مهمة السيطرة على العجز تقع على عاتق الرئيس والكونغرس، وأضاف أنّ معدلات التضخم ستزيد فيما لو وافق البنك على اتباع سياسة الحكومة.

وفي هذه الأثناء، فإنّ رجال الأعمال والمواطنين يتضررون بشدة؛ حيث فقد المتقاعدون الكثير من رواتبهم التي اعتادوا عليها ـ بسبب ارتفاع نسب الفوائد، مما سبب انخفاض قيمة السندات المرتبطة برواتبهم، كما أنّ بعض المؤسسات التقاعدية ـ إضافة إلى الكثير من شركات التأمين التي كانت تساهم في دفع المساعدات للمتقاعدين ـ قد أعلنت إفلاسها. وستضطر المجالس المدنية والقروية ومجالس الولايات إلى زيادة ضرائب العقارات وضرائب المبيعات وضرائب الدخل، بسبب انخفاض الواردات المالية المجموعة عن طريق ضرائب العمل وإغلاق الكثير من الشركات. وسيلعب تقليص المساعدات الحكومية لهذه المجالس دوراً في اتخاذ هذه الوسائل. وسيضطر المواطنون إلى الامتناع عن دفع الضرائب شيئاً فشيئاً. وستعجز البلديات ـ بالتالي ـ عن الوفاء بمستحقات سنداتها وأصولها المالية.

أمّا البنوك، فستواجه موجة كبيرة من الطلبات لسحب الإيداعات من أجل استثمار الأموال في الأسواق العالمية سعياً وراء الفوائد المرتفعة، وستكون هذه البنوك عاجزة عن تقديم مثل هذه الفوائد المرتفعة نتيجة قلة الأرباح التي تجنيها من الفوائد ـ سواء الثابتة أم المتغيرة منها ـ المفروضة على القروض المقدمة. وأدى ارتفاع نسبة الفوائد إلى ما يفوق الحد القانوني المسموح إلى إجبار البنوك على إلغاء بطاقات الاعتماد التي تصدرها. وستؤدي التصرفات الاستهلاكية المتسرعة من المستهلكين إلى تعقيد الأمور. وقد زادت قيمة صرف الدولار في الأسواق العالمية في بدايات عام ١٩٩٣ م، إثر بدء ارتفاع نسب الفوائد في أواخر عام ١٩٩٢ م، وكان على

المستثمـرين أن يشتـروا جميع أوراق نقد الدولار ليتمكنوا من الاستثمار عن طريق شراء السندات، الأمر الذي أدى إلى ارتفاع مؤقت في سعر صرف الدولار، وأدى هذا الارتفـاع المؤقت إلى انخفـاض مؤقت في أسعـار المنتوجات المستوردة وأدى هذا الانخفـاض إلى إغـراء المـواطنين لشراء المنتوجات الألمانية واليابانية. واضطرت شركة جنرال موتورز إلى إغلاق أحد فروعها بصورة مؤقتة. كما توقفت شركة زينث عن إنتاج أجهزة التلفاز. وقد أدت هذه الأوضاع إلى إعاقة الشركات الأمريكية عند تصدير منتوجاتها، مما أدى إلى توقفها عن التصدير، وتم الاستغناء عن كثير من العمال.

ويحلول عام ١٩٩٤ م، ستنخفض قيمـة الدولار الأمريكي نتيجة زيادة نسب الفـوائد المفروضة على ديون الخزينة، وستزيد رغبة بعض المستثمرين في تحقيق المـزيد من الأرباح عن طريق شراء ديون الحكومة بفوائد مرتفعة. وسيقلق البعض الآخـر من الـوضـع المتـأزم للولايات المتحـدة. وينبع قلق هؤلاء المستثمرين من إمكانية انخفاض سعر الدولار بشكل سريع، مما سيؤدي إلى انخفاض قيمة سندات الـديون التي يحملونهـا، خاصـة إذا ما قورن الـدولار بالين أو المـارك. وقد يؤدي انخفـاض الدولار إلى تكبيدهم خسائر تفوق كل الأرباح التي جنوها من قبل. كما سيؤدي هذا الوضع إلى تشجيع المستثمرين والشركات الأجنبية على عرض المبالغ المـالية الـطائلة لشـراء المعدات المتقدمة والتقنية الحديثة من الشركات الأمريكية المنهوكة القوى. وسيفقد حوالي مليون عامل أمريكي وظائفهم نتيجة هذه السياسة.

ويحلول شهر شباط من عام ١٩٩٥ م، سيُعلن عن إفلاس أمريكا رسمياً ـ ومن قبل أحد مديري البنوك المركزية الأوروبية ـ وستكون هذه الحقيقة مذهلة لكثير من الناس الذين كانوا يدركون الوضع، ولكنهم لم يعترفوا به كواقع. ولن تستطيع أمريكا تسـديد ديونهـا إطـلاقـاً، وسيفشل الكثير من الدائنين في الحصول على أموالهم، وسيهرع حاملو سندات الديون إلى أسواق المال لبيع سنداتهم، ولكنهم سيفشلون

هم أيضاً، حتى ولو عرضوا بيعها مقابل مبالغ زهيدة. وسيفقد الملايين من الأمريكيين وظائفهم وسيجدون أنفسهم وقد أصبحوا بلا مأوى ولا عمل ولا أموال، صحيح أنّ لديهم مدخرات في بعض البنوك، إلاّ أنهم لن يستطيعوا الحصول على أموالهم بسبب قلة الأموال السائلة في البنوك. ولن تجدي سندات الديون نفعاً، نظراً لأنها أصبحت عديمة الفائدة. وهنا، ستدخل البلاد في مرحلة الركود.

وسيعقد وزراء مالية دول أوروبا واليابان اجتماعاً طارئاً يقررون خلاله فرض قيود صارمة على الولايات المتحدة وإجبارها على الوفاء بكل مستحقاتها تنفيذاً للاتفاقيات الموقعة بهذا الشأن.

وستخفض أمريكا مخصصات التسليح إلى النصف، أمّا النصف الآخر، فسيتم إنفاقه لتمويل الجهات المخولة بمكافحة الشغب الذي سينشب في المدن والضواحي. وستحجب مساعدات الضمان الاجتماعي عن أولئك الذين يزيد دخلهم على (١٠,٠٠٠) دولار سنوياً، بينما سيتم تخفيضها بمعدل ٧٥٪ بالنسبة لباقي المنتفعين.

وستقوم المستشفيات بتقليص خدماتها الطبية تحسباً لعجز المرضى عن دفع فواتير العلاج. وستلغي هذه المستشفيات أيضاً معالجة الحالات الإنسانية أو الخيرية. وستخفض رواتب الأطباء، مما سيجبرهم على إلغاء التأمين الخاص بأخطائهم. وستضطر بعض المستشفيات إلى إغلاق أبوابها.

ونظراً لقلة المستهلكين، فستغلق الكثير من المتاجر أبوابها. وسيعتمد الناس على مبدأ المقايضة من أجل الحصول على الغذاء. ولن يجرؤ الناس على الخروج في الطرقات، خوفاً من تعريض حياتهم للخطر بسبب ارتفاع نسبة الجرائم. وستشكل جميعات عديدة تطالب بإصلاح الأوضاع وإلى استعادة الولايات المتحدة لهيبتها وقوتها.

«خطر التضخم الحاد»:

عادة ما تصل البلاد إلى التضخم الحاد عندما يفقد المواطنون الثقة بعملتهم. ويعتقد النائب وارن رودمان أنّ الاقتصاد الأمريكي سيفقد أي قيمة له في عام ١٩٩٧ م. وتستطيع الحكومة بيع سندات ديونها إلى بنك الاحتياط الفيدرالي بدلاً من بيعه للمستثمرين. وفي هذه الحالة، فإنّ الحكومة الأمريكية ستتمكن من وضع قيمة نقدية لديونها. ويمكن لبنك الاحتياط ـ المناط به مهام تزويد الخزينة بالأموال ـ أن يقدم شيكاً إلى وزارة المالية التي تستطيع بدورها إيداعه في أي بنك تريد. وبهذه الحالة، ستحصل الحكومة على أوراق نقد مالية، وذلك لأنّ بنك الاتحاد مسؤول عن إصدار بطاقات الائتمان التي تستخدمها البنوك التجارية في معاملتها المالية.

وحالما تريد الحكومة إيداع الشيك في أي من هذه البنوك، فإنها ستحصل على أموال سائلة من هذه البنوك التي تقوم بإقراضها. ولكنّ هذه العملية تطوي بعض السلبيات في ثناياها. فالحصول على الأموال السائلة ـ بدون وجود سوق مالي واقتصادي منتعش ـ سيسبب التضخم، لأنّ هذه الأموال لن تزيد من كمية البضائع والمنتوجات والخدمات، وبالتالي، فلن يكون هناك مجال لإنفاق هذه الأموال.

وكما هو معلوم، فإنّ وجود الأموال في أيدي الناس وانعدام البضائع في الأسواق سيؤدي إلى ارتفاع الأسعار وإلى حدوث التضخم لاحقاً. كما أنّ أسواق المال العالمية الأمريكية والأجنبية ستضطر إلى رفع أسعار الفوائد لحماية أنفسها حيال الانهيار المتوقع لقيمة الدولار. ولن تجد هذه الأسواق ضيراً من رفع الفوائد بنسبة (٤٪) طالما أنّ نسب التضخم سترتفع بمعدل (١٠٪)، ولن تجد ضيراً كذلك من خسارة (٦٪) في هذه العملية. وستضطر الحكومة حينها إلى زيادة نفقاتها لسداد الديون، مما سيرفع معدلات العجز.

وستفقد سندات الديون قيمتها نهائياً، نظراً لأنّ قيمتها أصبحت أقل من نسبة

التضخم. وحتى لو استطاع حاملو السندات بيع ما يحملون من هذه الأوراق، فإنهم سيتوجهون إلى الأسواق فوراً لشراء ما يريدونه. نظراً لأنّ الدولار يفقد قيمته شيئاً فشيئاً لذا فسيهرع الناس إلى الشراء للاستفادة من قيمة الدولار قبل حدوث أي انخفاض آخر، وسيؤدي هذا الاندفاع إلى ارتفاع الأسعار بشكل جنوني، وبمعنى آخر، فإنّ التضخم سيتزايد يوماً بعد يوم.

وفي عام ١٩٩٤ م، ستبلغ نسبة التضخم حوالي (٢٢٪). وستزيد هذه النسبة بمعدل نقطة واحدة شهرياً، وربما أكثر من ذلك. أمّا نسبة الفوائد فستصل إلى ما نسبته (٣٠٪)، وسيمتنع المستثمرون عن شراء ديون الحكومة التي تحاول يائسة السيطرة على العجز. ويعود السبب وراء امتناع هؤلاء المستثمرين إلى شكوكهم بخصوص مستقبل الولايات المتحدة. وحينما تعجز الحكومة عن بيع ديونها إلى المستثمرين، فستضطر إلى بيعها إلى بنك الاحتياط، الأمر الذي سيزيد الوضع سوءاً، والتضخم انتشاراً.

ولن تجد الشركات فائدة من المساعدات والفوائد التي تقدمها بسبب عدم وجود المقترضين. ولن يعود لشركات البناء أي وجود، كما أنّ شركات التصنيع ستختفي عن الوجود. وستعجز معظم الشركات عن توفير رأس المال الكافي لاستمرارها. مما سيضطرها إلى إغلاق الشركات. ولن تجد الدول الأجنبية أي صعوبة في شراء التقنية الأمريكية المتطورة أو في شراء المصنوعات الأمريكية مقابل دفع المبلغ بالين أو المارك. ونظراً لإغلاق البنوك، فلن تجد الشركات أي مصدر آخر للاقتراض، مما سيدفعها إلى إغلاق أبوابها. أمّا البنوك، فستضطر إلى إلغاء بطاقات الائتمان نظراً لعدم قدرتها على الحصول على ديونها في الوقت المناسب الذي يمكنها من مواجهة أخطار انهيار الدولار. وسيمتنع المواطنون عن دفع الضرائب، وستنهار جميع أنظمة المحاسبة. وسيخرج العجز عن نطاق السيطرة، وستؤول البلاد إلى حالة كاملة من اليأس والكساد الشديدين، وستزدهر الأسواق السوداء في شتى أنحاء البلاد. وستأخذ الطبقة المتوسطة بالتلاشي.

«الدلائل التحذيرية» :

يبـدو واضحاً من خلال السطور السابقة أنّ الولايات المتحدة ستغرق في بحر التضخم، ومهما كانت السبل فإنّ النتيجة هي (التضخم). وحتى وإن لم تسر الأمور بالصورة التي رسمتها سابقاً، فإنّها ستسير بصورة مشابهة، وستؤول الأحوال إلى وضع سيء جداً نظراً لأننا أضعنا الفرص العديدة التي أتيحت لنا خلال العقد الماضي.

وسنـورد تالياً بعضـاً من الإعـلانـات التي تحذر المستثمرين من أنّ سنداتهم ستغدو عديمة الفائدة:

١ ـ عجـز الحكـومـة الأمـريكية عن جمع ما يكفي من الضرائب اللازمة لسد متطلبات الديون.

تمتنع البنوك عن تقديم القروض لمن لا يستطيعون سدادها من غير أن يؤثر ذلك على واجبـاتهم المـالية الأخـرى وستبلغ نسبـة المبالغ المترتبة على الفوائد حوالي (٤٤٪) من إجمالي الواردات ـ مع استثناء واردات ضرائب الضمان الاجتماعي ـ في عام ١٩٩٢ م، وستبلغ هذه النسبة حوالي (٦١٪) من إجمالي الواردات عام ١٩٩٣ م وإلى (٦٦٪) عام ١٩٩٤ م. وفي عام ١٩٩٧ م، وعلى افتراض أن نسب الفوائد لن ترتفع، فستصل معدلات مبالغ الفوائد (١٠٠٪)، وقبل هذا، فسيمتنع المستثمرون عن شراء ديون الحكومة.

٢ ـ البنك الاحتياطي الفيدرالي يشتري نسبة كبيرة من ديون الحكومة:

عادة ما يشتـري هذا البنك الديون الحكومية لبيعها في الأسواق المفتوحة من أجل إحداث تغييرات طفيفة في عملية تزويد الأموال السائلة. وتسمى هذه العملية باسم السياسة النقدية (وتختلف السياسة النقدية عن السياسة المالية في أنّ الأخيرة تعتمد على مبدأ جمع الضرائب وإنفاق عائدات الضرائب). ولن يعارض أحد قيام البنك الاحتياطي بشراء ديون الحكومة من أجل الحفاظ على ديمومة تزويد الأموال

السائلة بشكل يتناسب مع نمو الإنتاج والاقتصاد. ولكنّ الأمر سيختلف فيما لو قام البنك بشراء الديون في وقت تمتلىء صالات الأسواق المالية. وسيثير هذا التصرف حينها حنق المستثمرين وخوفهم من حدوث التضخم. وسترتفع نسب الفوائد بارتفاع نسب التضخم، وستكون هذه العملية مستمرة وستسير إلى اللانهاية.

٣ ـ تجاهل الكونغرس والإدارة لمشكلة العجز الحالية، وتفاقم المشكلة نتيجة لهذا التجاهل.

ننصح المواطنين بعدم تصديق ما يقوله السياسيون. وعلينا أن نواجه الوضع، وأن ندرك أنّ مشكلة ما ستحل بالبلاد.

الفصل السادس
الكارثة الوشيكة

لن نصل إلى أي حل مقبول إذا ما اعتمدنا على خبراء الاقتصاد والأمريكيين، ذلك لأنّ كل واحد منهم سيدافع عن فكرة تختلف عن أفكار زملائه، بل وسيحاول بعضهم أن يدافع عن أفكار خاطئة أساساً تتعلق بازدياد العجز في النفقات الحكومية.

وسيحاول خبراء الاقتصاد المحافظون منهم والمتحررون ـ أن يقدموا الأدلة التي تثبت أنّ أمريكا لا تواجه مشكلة عجز النفقات إطلاقاً. وحتى في حالة اعترافهم بالواقع، فإنهم سيقدمون ما يثبت أنّ مشكلة أمريكا ليست كمشاكل باقي الدول.

وغالباً ما يتبنى السياسيون الآراء الاقتصادية التي لا تتعارض مع سياساتهم المتبعة في مرحلة معينة، وقد تمكنت مجموعة من المسؤولين من خداع الرئيس ريجان عندما أقنعوه بأن تقليل الضرائب سيؤدي إلى انتعاش الاقتصاد ونموه، مما سيزيد من الإيرادات الحكومية، ويساعد الإدارة في القضاء على الديون والعجز. وقد حصل الرئيس حينها على موافقة الكونغرس وبخصوص هذا المشروع الجديد. ولدى تقليل الضرائب، انتعش الاقتصاد فعلاً، غير أنّ الإيرادات لم تكن بالحجم الذي وعد أصحاب الفكرة بتحقيقه، ويعود السبب في ذلك إلى المبالغة في التقديرات المتعلقة بالنمو الاقتصادي، وإلى عدم التزام الحكومة بوعودها الخاصة بتقليل الضرائب التي ـ بدلاً من انخفاضها ـ تمت زيادتها!

ويستطيع المتمعن في الرسوم البيانية المرفقة في هذا الكتاب أن يدرك الحقائق

كاملة، كما أنّ على القراء أن يستخلصوا العبر من الأحداث المشابهة التي مرت بها بعض الدول.

ويعتقد البعض أنّ آرائي وتوقعاتي خاطئة، وسأبين وجهات النظر هذه في هذا الفصل، وسأثبت صحة أقوالي وخطأ هذه الوجهات في الآراء، كما أنني لن أقوم بالمراوغة في النقاش، بل سأطرح النقاط بشكل واضح ومباشر؛ فالحقيقة التي علينا أن ندركها هي أنّ وقت النقاش قد انتهى، وأنّ وقت العمل قد حان، وأنّ أمريكا تواجه فعلاً مشكلة ستجبرها على الركوع والاستسلام، وأعتقد أن تطمينات خبراء الاقتصاد ما هي إلاّ أكاذيب واهية.

وسأورد تالياً حجج المعارضين لآرائي، وسأرد عليهم بعد ذلك:

١ ـ **الحجّة**: صحيح أنّ ديون الولايات المتحدة تتزايد شيئاً فشيئاً، ولكنّ هذه الزيادة ترافقها زيادة موازية في اقتصادنا، وقد تضاعف الإنتاج المحلي الإجمالي لأمريكا خلال العقد الماضي، كما أنّ هذا الإنتاج يفوق الإنتاج المحلي لليابان وألمانيا مجتمعتين وبمقدار الربع.

الرّد: بداية، فإنّ إجمالي الإنتاج المحلي هو عبارة عن كل ما تنتجة الدولة من البضائع والخدمات في العام الواحد، وهو ـ بمعنى آخر ـ شيك الراتب الذي يتلقاه الشعب، وتبرز أهمية الإنتاج المحلي في أنّ الدولة تستطيع الاقتراض كما تشاء، فيما لو كان هذا الإنتاج مرتفعاً، ولكن على الدولة أن تدرك أنّ عليها عدم الإفراط في الاقتراض، وإلاّ فإنّ النتائج ستكون وخيمة. وقد كانت الولايات المتحدة تقترض الأموال بدون وجود أي مشاكل تذكر، عندما كانت تلتزم بالحد الذي تستطيع اقتراضه، بناءً على حجم إنتاجها المحلي، ولكنّ المشاكل بدأت تظهر في الثمانينات من هذا القرن، عندما بدأت البلاد تقترض أموالاً تزيد عن حجم إنتاجها الإجمالي، ولا أنكر أنّ إنتاجنا المحلي تضاعف خلال العقد الماضي، ولكنّ ديوننا تضاعفت عدة مرات ومرات.

خلال الحرب الثانية، اضطرت البلاد إلى الاقتراض من أجل تمويل تكاليف الحرب، ومع نهاية الحرب، كانت ديوننا قد وصلت إلى (١٢٨٪) من إجمالي إنتاجنا المحلي. وانخفضت هذه النسبة إلى (٣٥٪) في الفترة ما بين عامي (١٩٤٦ ـ ١٩٧٤). ولكنها عاودت ارتفاعها بشكل سريع ابتداءً من عام ١٩٨٢، حيث بلغت في هذا العام ٣٦٪. واستمرت في الارتفاع حتى وصلت إلى ٦٤٪ عام ١٩٩١. ويتوقع أن تبلغ هذه النسبة حوالي (٧٠٪) في نهاية عام ١٩٩٢. وسيفوق حجم الديون مقدار إنتاجنا المحلي في عام ١٩٩٦ م (كما هو واضح في الرسم المرفق). وبمعنى آخر، فإنّ ديوننا ستتضاعف ثلاث مرات في حين أنّ إجمالي الإنتاج المحلي سيتضاعف مرة واحدة فقط. ولذا، فإننا سنواجه مشكلة حقيقية في المستقبل القريب.

٢ ـ **الحجة**: عانت البلدان الاقتصادية الكبرى نفس الوضع المتمثل في ارتفاع الدين بالنسبة إلى الإنتاج المحلي، ومع ذلك فقد تغلبت هذه الدول على مشاكلها، وستتغلب أمريكا على مشاكلها هي الأخرى.

الرد: تتضاعف ديوننا (كما هو واضح في الرسم) بشكل يفوق إنتاجنا المحلي بأضعاف مضاعفة، وهو الأمر الذي لم تواجهه أي دولة اقتصادية كبرى من قبل، كما أنه لم يحدث أن مرت أي دولة في مثل هذه الظروف، إلّا وكان على المواطنين أن يدفعوا الثمن غالياً، وهو الأمر الذي سيواجهه كل الأمريكيين لا محالة.

وقد أثبتت التجارب التي مرت فيها إيطاليا والأرجنتين وبوليفيا أنّ كل دولة لا توازن بين نفقاتها وإنتاجها ستواجه مشاكل عسيرة جداً.

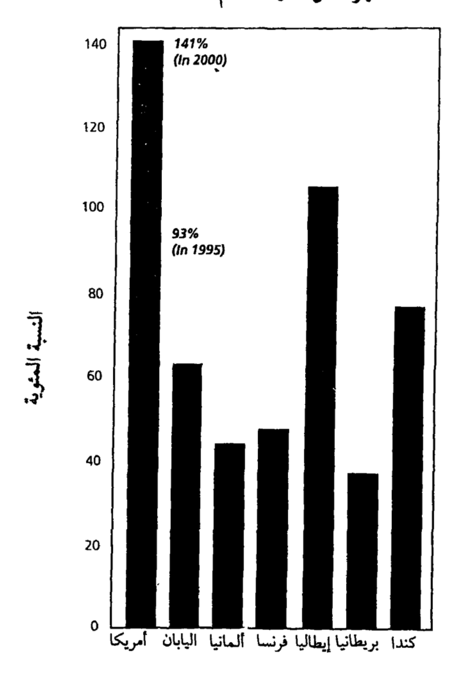
٣ ـ **الحجة**: لا تعتبر الديون المتراكمة مشكلة بالنسبة لأمريكا نظراً لأننا نبيع ديوننا بأنفسناو لأنفسنا.

معدلات الديون مقارنة

مع إجمالي الناتج المحلي

SOURCE: OMB; DRI/Grace Commission

إجمالي الديون الحكومية مقارنة مع إجماليالنسبة المئوية للناتج المحلي لشهر كانون أول للعام ١٩٩١



SOURCE: OMB; Organization for Economic Cooperation and Development

الـرد: لا أستـطيع إنكـار حقيقـة أنّ المـواطنين والمؤسسات المحلية هي أكبر الفئات المشترية لديوننا، ولكننا لا نستطيع إغفال حجم الجهات الأجنبية التي تقـوم بشـراء هذه الـديون، وفي الـواقـع، فقد زادت الديون المباعة إلى هذه الجهـات بشكـل مقلق، واستنـاداً إلى علم الاقتصـاد، فإنّـه كلمـا قلت نسبة الاستثمـارات الأجنبية في داخـل الـدولـة، وزادت استثمارات هذه الدولة في الخـارج، كلمـا زادت قوتهـا الاقتصادية. وتعتبر الدولة (مدينة) في حالة زيادة الاستثمارات الأجنبية في داخلها بينما تعتبر دائنة في حالة زيادة استثماراتها في الدول الأخرى. وقد كانت الولايات المتحدة تعد أكبر دولة دائنة في العالم عام ١٩٧٥ م، ولكنها أصبحت تعد أكبر دولة مدينة في عام ١٩٨٦ م، وما زلنا نُعتبر كذلك حتى هذه اللحظة.

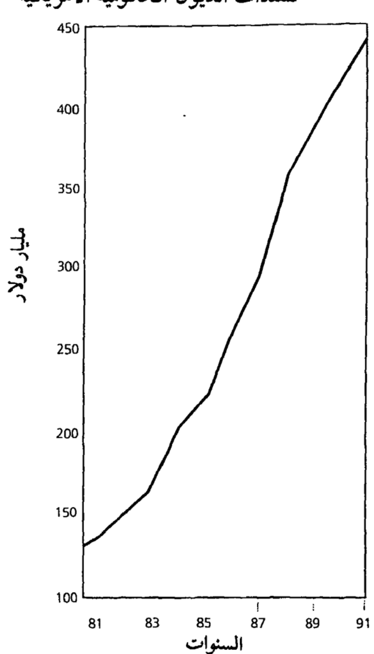
وتعتبـر أمـريكا الآن أكبر دولة مدينة للجهات الأجنبية في العالم، وتبلغ نسبة سندات الديون التي بعناها إلى اليابان والسعودية وألمانيا وغيرها حوالي (٣,١٢٪) من إجمالي السندات المحررة، وقد يبدو هذا الرقم صغيراً، ولكنّه يتزايد بشكل يثير القلق، وكما أنّ هذه النسبة الصغير تعكس مبلغاً ضخماً من النقود يصل إلى حوالي (٤٤٣) مليار دولار من أصـل الـ (٣,٦) تريليون دولار التي اقتـرضنـاهـا. وكانت معـدلات الـديون التي بعناها إلى الأجانب في عام ١٩٨١ م حوالي (١٣١) مليار دولار فقط. وفي غضون عقد واحد فقط، تضاعف هذا الرقم ثلاث مرات، وعلينا عدم إغفال نسبة الفوائد التي ندفعها للأجانب حاملي السندات سنوياً. فلو كانت نسبة الفائدة ٨٪ فإنّ علينا دفع مبلغ ثلاثين مليار دولار سنوياً ـ وهو مبلغ قد لا نستطيع دفعه فيما بعد.

يستـطيع القاريء أن ينظر إلى الرسم المرفق ليدرك حجم الديون التي بعناها لغيرنـا. كمـا أنّ علينا الانتباه إلى أن سندات الديون تشكل العمود الفقري للبنوك الأمريكية ولدفع مخصصات التقاعد ورواتب موظفي الدولة والحكومات المحلية،

وفيمـا لو عجزت الحكومة الفيدرالية عن الالتزام بتسديد الديون، فإننا سنخسر كلّ هذه المخصصات.

٤ ـ **الحجة**: لن تؤثر مديونيتنا للجهات الأجنبية على قوة اقتصادنا وسيطرته.

الملكية الأجنبية
لسندات الديون الحكومية الأمريكية



SOURCE: OMB

الـرد: إنّ هذه المـديونية ستجبرنا على الانصياع لرغبات الدائنين، وإلاّ فإنّهم سيتوقفون عن إقراضنا، ولن نجد الأموال السائلة التي نحتاجها فيما لو امتنعت الجهـات الأجنبية عن شراء ديوننـا في حالة فقدانهم الثقة في إمكانية تسديدنا لديوننـا. وقـد بدأوا بفقد هذه الثقة في عام ١٩٨٧ م إثر الأزمة التي نشبت في أسواق الأسهم، ومن جهة أخرى، فقد يُحجم الأجانب عن شراء ديوننا بسبب توافـر جهـات أخرى ترغب في بيع ديونها وبفوائد أعلى من تلك التي تعرضها أمريكا. ولو حدث هذا، فقد نضطر إلى رفع نسب الفوائد على سنداتنا من أجل إغرائهم في الشراء، وقد تعود هذه الخطوة بآثار سلبية على اقتصادنا.

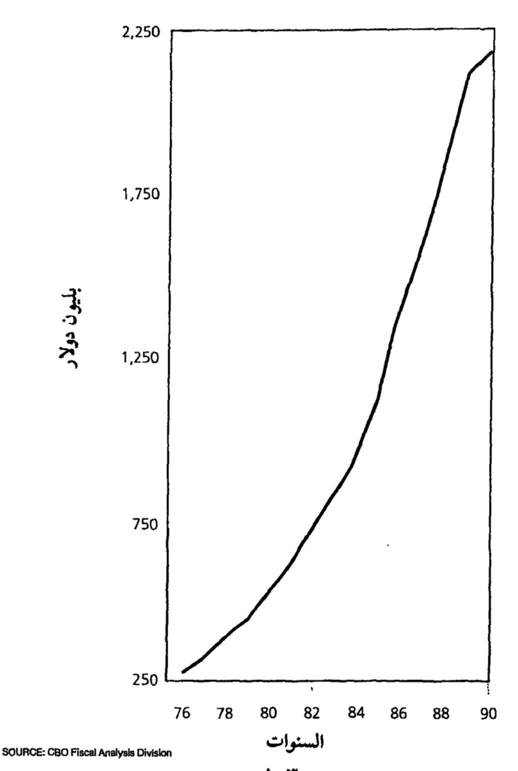
ولعلنـا بدأنـا فعلاً في اتباع هذه الخطوة. ففي ربيع عام ١٩٩٢ م زادت نسبة الفوائد على السندات طويلة الأجل بمعدل نقطة كاملة، بعد أن فشلت الحكومة في إيجاد مشترين لها، وكلما زادت الفوائد كلما زادت المبالغ التي يتوجب علينا دفعها. إنّ الأمر كله ليبدو أشبه بدائرة مفرغة ـ ولكنها مخيفة.

وقـد يتبـادر السؤال التالي إلى أذهان البعض: ماذا سيفعل الدائنون الأجانب بالأموال التي نسددها لهم؟ ويكمن الجواب في أنّ هناك احتمالاً كبيراً في أن يتوجه هؤلاء الدائنون إلى شراء بعض المصانع والشركات الأمريكية. وقد بدأ هذا الاتجاه فعلاً في الظهور، ففي الوقت الحاضر، يمتلك الأجانب حوالي ٢,٢ تريليون دولار على شكل أصول مالية في بعض الشركات الأمريكية مثل روكفيلر سنتر وبيرغركنج وبـروكس برذرز وهـوليداي إن وكـولـومبيا بكتشـرز. وقـد تضاعفت أعداد الأجانب المالكين لأصول مالية في الشركات الأمريكية بمعدل أربعة أضعاف عما كان عليه الحال في عام ١٩٨٠ م، وفي حالة استمرار المعدلات الحالية في المستقبل، فإنّ معظم شركاتنا ومصانعنا ستؤول إلى الأجانب ـ بدلاً من أطفالنا وأحفادنا، وسنخسر جميع المزايا والمساعدات والخدمات التي كانت تقدمها هذه الشركات لنا.

٥ ـ **الحجـة**: لن تكون الديون عبئاً ثقيلاً على أكتاف الأجيال القادمة، نظراً لكثافة

حجم الاستثمارات التي نبنيها لهم حالياً.

نسبة الأجانب المالكين للأصول المالية الأمريكية المعتمدة



الــرد: إننــا نهــدر جميع أمــوالنـا في سداد الـديون ـ بدلاً من إنفـاقهـا في الاستثمارات، وبدلاً من تحسين ظروف البلاد في شتى المجالات. في القرن التـاسـع عشر، كانت أمريكا تقرض مبالغ ضخمة من أجل تطوير البلاد، وقد عادت هذه المبالغ علينا بالنفع والفائدة؛ إذ أصبحت البلاد دولة قوية اقتصادياً وصناعياً، أمّا الآن، فإننا نقترض من أجل سداد الديون والفوائد فقط. ولتقريب الصورة إلى أذهان القراء، فسنشبه أمريكا بالعائلة التي تقترض الأموال لتنفقها على شراء البقالة والغاز والملابس وغيرها، من دون أن تفكر في شراء مقتنيات تخدم لفترة طويلة جداً ـ كالمنزل مثلاً. هل تستطيع العائلة أن تورث أبنائها شيئاً ذا قيمة؟ طبعاً، لا. وهذا هو نفس المشهد الذي تمثله أمريكا الآن.

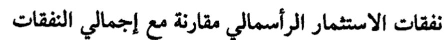
٦ ـ **الحجـة**: لا بأس من الاقتـراض من مؤسسات الضمان الاجتماعي ومؤسسات التقـاعـد من أجـل مواجهـة العجز، نظراً لأننا لن نضطر إلى دفع فوائد مرتفعة وسنحد من الاقتراض من الأجانب.

الرد: ستكون هذه الفكرة فعالة ومقبولة لو كانت أمريكا تملك الضمانات الكافية لسـداد ديونهـا لهـذه المؤسسـات فور حاجـة الدائنين إلى أموالهم، ولكنها لن تستـطيع ذلـك بسبب قلة الأمـوال السـائلة المتـوفرة. وبالتالي فإننا لا نستطيع اقتـراض أمـوال أولئـك الـذين ينتظرون المساعدة عندما يبلغون سد العجز أو التقاعد، وعلينا ألاّ نسمح لأنفسنا بوضع أيدينا على أموالهم. وأقر بأنّ الحكومة ـ باقتراضها من هذه المؤسسات ـ قد حافظت على انخفاض نسبة الفوائد التي كانت سترتفع فيما لو اضطرت الحكومة إلى إغراء الآخرين في الشراء، غير أننا ـ بهـذا الإجراء ـ سندمر حياة ومستقبل المنتفعين من المساعدات التي تقدمها هذه المؤسسات.

٧ ـ **الحجة**: إن لم تؤدِّ الديون إلى ارتفاع نسبة الفوائد.

الرد: سترتفع الفوائد بسبب ارتفاع الديون إن عاجلاً أم آجلاً. وخلال السنتين

المنصرمتين استطاعت الحكومة الحفاظ على معدل الفوائد، على الرغم من ارتفاع معدلات الديون، ويعود السبب في ذلك إلى توفر المصادر العديدة التي تستطيع أمريكا الاقتراض منها. وعلاوة على ذلك، فقد أدى الكساد إلى توفر الأموال السائلة بكثيرة؛ ففي فترات الركود، يلجأ أصحاب الشركات والمصانع إلى التقليل من الاقتراض، مما يؤدي إلى قلة الطلب على رؤوس الأموال، الأمر الذي يتيح للحكومة أن تقترض هذه الرساميل دون أي منافسة. كما أنّ قيام البنك الاحتياطي الفيدرالي بإصدار المليارات من الدولارات أدى إلى حفاظ الفوائد على مستوياتها. وقد لجأ بنك الاحتياط إلى هذا الإجراء في محاولة منه إلى التقليل من آثار الركود عن طريق توفير مصادر بديلة للاقتراض، وإلى دعم النظام المصرفي. وترفض معظم البنوك اللجوء إلى إقراض هذه الأموال، وتعمد - بدلاً من ذلك - إلى استخدامها لشراء سندات الديون الحكومية من أجل استعادة التوازن في موازناتها.



100
80
70.7%
60
النسبة المئوية
40
20
Trend
0
40 45 50 55 60 65 70 75 80 85 90
السنوات

SOURCE: Bureau of Economic Analysis, U.S. Department of Commerce

وهناك سبب ثالث وراء عدم ارتفاع الفوائد، ويتمثل هذا السبب في أن البنك الفيدرالي قام بتجميد الفوائد عند نسبة معينة من أجل المساعدة في التخلص من الكساد. ولكنّ جميع هذه المحاولات باءت بالفشل.

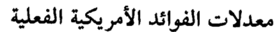
وحالَ تحسن الأوضاع الاقتصادية في أمريكا والدول الأخرى، فإنّ الطلب على اقتراض رؤوس الأموال سيزيد، وستشتعل المنافسة حينها بين الحكومة والجهات الأخرى على الحصول على هذه الأموال، وستضطر أمريكا إلى تقديم أيّ فائدة يطلبها الدائنون، بسبب حاجتها الماسة إلى الأموال ـ حتى ولو كانت هذه الفائدة مرتفعة.

وقد مرت البرازيل والأرجنتين في مرحلة مشابهة خلال السبعينات والثمانينات من هذا القرن، حيث اضطرت حكومتا البلدين إلى دفع فائدة تزيد بنسبة (٤٥٪) عن حجم التضخم من أجل اجتذاب رؤوس الأموال.

ففي ١٩٨٦ م، ظن أصحاب الشركات والمصانع في هاتين الدولتين أنهم محظوظون بعد أن وجدوا من يقرضهم بنسبة فائدة تبلغ (٩٠٪) سنوياً. وبعد ثلاثة أشهر فقط، ارتفعت هذه النسبة إلى رقم مذهل جداً بلغ حوالي (٥٥٠٪). ونستطيع تصور مدى المأزق الذي يعيشه هذان البلدان.

٨ ـ **الحجة**: لم تؤثر الديون على قطاع الصناعة في أمريكا.

الرد: لقد أثرت الديون على قطاع الصناعة، فقد انخفض معدل الاستثمار في قطاع الآلات والمعدات والتجهيزات ابتداءً من سنة ١٩٨٠ م، ففي هذا العام، كان نصيب هذا القطاع من الاستثمار ما نسبته (١٣,٤٪) من إجمالي الناتج المحلي. ووصلت هذه النسبة إلى (٩,٨٪) في عام ١٩٩١ م، ويعود السبب وراء هذا الانخفاض المستمر إلى سياسة الحكومة في اقتراض رؤوس الأموال، مما قلل من حجم الرساميل المستثمرة في الصناعة، وتعتبر إيطاليا خير مثال على هذه الحالة.



10
8
6
4
2
0
-2
-4

النسبة المئوية

Trend

10-Year
Note Rate

70 75 80 85 90

السنوات

SOURCE: CBO Fiscal Analysis Division

تعتبر إيطاليا من الدول التي يحقق أبناؤها نسباً مرتفعة جداً في الادخار. غير أنّ القطاع العام يستهلك ما نسبته (٨٠٪) من هذه المدخرات، الأمر الذي يحرم القطاع الخاص من المشاركة في أسواق الائتمان المحلية، وتضطر الشركات الإيطالية إلى اقتراض الأموال من أجل الاستمرار في أعمالها. وبغض النظر عن المصدر الممول، فإنّ هذه الشركات تدفع فوائد مرتفعة، نظراً لمنافسة الحكومة لها على هذه الأموال. وقد اضطرت الحكومة الإيطالية ـ على سبيل المثال ـ إلى إصدار سندات ديون بفائدة قدرها ١٢,٩٪ في أواخر عام ١٩٩١ م، على الرغم أنّ البلاد تعاني من التضخم وبنسبة (٦,٤٪).

وعلق أحد المدراء التنفيذيين في قطاع التصنيع بالقول إنّ قلة الأموال التي تستطيع الحكومة تقديمها من أجل تمويل مشروعات القطاع الخاص ترجع إلى التكاليف المرتفعة وإلى المصاعب التي تواجه الشركات الإيطالية الراغبة في الاقتراض. وأضاف هذا المسؤول قوله إنّ العجز أدى إلى حرماننا من الكثير من المشروعات الإنتاجية.

٩ ـ **الحجة**: لم يؤثر حجم الديون على مستويات المعيشة.

الرد: أثبتت سنة ١٩٨٥ م خطأ هذا الادّعاء، حيث تراجع مستوى الولايات المتحدة فيما يتعلق بمستوى المعيشة. وكانت أمريكا ـ إضافة إلى دولة أخرى ـ هي الدولة الاقتصادية الكبرى الوحيدة التي تراجعت في هذا المجال، وقد انخفض مستوى المعيشة الصافي (الفرق بين المقتنيات والديون) إلى ما نسبته ٤,٣٪ في الفترة ما بين نهاية عام ١٩٨٩ م ونهاية عام ١٩٩٠ م. وتشير استطلاعات الرأي إلى أنّ معظم الأمريكيين غير متفائلين بخصوص تحسين مستويات المعيشة. وعلاوة على ذلك، فإنّ السبب وراء النمو الاقتصادي الذي حققناه يرجع إلى تمديد ساعات العمل ـ لا إلى الازدياد في أرباح المبيعات. وأشار بنك الاحتياط الفيدرالي لولاية كليفلاند أنّ أمريكا أصبحت تعتمد على

القوة البدنية للعمال، لا على التقنية الحديثة.

وتشير جميع الدلائل إلى تدني مستويات المعيشة، فقد أصبح من النادر أن تجد ربة عائلة لا تعمل، وقد قلت معدلات ساعات الفراغ، وأخذت أعداد الأمريكيين الذين يستطيعون شراء المنازل تتناقص، كما أنّ الفترة الزمنية اللازمة لتسديد الأقساط أخذت بالارتفاع. وأصبحت تكاليف التعليم مرتفعة في ظل الازدياد في عدد أفراد العائلة.

وتعتبر نسبة وفيات المواليد في أمريكا إحدى أكثر النسب ارتفاعاً، إذا ما قورنت بباقي الدول الصناعية. كما أنّ أعداد الأشخاص الذين يشهرون إفلاسهم قد تضاعفت ثلاث مرات عما كان عليه الحال في الستينات والسبعينات.

ولا يستطيع أي مدرك لجميع هذه الحقائق إلاّ الاعتراف بأثر الديون السلبي على مستويات المعيشة.

الاستثمارات غير الحكومية في قطاعي الزراعة والتجهيزات



SOURCE: Bureau of Economic Analysis, U.S. Department of Commerce

١٠ ـ **الحجة** : قد تعود نفقات العجز بالفائدة على الاقتصاد. كما أنّ تخصيص بعض النفقات لشق الطرق وإقامة مشاريع أخرى قد يساعد الاقتصاد بالخروج من الركود الحالي.

الرد: قد يكون هذا الادعاء صحيحاً فيما لو توافرت بعض الظروف الخاصة والتي لا نملكها حالياً.

يعود الفضل في فكرة إنعاش الاقتصاد عن طريق الزيادة المتعمدة في الإنفاق الحكومي إلى الاقتصادي البريطاني جون كينز، في الثلاثينات من هذا القرن. واستناداً إلى هذا المبدأ، فإنّ زيادة النفقات الحكومية بشكل يفوق الواردات ستؤدي إلى زيادة حجم الأموال السائلة في الأسواق، مما سيزيد من الطلب على البضائع والخدمات. وستلجأ الشركات حينها إلى تشغيل المزيد من الأيدي العاملة، مما سيخرج البلاد من الركود.

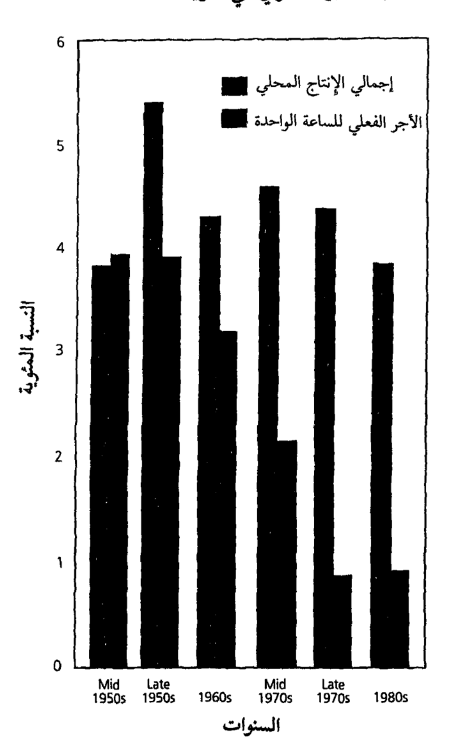
تستطيع الحكومة تحقيق الزيادة في النفقات على حساب الواردات، إما عن طريق مجرد الزيادة ومن دون المساس بالضرائب أو عن طريق الحفاظ على معدلات النفقات وتقليل الضرائب، وقد أثبتت هذه السياسة نجاحها في الماضي. ووفق هذا المبدأ أيضاً، فإنّ العجز في النفقات سيختفي باختفاء الركود، وهي المرحلة التي فشلنا في الوصول إليها. فالعجز لا يزال يتراكم منذ ثلاثين عاماً وحتى هذه اللحظة. ولن نستفيد شيئاً سوى زيادة أعباء الفوائد على كاهلنا، فيما لو قمنا بالمزيد من المشاريع على حساب النفقات. وسنعجز حينها عن دفع الديون الضخمة.

١١ ـ **الحجة**: لن تؤدي الديون إلى حدوث التضخم.

الرد: بل إنّها ستؤدي إلى التضخم! فلكي تستطيع الحكومة سداد الديون، فإنّ لديها خيارين لا ثالث لهما، فهي إما أن تقترض النقود عن طريق بيع سندات الديون إلى المستثمرين المحليين والأجانب، أو أن تحدد قيمة نقدية للديون

- (أي أن تصدر الحكومة المزيد من أوراق النقد من أجل تغطية العجز).

نسبة التغير السنوي في تعويضات العمال



SOURCE: U.S. Department of Commerce Bureau of Economic Analysis; U.S. Department of Labor, Bureau of Labor Statistics

وتستطيع الحكومة الحصول على النقود عن طريق بيع سندات الديون إلى بنك الاحتياط الفيدرالي، الذي يقوم بدوره بتسليمها شيكاً يتم إيداعه في أي مركز مالي. وفي الواقع، فإنّ هذا الشيك لا يحمل أي قيمة نقدية، فالأمر كله يعتمد على مدى ثقة البنك الذي تم إيداع الشيك فيه بقدرة بنك الاحتياط على التخلص من هذه المشاكل الصعبة.

وتكمن المشكلة في أنّ البنك التجاري يستطيع إقراض هذه النقود إلى الدائنين ـ تماماً كما يحدث لكل المدخرات الموجودة. وبالتالي، فإنّ الأوراق الجديدة التي أصدرناها لن تؤدي أي فائدة تذكر. وكما هو معلوم، فإنّ الأسعار سترتفع تلقائياً في حالة قلة المعروض وزيادة الطلب والناتج بدوره عن زيادة الأموال في أيدي المستهلكين، وستكون هذه المرحلة بداية التضخم.

وعلى الرغم من أننا لم نصل بعد إلى مرحلة إعطاء الديون قيمة نقدية، إلاّ أن الأحداث التي مرت بها الدول الأخرى تشير إلى أننا سنضطر إلى اللجوء إلى هذه الخطوة.

١٢ ـ **الحجة**: ليس من الحكمة في شيء أن نلفت الانتباه إلى مشكلة الديون، خوفاً من التأثير على ثقة المستهلكين.

الرد: إنّ التحذير من هذه المشاكل لن يؤدي إلى إقلاق المستهلكين؛ فالقلق مرده إلى أنّ مواطنينا هم في الواقع أذكى مما يظنه سياسيونا. وسيزيد القلق بسبب إدارك الأمريكيين لفشل الكونغرس والإدارة في حلّ المشاكل المالية الصعبة.

ويدرك الأمريكيون أنّ الدول الأخرى لا يمكنها الاستمرار في حياتها كالمعتاد دون الاعتماد على المنتوجات الأمريكية، ولو قام الكونغرس والإدارة بمحاولة للحد من العجز والتقليل من النفقات الحكومية، فإنّ المستهلكين لن يقلقوا على مستقبل

البلاد الاقتصادي، وسيقدمون على الشراء ودفع الأموال، وسيزيد نشاط الشركات والمصانع نتيجة لهذا الإقبال، كما أنّ الأجانب الذين استثمروا أموالهم في شراء سندات الديون الأمريكية سيشعرون بالراحة، وسيدركون أنّ أموالهم لن تضيع هباءً.

١٣ ـ **الحجة**: لا داعي للقلق بخصوص مشاكل العجز والديون نظراً لأنّ الكونغرس سيجد الحلول الملائمة.

الرد: نملك ـ حتى الآن ـ فرصتين من هذا القبيل: الأولى ضعيفة جداً والثانية معدومة!! ولن أقول المزيد!

الفصل السابع
الثمن الباهظ

عادة ما تفقد الدولة العاجزة عن تسديد ديونها احترام الدول الأخرى وتقديرها، وستمر الولايات المتحدة بهذه المرحلة حتماً، وحينها لن نخسر قوتنا المالية والاقتصادية وحسب، بل وسنخسر أيضاً المركز القيادي والاحترام الدولي الذي نتمتع به. وفي الواقع، فقد بدأت البلاد تخسر بالفعل بعض المعارك التجارية والسياسية، خاصة أمام ألمانيا واليابان، وبدأنا نفقد السيطرة السياسية في دول ما وراء البحار، كما أننا عاجزون ـ حتى الآن ـ عن معالجة مشاكلنا الاجتماعية. ويبدو جلياً أنّ أمريكا قد أوشكت على دفع ثمن باهظ لجميع الأخطاء والديون المتراكمة، كما سيرى القراء في هذا الفصل.

زيادة معدلات التضخم:

سيحاول السياسيون بذل جهدهم لإخفاء هذه الحقيقة المرّة عن العامة، وفي الواقع، فإنّ جلّ اهتمامهم ينصب على كسب أصوات الناخبين فقط، لا على تنويرهم بحقيقة الأوضاع الراهنة التي تشير إلى أنّ الولايات المتحدة ستواجه تضخماً حاداً جداً.

عادة ما تلجأ الحكومات إلى خلق التضخم بشكل متعمد، نظراً لأنّه يقلل من حجم وقيمة الديون القومية، وقد يصل الحد الذي تصله الديون ـ في حالة التضخم ـ إلى الصفر، كما حدث في ألمانيا عقب الحرب العالمية الأولى. وكلما زادت معدلات العجز، كلما زادت إمكانية لجوء الحكومات إلى إيجاد التضخم.

وتكمن المشكلة الحقيقية في خطورة اللجوء إلى مثل هذا الحل المدمر. فعلى الرغم من أنّ التضخم قد يقلل من قيمة الديون وحجمها، إلاّ أنه يقلل أيضاً من قيمة العملة، بحيث تفقد العملة أي قيمة لها. كما أنّ الاقتصاد الوطني سيتأثر بصورة سلبية واضحة جداً. ولا تقتصر الخطورة على هذا وحسب، بل إنّ مدخرات الأفراد ستفقد جزءاً كبيراً من قيمتها. فلو افترضنا أنّ أحدهم يملك سنداً بقيمة عشرة آلاف دولار، وأنّ نسبة التضخم زادت من (٥٪) إلى (١٠٪)، فإنّ السند النقدية ستنخفض إلى ستة آلاف دولار فقط. وقس الكثير من الحالات على هذا المثال.

وقد عانت دول أمريكا الجنوبية من أقسى فترات التضخم التي شهدها القرن الحالي، لدرجة أن أحد باحثينا أراد شراء رغيف من الخبز أثناء وجوده في الأرجنتين وفي الفترة ما بين تناوله للرغيف وتوجهه إلى المحاسبة ارتفع سعر هذا الرغيف! أمّا في بوليفيا، فقد وصلت نسبة التضخم إلى حد مخيف جداً؛ حيث بلغت خمسين ألف (٥٠,٠٠٠٪) خلال عام ١٩٨٥ م.

وواجهت دول أوروبا الشرقية حالات مماثلة من التضخم. ففي بولندا، بلغت النسبة حوالي (٥٠٠٪) عام ١٩٩٠ م، وأوضح أحد مدراء البنوك هناك أنّ هذه النسبة تزداد بمعدل (٣٪) شهرياً، أي بمعدّل (٣٦٪) سنوياً. ويعاني المواطنون في هذه الدول من ارتفاع الأسعار الجنوني، والذي لا يصاحبه ارتفاع مماثل في الرواتب، مما يفقدهم القدرة على الشراء. وينص القانون في بولندا مثلاً على معاقبة أصحاب العمل الذين يزيدون رواتب عمالهم بنسبة تفوق الحد الشهري المسموح به والمقدر رسمياً بحدود (٦٠٪ ـ ٨٠٪) من نسبة التضخم. وبمعنى آخر، فإنّ الرواتب ـ حسب القانون البولندي ـ يجب أن تقل عن معدل التضخم بنسبة تتراوح ما بين (٢٠٪ ـ ٤٠٪) شهرياً. وهذا يعني أنه لو تمكن أحدهم من ادخار مبلغ (١٠٠) دولار لشراء شيء ما، فإن سعر هذه السلعة سيزيد بمعدل (٢٠ ـ ٤٠) دولار عن هذا المبلغ.

وعلاوة على كل ما ذكر، فإنّ العمال لا يحصلون على زيادات غلاء المعيشة إلّا في نهاية العام، أي أنّ عليهم الانتظار لمدة اثني عشر شهراً من المعاناة والعجز عن الشراء قبل حصولهم على هذه الزيادة. . والتي تكون قد جاءت في وقت متأخر، نظراً لاستمرار الارتفاع في التضخم، وقد علق أحد مدراء البنوك الأمريكية على هذا الوضع بقوله إنّ هذا الوضع يعني أن الشركات تبدو وكأنها لا تدفع شيئاً لعمالها.

كما أنّ التضخم يؤثر سلبياً على الشركات التجارية والتي لا تستطيع تغطية تكاليف الإنتاج المرتفعة، ولا تستطيع هذه الشركات - بنفس الوقت - أن ترفع أسعار منتوجاتها من أجل تعويض تكاليف الإنتاج وذلك خوفاً من فقدانها لعملائها وزبائنها، وتبدو هذه الحالة واضحة في دول شرق أوروبا؛ فالشركات هناك تقع بين فكي كماشة؛ ارتفاع التكاليف الإنتاجية وعدم استطاعتها رفع الأسعار خوفاً من نفور عملائها.

واضطرت هذه الشركات إلى عدم توقيع أي عقد مع الحكومة إلّا بعد تعهد المسؤولين بأن يسمحوا للشركات برفع أسعارها كلما ارتفعت معدلات التضخم، ويبدو هذا الحل غير عملي، خاصة لو كانت الشركات ستستغرق وقتاً طويلاً في العمل من أجل تلبية بعض الطلبيات.

أذكر أنّ شركتنا كانت قد اتفقت مع إحدى الجهات على تصنيع عربة إطفاء لحساب هذه الجهة. وتم الاتفاق على المبلغ المطلوب. كما أنه تم الاتفاق على الفترة التي يجب أن يتم فيها التسليم. وبعد عامين - الفترة المتفق عليها - قمنا بعملية التسليم. وخلال هذه المدة، ارتفعت الأسعار - نتيجة للتضخم الذي ساد في فترة السبعينات - بشكل أدى إلى خسارتنا، ولكننا لم نستطع مخالفة شروط العقد الموقع، حفاظاً على سمعتنا ومصداقيتنا.

ولجأت الشركات الأرجنتينية خلال أواخر الثمانينات إلى عدم التقيد بالأسعار

المرفقة بالفهارس (الكتالوجات)، نظراً لارتفاع هذه الأسعار من وقت إلى آخر بشكل كبير، وكان على المستهلكين أن يحصلوا على السعر من البائع مباشرة، لا من هذه الفهارس.

أمّا نحن في الولايات المتحدة، فسنعاني من تضاعف الأسعار في مدة لا تتجاوز الأربع سنوات، فيما لو ارتفع معدل التضخم إلى (١٨٪) فقط. وحينها، لن يستطيع ذوو الدخول المحدودة الشراء، وستنخفض قدرتهم الشرائية بمعدل النصف خلال عامين فقط. وستجد الشركات نفسها في موقف صعب يتعذر عليها معه رفع الأسعار أو تغطية تكاليف الإنتاج. وباختصار، فإنّ جميع القطاعات ستعاني الأمرَّين في حالة حدوث ارتفاع في معدلات التضخم.

ارتفاع الضرائب:

ستشهد أمريكا موجة من ارتفاع الضرائب، فيما لو عجز الرئيس والكونغرس عن السيطرة على العجز، وستعمد الحكومة ـ مثلها مثل الكثير من الحكومات التي تجد نفسها في هذا الموقف ـ إلى فرض المزيد من الضرائب، حتى تنجو بنفسها من محنة العجز المتراكم. وربما تعترف الحكومة بخطئها ـ وهو أمر غير وارد ـ وتدعو المواطنين إلى تقبل زيادة الضرائب، غير أنها أيضاً قد تعمد إلى الزيادة بطرق ملتوية، كأن تفرض ضرائب على المبيعات والخدمات، أو كأن تقلل من الاستثناءات والحسومات والتسهيلات.

وقد شهدت البلاد ارتفاعاً حاداً في الضرائب ـ لجميع أنواعها وباستخدام جميع الطرق السابقة ـ بعد صدور قرار مشروع الموازنة المعتدلة عام ١٩٩٠ م "Budget Reconciliation Act" (ويستطيع القارىء الحصول على تفاصيل هذا القرار لدى رجوعه للفصل الثالث من هذا الكتاب)، وتترتب على عملية زيادة الضرائب نتائج وخيمة، منها ما هو واضح للعيان ـ وأقصد قلة الأموال السائلة في أيدي المواطنين ـ ومنها ما يتعذر إدراكه بسهولة.

ولعل من بين أهم هذه الآثار السلبية عملية التمرد والمراوغة، إذ يحاول البعض أن يتذمر وأن يراوغ في دفع ضرائبه، وسيحاول المواطنون إيجاد الطرق القانونية واللاقانونية والتي تتيح لهم فرصة تأجيل الدفع لأطول فترة من الوقت. ففي هنغاريا ـ مثلاً ـ يضطر أصحاب العمل إلى دفع ٤٣٪ على شكل ضرائب للضمان الاجتماعي، في حين يضطر العمال إلى دفع ١٠٪ للضمان الاجتماعي، و(٥٠٪) على شكل ضريبة دخل. وتخلو بعض الشركات الكبرى هناك من العمال! وقد يبدو الأمر غريباً. إلاّ أنّ مدير إحدى الشركات أوضح بأنّ العمال يتحولون إلى (متعهدين مستقلين)، وبهذه الحالة، فإنّ الشركة تصبح غير ملزمة بدفع الضرائب، وتؤول جميع الأرباح التي يجنيها هؤلاء (المتعهدون المستقلون) إلى جيوبهم.

وتلجأ بعض الشركات المجرية إلى تقليل ضرائبها عن طريق دفع أجزاء من الرواتب بشكل خفي، وتبلغ الخسارة في قيمة الإيرادات السنوية مليارات الدولارات، نتيجة لهذه الأساليب الملتوية، وهو أمر لم تشهده أمريكا بعد.

وفي بولندا، أعلنت الحكومة عن تخفيض نسبة الضرائب المفروضة على الشركات المملوكة من قبل الأجانب، وذلك في محاولة منها إلى جذب الاستثمارات خاصة في ظل وجود مثل هذه الضرائب المرتفعة. وما كان من البولنديين إلاّ وأن تعاقدوا مع (شركاء) وهميين يقيمون في برلين وغيرها، نظير مبلغ معين يدفع لهؤلاء الشركاء.

أمّا في إيطاليا ـ وهي الدولة الاقتصادية الكبرى الوحيدة التي تزيد نسبة ديونها بمعدل (١٠٠٪) عن إجمالي إنتاجها المحلي ـ فإنّ الضرائب ـ وخاصة تلك غير المباشرة ـ تتزايد بصورة مضطردة؛ فقد بلغت الضرائب على الوقود أكثر من ٧٥٪، لذا، عمد الإيطاليون إلى المراوغة بشكل ملحوظ، حيث انخفضت الأموال الواردة عن طريق ضريبة الدخل بمعدل يتراوح ما بين (٣٧٪ ـ ٦٨٪)، كما انخفضت الإيرادات المجموعة من ضريبة القيمة المضافة إلى النصف.

وإضافة إلى هذه السلبية المتمثلة في المراوغة، فإنّ الضرائب المرتفعة لا تحفز على العمل والاستثمار والادخار. وقد أكد رونالد ريجان في إحدى المرات أنّ ارتفاع الضرائب سيقضي على روح العمل المنتج والفعّال. وكان الناس قد لاحظوا هذه النقطة في فترة السبعينات، عندما رأوا أنّ الزيادات التي يحصلون عليها ترافقها زيادة في نسبة الضرائب، على الرغم من أنّ هذه الزيادات مكنتهم من الحفاظ على قوتهم الشرائية في ظل التضخم الذي كان سائداً. وقد أدى الازدياد المستمر في الضرائب إلى فتور الأمريكيين تجاه أعمالهم، لإدراكهم أنّ كل ما سيحصلون عليه بجهدهم سيذهب إلى الحكومة. كما أنّ هذه الزيادات زادت من إصرارهم على إيجاد الوسائل الكفيلة بالقضاء على نظام الضرائب المتبع.

وبدأ أصحاب الصناعات والتجار بالإصرار على الحصول على أموالهم نقداً، وذلك سعياً لتجنب دفع الضرائب المفروضة على هذه العوائد. وبدأ الناس أيضاً بالعمل ـ ومن دون حماية قانونية لحقوقهم ـ من أجل تجنب دفع الضرائب المفروضة على نفقات الخدمات العامة. ووفقاً للتقارير والتقديرات، فإنّ البلاد تفقد (١٢٧) مليار دولار سنوياً نتيجة لهذه الممارسات. . وفيما لو ارتفعت الضرائب بشكل أكبر، فإنّ الشرفاء فقط هم الذين ستكون معاناتهم كبيرة.

ارتفاع نسبة الفوائد:

سيلحظ الناس ـ في حالة ارتفاع الفوائد ـ أنهم لم يعودوا قادرين على الحصول على القروض أو شراء المنزل الذي يحلمون به أو على الاستمرار في تسديد القروض التي استلفوها في الماضي بسبب ارتفاع فوائد هذه القروض بشكل مستمر. وفي هذه الحالة، فإنّ قطاعي الإسكان وتشييد المنازل سيتضرران بشكل كبير، كما أنّ الكثير من العاملين في هذين القطاعين سيفقدون وظائفهم، وعلاوة على ذلك، فإنّ تجارة السيارات ستتضرر سلبياً. وسيفقد الكثير من العاملين في هذا القطاع ـ مهما كانت تخصصاتهم ـ أعمالهم.

وستفقد السندات المملوكة من قبل المتقاعدين أو أولئك الذي يتهيأون للتقاعد الكثير من قيمتها، فيما لو أراد مالكوها بيعها قبل موعد الاستحقاق، بسبب ارتفاع الفوائد والذي يرافقه انخفاض في قيمة السندات، وحتى لو لم يرغب المالكون ببيع سنداتهم بأسعار زهيدة، فإنهم سيحصرون أنفسهم في نطاق ضيق من عائدات الفوائد الأمر الذي يطوي آثاراً سلبية في جنباته. وستفقد السندات قيمتها، في حالة ازدياد معدلات التضخم ونسب الفوائد. فلو فرضنا أنّ نسبة الفائدة على السندات تبلغ (٨٪)، وأنّ معدل التضخم يبلغ (١٠٪)، فإنّ حاملي السندات سيخسرون بمعدّل (٢٪) سنوياً، وفي حالة ارتفاع قيمة صرف الدولار مقابل العملات الأجنبية - بسبب ارتفاع الفوائد - فإنّ الكثير من الشركات الأمريكية ستتأثر سلبياً.

إن قوة الدولار تعني أنّ الصادرات الأمريكية ستصبح أغلى، في حين أنّ الواردات ستصبح أرخص. وسيؤدي هذا الأمر إلى فقدان الشركات الأمريكية للكثير من الأسواق سواءً في أمريكا نفسها أو في خارجها. وبفقدان الأسواق، ستضطر الشركات إلى فصل الكثير من العاملين فيها، مما سيزيد من البطالة، كما أنّ الفوائد المرتفعة ستعمل على تقويض نظام القروض المتبع في البنوك والشركات وشركات التأمين، وستفقد هذه الشركات توازنها.

وفي الستينات والسبعينات - على سبيل المثال - أدت المدخرات والقروض إلى تقليل نسبة الفوائد وإلى تثبيتها عند حد معين، ولكنّ الفوائد ارتفعت مع ارتفاع نسب التضخم، الأمر الذي سبب المشاكل للكثيرين من المدخرين والدائنين، حيث اضطر هؤلاء إلى تقديم فوائد مرتفعة للمدخرين، في حين أنّ عوائد الرهونات كانت منخفضة. وبالطبع فلن يستطيع أي بنك الاستمرار فيما لو كان دخله يقل عن نسبة الفوائد التي يقدمها. واعتقد الكثيرون حينها أنّ البنوك لن تقدم ثانية على تقديم فوائد ثابتة لعملائها. ولكنّ الأيام أثبتت خطأ هذا الاعتقاد، حيث عادت البنوك إلى هذه الخطوة من جديد، وها هي الآن توشك على مواجهة المشاكل مرة أخرى.

وبعد كل هذا، فلا يملك أي مدرك لهذه الحقائق سوى الاعتراف بالآثار السلبية المترتبة على ارتفاع نسبة الفوائد المفروضة على الديون الحكومية الفيدرالية الضخمة.

النقص في الاعتمادات المالية:

غالباً ما يؤدي حجم الديون الضخم المقترض لتسديد العجز إلى ارتفاع نسبة الفوائد، وإلى فقدان الحكومة لمصادرها المالية، إذ أنّها لن تجد من يقرضها، وما ينطبق على الحكومات ينطبق أيضاً على الشركات، وفي إيطاليا، أدى إقبال الحكومة على الاقتراض إلى حرمان المستثمرين الآخرين من وجود مصادر يقترضون منها.

وتـظهـر هذه المشكلة أيضـاً في دول أوروبا الشرقية وأمريكا الجنوبية، حيث يعـاني الأفـراد والشـركـات الراغبة في الاقتراض في إيجاد المصـادر التي تقرضهم حاجتهم من الأموال السائلة. وما ينطبق على هذه الدول ينطبق أيضاً على هنغاريا، حيث تجد الشركات صعوبة في إيجاد المقرضين لها، وحتى وإن حدث وأن وجدت من يقرضها، فإنها تحصل على قروض قصيرة المدى. أمّا في البرازيل، فإنّ جميع المعـامـلات والصفقـات التجارية تعتمد على الدفع النقدي الفوري، نظراً لوجود المشكلة نفسها، والمتمثلة في قلة المصادر الممولة، وفي حالة رغبة الفرد هناك في اقتناء مركبة أو منزل، فإنّ عليه تقديم مالا يقل عن (٥٠٪) من ثمن السلعة كدفعة أولى.

ونظراً لانعدام الأسواق المالية المخولة بالإقراض في كل من هنغاريا وبولندا، فإنّ جميع الأعمـال التجـارية تقـوم أيضاً على مبدأ الدفع الفوري. وغالباً ما يلجأ الناس هناك إلى ما يسمى (بالجمعيات)، حيث يتعاون عدد من العائلات على دفع مبلغ يكفي لشراء سيارتين. وبعد ذلك، تأخذ كل عائلة دوراً لها في استخدام المركبة حسب الجـدول المعـد، ونعتقـد أنّ تطبيق هذه في الـولايات المتحدة لن يكون مجدياً، ولكن علينا أن ندرك أنّ الناس تحاول دائماً أن تتكيف مع الظروف المعيشية

التي تمر بها.

في عام ١٩٧٦ م، عجزت الحكومة البريطانية عن إيجاد القروض الكافية لتسديد عجزها، الأمر الذي دفعها إلى الاستعانة بصندوق النقد الدولي لإنقاذ اقتصادها المنهار، وقد أدرك المواطنون هناك مدى خطورة المشاكل الاقتصادية التي تمر فيها البلاد. كما أنّ هذا الإجراء عمل على تمهيد الطريق أمام مارغريت تاتشر للفوز في الانتخابات لفترة ولاية جديدة.

وقد بدأت أمريكا بالفعل في الهيمنة على مصادر القروض المحلية، كما يبين الرسم المرفق، ومهما كان الحال، فإنّ الدول الأخرى تخشى من ارتفاع نسبة الفوائد على القروض الأمريكية، بسبب خشيتها من أن يؤثر ذلك على قدرتها على الاقتراض، فالولايات المتحدة تبدو قادرة على امتصاص جميع مصادر القروض تاركة غيرها من الحكومات والشركات تعاني من نقص رؤوس الأموال. وستستمر أمريكا في اتباع هذه السياسة إذا لم يدرك المستثمرون الأجانب المشاكل المالية التي نمر فيها. وفي حالة استيقاظ المستثمرين، فإنّ أمريكا لن تجد من يقرضها، كما أنّ الدول والمصادر التمويلية الأخرى لن تقدم على إقراض دولة لا تستطيع سداد ديونها.

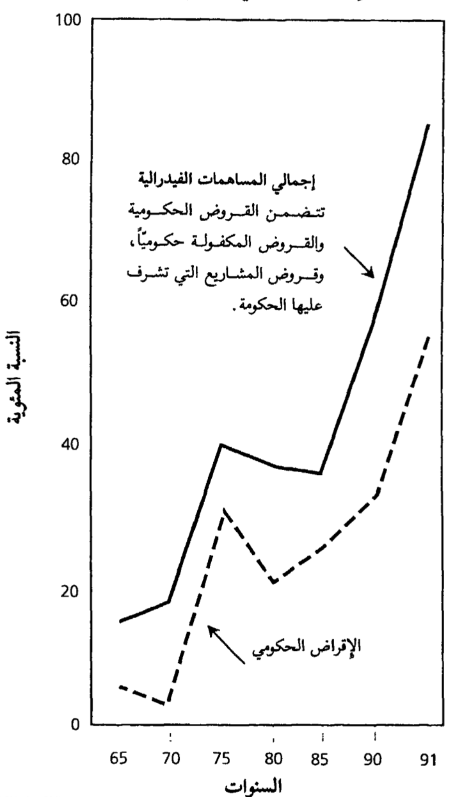
انخفاض معدل النمو الاقتصادي والتأثير على خط سيره المرغوب:

ستؤدي جميع الآثار السلبية السابقة إلى خفض معدلات النمو الاقتصادي، وإلى اتخاذ هذا النمو مسارات سلبية غير مرغوبة، نتيجة اهتمام الشركات والأفراد بالحصول على الأموال وبأيّ طريقة كانت. فإذا تمكنت شركة ما من تحقيق الأرباح عن طريق استغلال أموالها في المضاربات المالية ـ بدلاً من استغلالها في بناء المصانع ـ فإنّها لن تهتم بالعملية الإنتاجية، وستبدأ بتقليل موظفيها، وينطبق هذا المثال على الأفراد الذين يستطيعون تحقيق الأرباح بطرق أسهل وأضمن من الاستثمار في المجال التجاري أو الاقتصادي.

وقد مرت دول أمريكا الجنوبية بهذه المرحلة، عندما أهملت الشركات العملية الإنتاجية، واهتمت بالاستثمار في المجالات الأخرى. وعلينا إدارك أنّ انعدام التوازن والاستقرار الاقتصادي سيخيف الكثير من المستثمرين، وبمعنى آخر، فإنّ البلاد ستفقد نموها الاقتصادي كلية.

انخفاض مستويات المعيشة:

أودّ لفت الانتباه إلى أنّ الرسومات والأرقام المرفقة في هذا الكتاب، ليست عبارة عن مجرد حبر على ورق، بل أنّ لها بالفعل آثاراً خطيرة على المواطنين وعلى أسلوب ونمط حياتهم، وقد بدأت بعض الدلائل بالظهور فعلاً في هذه الأيام. ولا شك أنّ انخفاض معدلات الاستثمار سيؤثر سلبياً على نمط حياة المواطنين؛ ـ فالمكالمات الهاتفية مثلاً ـ وهي مشكلة من بين المئات من المشاكل التي سنواجهها ـ لن تكون سهلة وميسّرة كما هو الحال المألوف. . أثناء وجودنا في هنغاريا، قام أحد باحثينا ـ وبطلب من أحد المدراء الهنغاريين ـ بإجراء مكالمة هاتفية داخل هنغاريا نفسها، وقد اكتشفنا أنه سيكون من الأسهل الاتصال بهذا الرقم فيما لو تمت المحاولة من أمريكا! والسبب يعود إلى عدم تمكن الحكومة ـ التي تعاني من ديون ضخمة ـ من تحديث أنظمة الاتصالات.



معدلات الإنفاق الحكومي من الإعتمادات المحلية
100
80
60
40
20
0
النسبة المئوية
إجمالي المساهمات الفيدرالية
تتضمن القروض الحكومية والقروض المكفولة حكومياً، وقروض المشاريع التي تشرف عليها الحكومة.
الإقراض الحكومي
65
70
75
80
85
90
91
السنوات
SOURCE: OMB

وفي الواقع، فإنّ الديون الضخمة المتزايدة ستؤدي إلى تدمير كل ما قدمناه من خدمات مميزة للطبقة الوسطى، من حيث التعليم والصحة والطرق والإسكان والسيارات والأسواق والمتنزهات ووسائل المواصلات السلكية ووسائل الإعلام والبنوك وغيرها، كما أنّ هذه الأوضاع السيئة ستحرم أمريكا من تقديم يد العون إلى جيرانها وإلى مواطنيها الذين سيتعرضون للمعاناة.

لقد كان باستطاعة أمريكا تحقيق العديد من الإنجازات الضخمة ـ كالقضاء على تدمير البيئة وكنظام ماجليف لسكة الحديد ـ لو أنها لا تدفع فوائد ديون بمعدل (٢٩٣) مليار دولار، وكان بإمكانها أيضاً أن تحسن مستقبل أبنائها الذين بدأوا فعلاً يشعرون أنّ معدلات الديون ستضيع فرصة بناء مستقبل زاهر لهم ولأحفادهم من بعدهم. وبدأوا يعتقدون أنهم لن يعيشوا في ظروف حياتية مماثلة لتلك التي عاصرها آباؤهم، ويعتقدون كذلك أنّ ظروفنا ستكون سيئة في جميع المجالات.

كانت أمريكا هي الدولة الاقتصادية الكبرى الوحيدة التي حققت نمواً اقتصادياً منخفضاً مقارنة مع غيرها من الدول الكبرى اقتصادياً عام ١٩٨٥ م. وقد تخلفت أمريكا من مثيلاتها بمقدار (٢٣٪) وكانت بلادنا أيضاً ـ إضافة إلى دولة أخرى ـ هي الدولة الاقتصادية الكبرى الوحيدة التي تقلص اقتصادها بناءً على أسس الرأسمالية "Per Capita"، وفي عام ١٩٩٠ م، وفي هذا العام أيضاً انخفضت نسبة مالكي المنازل بأكثر من ٤٪، ويبدو جلياً أنّ السنوات القليلة القادمة لن تحمل لنا سوى الشؤم والدماء.

فقدان السيطرة على سياسة الاقتصاد المحلي:

ستفقد الحكومة قدرتها على السيطرة على الإنتاج المحلي في ظل تزايد معدلات العجز والديون. وقد اعتادت حكوماتنا على زيادة النفقات بشكل متعمد ـ في حالة الركود ـ من أجل المساعدة في الخروج من الأوضاع السيئة، لكنّ هذه السياسة لن تنجح هذه المرة. فالنفقات الحكومية تفوق بنسبة (٣٧٪) عن معدل

الإيرادات، وفي حالة زيادة النفقات، فإنّ الاقتصاد سيتضرر بشكل واضح، كما أنّ السياسة المالية ستتأثر سلبياً هي الأخرى، وفي العادة، فإنّ الحكومات تحاول ما أمكن الحفاظ على انخفاض معدل نسبة الفوائد، من أجل إنعاش الاقتصاد والاستثمار، ولكنّ الحكومة تجد نفسها مضطرة إلى اقتراض المزيد من الأموال من أجل ضمان سداد الفوائد والديون الأمر الذي سيؤدي إلى ارتفاع نسبة الفوائد.

وقد عجزت حكومتنا عن استغلال السياسة المالية والنقدية ـ عن طريق زيادة النفقات والضرائب وعن طريق السيطرة على مصادر الأموال ـ في الحفاظ على استقرار الاقتصاد. وإذا استمر هذا الحال، فإنّ على أمريكا أن تأخذ النصح والإرشاد من الدول الأخرى ـ تماماً كما تضطر بعض الدول إلى الانصياع إلى شروط صندوق النقد الدولي، لذا، فإنّ علينا التحرك لإنقاذ اقتصادنا، قبل أن تبادر الجهات التي نقترض منها إلى فرض سياستها علينا. ومع أنّ هذه الجهات لم تقدم بعد على هذه الخطوة ـ بسبب ظهور أمريكا بمظهر القوي الحريص على حماية الديمقراطية في العام ـ إلّا أن كثيراً من هذه الدول ـ وبغض النظر عن تصريحاتها الرسمية ـ تتطلع قدماً إلى الحلول مكان أمريكا في قيادة العالم.

وقد أخذت بعض الدول الحليفة في تقديم النصح لنا قبل ثماني سنوات، وعلقت اليابان على حالة انعدام توازننا التجاري بأنه نتيجة طبيعية للعجز، وعندما نعجز عن دفع حتى الفوائد ـ وهو ما أتوقع حدوثه في عام ١٩٩٥ م ـ فإنّ أمريكا ستخضع لشروط وإرشادات غيرها من الدول. وسيكون حالنا حينها شبيهاً بحال روسيا وأوكرانيا وبولندا، والتي تخضع لشروط قاسية يفرضها عليها البنك الدولي وصندوق النقد الدولي. وقد اضطرت بولندا إلى الخضوع إلى شروط أصعب، عندما جتمعت مع دائنيها في نادي باريس ـ وهي الجهة التي يجتمع فيها الدائنون مع المدينون. ويذكر أنّ نادي باريس للدول الدائنة كان قد أقرض بولندا ما نسبته (٧٠٪) من إجمالي ديونها. وتعاني حكومة بولندا من شروط قاسية تتعلق بحجم موازنة النفقات، وحجم الأموال التي تستطيع اقتراضها، وبمعدل الزيادات التي

تستطيع منحها للموظفين، وبالنسبة المسموحة للمواطنين لتصريف عملة بلادهم.

وتسيطر الحكـومة الإيطالية على (٣٠٪) فقط من موازنتها ـ بعد خصم المبالغ التي تخصص لتسديد الديون ولتقديم المساعدات المحلية، وعلق أحد الاقتصاديين هناك على هذا الوضع قائلاً بأنّ هذه المعدلات تقيد أيدي الحكومة التي لا تستطيع تقليل النفقات بسبب ارتفاع معدلات النفقات المخصصة لتسديد فوائد الديون.

وفيما يتعلق ببرامج المساعدات، فقد أوضح هذا الخبير أنّ إيطاليا تواجه نفس المشكلة التي تعـاني أمـريكا منها، والمتعلقة بعدم القدرة على تقليلها أو إيقافها. وأضـاف يقول إنّ الحاجة إلى الإيرادات تحول دون السيطرة على التضخم ـ إذ أنّ الأسعـار ترتفـع فوراً حال ارتفاع الضرائب من أجل تقليل العجز. وقال الاقتصادي الإيطالي متهكماً: «لا نستطيع فعل شيء سوى الصلاة، وأعتقد أننا سننجح، إذ أنّ الفـاتيكان لا يبعد عن البنك المركزي سوى كيلو مترين اثنين». وأعتقد أن أمريكا ستضطر إلى الصلاة هي الأخرى.

فقدان السيطرة العالمية:

كانت السيطرة العالمية تدين دوماً للدولة القادرة على تقديم الأموال لغيرها، فقد دانت هذه السيطرة لإسبانيا في القرن السادس عشر ولهولندا في القرن السابع عشر ولبريطانيا في القرن التاسع عشر، إلّا أنّ هذه الدول فقدت نفوذها العالمي، عندما أخـذت ديونهـا تتـراكم وكان عليها أن تخضع لشروط الآخرين، سواءً السياسية أو التجارية منها.

وقد أعطت القوة الاقتصادية الهائلة لأمريكا المجال للسيطرة العالمية في معظم عقود القرن العشرين. وكانت قواتنا المسلحة هي الأولى في العالم من حيث التسليح والإعـداد، وكـان باستـطاعتنـا أن نؤثـر على الدول الأخرى بسهولة، وذلك بفضل اقتصـادنـا المتين. ففي عام ١٩٦٢ م، اضـطر الـرئيس السوفييتي خروتشوف إلى

الاستجابة لطلب الرئيس الأمريكي كيندي بخصوص سحب الصواريخ السوفييتية من كوبا. وكان موقف الاتحاد السوفييتي نابعاً من إدراكه للإجراءات التي يمكن لأمريكا اتخاذها من أجل تعزيز طلبها. وقد أخذت أمريكا تسيِّر الأمور كما تريد، لا لشيء إلّا لأنها كانت تستطيع اللجوء إلى القوة العسكرية والسياسية والاقتصادية. ولكنّ الدول الدائنة ستجبرنا على فقدان الكثير من نفوذنا.

في أعقاب الحرب الثانية والحرب الكورية، كانت أمريكا مؤهلة لإعادة بناء اقتصاد دول اليابان وألمانيا وكوريا، وقد أنفقنا مبلغ (١٣) مليار دولار في الفترة ما بين عامي (٤٨ ـ ٥١) لتمويل مشروع واحد فقط، وهو (مشروع مارشال). ولكنّ الأحوال اختلفت في نهاية عام ١٩٩١ م، حيث قدمت أمريكا مبلغ (٤٥٠) مليون دولار فقط على شكل مساعدات لدول أوروبا الشرقية، في حين قدمت ألمانيا الغربية في شهر شباط من نفس العام مبلغ (٦٦) مليار دولار على شكل قروض نقدية واعتمادات مالية. ونظراً لإفلاسنا، فإنّ مساعداتنا المقدمة لتسهيل عملية انتقال الجمهوريات السوفييتية السابقة إلى الاقتصاد الحر كانت ضئيلة، وفيما لو استمر هذا الوضع، فإننا سنخسر الكثير من الامتيازات السياسية والاقتصادية في هذه البلدان. وسيكون من الصعب على مستثمرينا المنافسة في هذه الأسواق التي تنمو بشكل سريع.

تحاول كل من هنغاريا وبولندا بيع الكثير من الشركات والمؤسسات الحكومية إلى الشركات الأجنبية، وقد وضعت بولندا في مخططاتها أن تبيع ما نسبته (٢٥٪ ـ ٣٠٪) من مؤسساتها الحكومية إلى هذه الجهات.

ولم تصل أمريكا إلى هذه المرحلة بعد، ولكنها قد تصلها في المستقبل، عندما يتوقف المستثمرون الأجانب عن شراء ديوننا، ويلجأون إلى بيع جزء كبير من سندات الديون التي يملكونها، وقد يلجأون حينها إلى شراء مصانعنا وشركاتنا، وعندما تصل الأمور إلى هذه المرحلة، فإنّ معظم شركاتنا ستكون مملوكة من قبل أناس يعيشون خارج أمريكا، وستؤول أمريكا إلى دولة عديمة النفوذ، على الرغم من ضخامة عدد سكانها واتساع مساحتها، ولن يكون حالنا أفضل من حال الصين وروسيا.

الفصل الثامن
«عِبَرْ من التاريخ»

لم نكن لنوجه اللوم كله إلى السياسيين، لو كانت أمريكا هي الدولة الأولى في هذا العالم التي تواجه مشاكل العجز والديون الضخمة، ولكنهم ـ أي السياسيين ـ يدركون تماماً النتيجة التي ستؤول إليها أمريكا في ظل استمرار هذه الأوضاع، وقد مرت الكثير من الدول بمراحل مشابهة من ازدياد العجز والديون، كما أنّ مسؤولينا يعرفون أن مصير كل دولة تنفق أكثر مما يرد إلى خزنتها هو الدمار الأكيد، لنرجع قليلاً إلى الوراء ـ وتحديداً إلى العام الذي سقطت فيه روما.

في عهد آخر ثلاثة حكام لروما؛ كاليجولا وكلاوديوس ونيرون ـ نضبت الأموال في الخزينة، بسبب قيام هؤلاء الحكام بصرفها على إقامة الأعياد والاحتفالات وبناء البيوت الفخمة وتشييد المعابد، وعلى رشوة الجيش والحرس الخاص من أجل ضمان ولائهم ولما جفت الأموال قاموا بفرض الضرائب المرتفعة وباستيلاء على أموال الميسورين، كما أنهم قاموا بضرب العملة من جديد. ولكنّ العملة ـ هذه المرة ـ كانت تصنع من الحديد أساساً، ثم يضاف إليها قليل من الذهب أو الفضة.

وكنتيجة لهذه الممارسات الخاطئة مرت البلاد بأزمة حادة من التضخم، ففي القرن الثالث قبل الميلاد ـ وتحديداً في مدة لم تتجاوز الثلاثين عاماً ـ ارتفع سعر القمح بمقدار (١٠٠,٠٠٠٪)، أي أنه لو فرضنا أن ثمن رغيف الخبز كان حينها لا يتجاوز (٢) دولار، فقد أصبح ثمن هذا الرغيف ـ خلال التضخم ـ حوالي (٢٠٠٠) دولار، وقبيل انهيار روما، كان الاقتصاد الروماني قد دمر تماماً، بسبب ارتفاع

الضـرائب. وعانت المدن والقرى هناك من النقص الشديد في الاستثمارات، مما أدى إلى ازدياد الثـورات وحركات الشغب، والناتجة بدورها عن ازدياد فقر السكان وقلة أعدادهم شيئاً فشيئاً.

بعد ثلاثة عشر قرناً، كان على إسبانيا ـ إحدى أقوى الدول حينها ـ أن تعاني من الآثار المترتبة على ازدياد معدلات العجز، قد اضطرت إسبانيا إلى الاقتراض لتغطية تكاليف الحرب والخدمات المدنية ومحاربة الفساد. وبحلول القرن السادس عشر، لم تعد الواردات تغطي سوى نصف النفقات الحكومية، ومرة أخرى، تكرر المشهد ذاته، حيث فقدت العملة قيمتها وبدأ التضخم بالازدياد ودمرت الضرائب المرتفعة اقتصاد الدولة ومواردها الزراعية، وأدى فقر البلاد إلى فقدانها لنفوذها، إذ انكمشت رقعة الامبراطورية إلى حدودها الأصلية.

ولا تقتصر الأمثلة المشابهة على التاريخ القديم، ففي التاريخ الحديث أيضاً ما يتـوجب علينـا النـظر فيه وأخذ العبرة منه، فعقب الحرب الأولى، واجهت كل من ألمانيا والنمسا مشاكل مالية عسيرة جداً بسبب الديون المتراكمة وبسبب التعويضات التي توجب على هاتين الدولتين دفعها إلى الحلفاء. وقد بلغ العجز في موازنة النمسا حوالي (٥٠٪) من إجمـالي النفقات الحكومية ما بين عامي ١٩١٩ م ـ ١٩٢٢ م. واضـطرت الحكـومة إلى بيع ديونها للبنوك المركزية كي تتمكن من تغطية معدلات العجـز، الأمر الذي أدى إلى ازدهار مصادر التمويل بشكل سريع، وكالعادة، فقد كانت ازدياد معـدلات التضخم هي النتيجـة الـطبيعية لهـذا الإجراء، وبلغت هذه المعدلات (٦,٩٩٠٪) في الفترة الواقعة ما بين شهر تشرين أول من عام ١٩٢١ م حتى شهر أيلول من عام ١٩٢٢ م. أي خلال أحد عشر شهراً فقط لا غير.

وانخفضت قيمة العملة بشكل كبير جداً أمام الدولار الأمريكي؛ ففي بداية عام ١٩١٩ م، كان الدولار يساوي (١٧) كراون، . أمّا في نهاية عام ١٩٢٢ م فقد كان الـدولار الـواحـد يساوي (٧١,٠٠٠) كراون، ولمواجهة هذه المشاكل، اضطرت

الحكومة إلى تقليل عدد موظفيها وإلى رفع أسعار البضائع والخدمات الحكومية وإلى زيادة الضرائب وإلى زيادة فعالية نظام جباية الضرائب، وذلك في محاولة منها إلى السيطرة على الاقتصاد وقيمة العملة وإلى إيجاد توازن ما بين النفقات والواردات، وعلى الرغم من فعالية هذه الإجراءات، إلاّ أنّ المواطنين هناك عانوا كثيراً ودفعوا ثمناً باهظاً لأخطاء ليس لهم يد فيها. ولعل ارتفاع معدلات البطالة هو أهم ما كان عليهم تحمله، فخلال عام واحد فقط، تضاعف عدد العاطلين عن العمل عشر مرات، واستمرت الأعداد بالتزايد في الأعوام القليلة اللاحقة.

أمّا في ألمانيا، فقد كان الوضع المالي أسوأ من هذا بكثير، ففي عام ١٩٢٠ م، اضطرت الحكومة إلى اقتراض ما يزيد عن (٦٠٪) من إيراداتها، وارتفعت معدلات العجز إلى ما نسبته (٨٨٪) من إجمالي الواردات في عام ١٩٢٣ م. كما أخذ المسؤولون حينها بطباعة المزيد من أوراق النقد، وطلب من دور الطباعة عدم طباعة أو نشر أي شيء، من أجل التمكن من طباعة المزيد والمزيد من أوراق النقد. وبلغت قيمة الأوراق النقدية المتداولة (٤٩٦) مليار دولار في نهاية عام ١٩٢٣ م، بعد أن كانت قيمتها (٦٧) مليون دولار فقط في بدايات عام ١٩٢١ م!

وفي حين أنّ النمسا واجهت حالات سيئة من التضخم، فقد واجهت ألمانيا أوضاعاً سيئة من التضخم الحاد جداً؛ فقد بلغت الزيادة في الأسعار حوالي (١,٠٢ تريليون) خلال ستة عشر شهراً فقط وذلك من بداية شهر أيلول عام ١٩٢٢ م وحتى شهر تشرين ثاني عام ١٩٢٣ م. فقبل بداية الحرب بقليل، كان سعر رغيف الخبز المصنوع من الشعير حوالي (٠,٢٩) مارك، وارتفع سعره ليصل إلى (١٢٠٠) مارك في صيف عام ١٩٢٣ م، أمّا في نهاية عام ١٩٢٣ م، فقد ارتفع سعره إلى (٤٢٨,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠) مارك. واضطر الألمان إلى حمل سلال مليئة بالنقود من أجل شراء الطعام اللازم لوجبة واحدة فقط.

وكان على الألمان اتباع وسيلتين لا ثالث لهما: الاكتفاء بالصمت ومشاهدة

البلاد وهي تعيش في الفوضى، أو التحرك بشكل سريع للتخلص من التضخم، واختارت الحكومة اللجوء إلى الخيار الثاني، وتعهدت بعدم اتفاق ـ ولو فلس واحد ـ أكثر مما يرد إلى خزنتها. كما أنها استغنت عن خدمات (٢٥٪) من موظفيها. وأخيراً، وبعد معاناة شديدة، استطاعت ألمانيا تحقيق التوازن والاستقرار المالي، ولكنْ بعد أن تركت آثاراً سيئة يصعب على الألمان محوها من الذاكرة، ولا زال المواطنون هناك حساسين جداً تجاه مسألة الديون الحكومية حتى اليوم ـ أي حتى بعد سبعة عشر عاماً من انتهاء مأساتهم. وينص الدستور الألماني حالياً على ضرورة عدم تحقيق أي عجز، إلّا في حالات الاستثمارات الإنتاجية.

وكما يبدو واضحاً، فإنّ على الأمريكيين أخذ العبرة ممن سبقهم في هذه المرحلة، فألمانيا والنمسا ودول جنوب أمريكا ودول أوروبا هي خير مثال على ما يمكن أن تمر به أمريكا في حالة الاستمرار في السياسات الخاطئة التي نتبعها حالياً.

منذ انتهاء الحرب العالمية ولغاية الآن، تعاني دول جنوب أمريكا من مصاعب مالية جمة؛ لقد كان الأمريكيون يضحكون ويستهزؤن من هذه الدول التي أطلقنا عليها ـ تهكماً ـ اسم (دول الموز). أمّا الآن، فإنّ علينا وقف سخريتنا، والتأمل جدياً في أوضاع هذه الدول، كي نستطيع تفادي ما وقعوا فيه:

١ ـ في بوليفيا، وفي عام ١٩٨٥ م، كانت واردات الضرائب تغطي (١٥٪) فقط من إجمالي النفقات الحكومية. وبعد أشهر قليلة جداً، وصل التضخم إلى نسبة كبيرة بلغت (٥٠,٠٠٠٪).

أمّا في الولايات المتحدة، فقد غطت واردات الضرائب (٧٣٪) فقط من إجمالي نفقات الحكومة عام ١٩٩٢ م، ولو أردنا استثناء ضرائب الضمان الاجتماعي، فإنّ نسبة الـ(٧٣٪) ستنخفض إلى (٤٥٪) فقط.

٢ ـ زادت معدلات العجز بنسبة (١١٪) عن إجمالي الإنتاج المحلي

الأرجنتيني في عام ١٩٨٥ م، مما رفع معدل التضخم إلى (٦٧٢٪). عندما تصل أي دولة إلى المرحلة التي تنفق فيها ما يزيد عن إجمالي ناتجها الوطني، فإنّ الأموال التي تقترضها الحكومة ستلتهم جميع مدخرات الدولة، إنْ لم يكن أكثر من ذلك، وسيكون على المسؤولين حينها إمّا الاستمرار في الاقتراض من الأجانب أو طبع الأوراق النقدية ولقد اختارت الأرجنتين اللجوء إلى الحل الثاني.

أمّا في أمريكا، فقد زاد العجز عن الإنتاج المحلي بحوالي (٦,٨٪) في عام ١٩٩٢ م، أي بزيادة (٣٪) عما كان عليه الوضع في عام ١٩٨٩ م. ويتوقع أنْ تصل النسبة إلى (١١٪) عام ١٩٩٥ م ـ وهي ذات النسبة التي وصلتها الأرجنتين.

٣ ـ بلغت نسبة التضخم في البرازيل حوالي (١٠٠٠٪) عام ١٩٨٨ م. وقد بلغت الديون حوالي ثلث إجمالي الإنتاج القومي البرازيلي في الفترة ما بين ١٩٨٥ ـ ١٩٨٨ م. ويتوقع أن تصل نسبة العجز إلى (٣١٪) من إجمالي إنتاج الولايات المتحدة القومي في الفترة ما بين عامي (١٩٩٣ م ـ ١٩٩٥ م).

ويظهر جلياً من خلال الرسوم المرفقة أنّ التضخم الحاد الذي مرت به الدول الثلاث ـ بوليفيا والأرجنتين والبرازيل ـ كانت تسبقه مرحلة من الانحسار أو الانكماش. ويجدر بالذكر هنا إلى أنّ فترات الانحسار هذه كانت تبدأ عند قيام الحكومات الثلاث بتجاوز معدلات القيم الفعلية لممتلكاتها بـ "by plunging real estate values & then spread". وهي نفس المرحلة التي تمر بها أمريكا حالياً.



بلغت نسبة التضخم
(١١,٧٤٩٪) في عام ١٩٨٥

النسبة المئوية

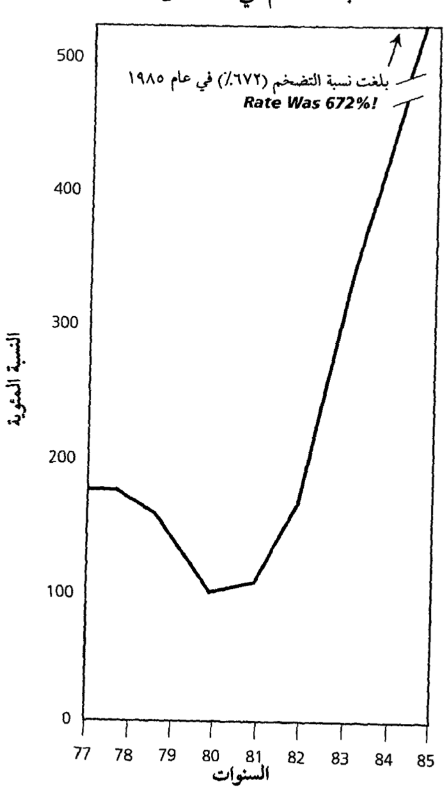
500
400
300
200
100
0

77 78 79 80 81 82 83 84 85

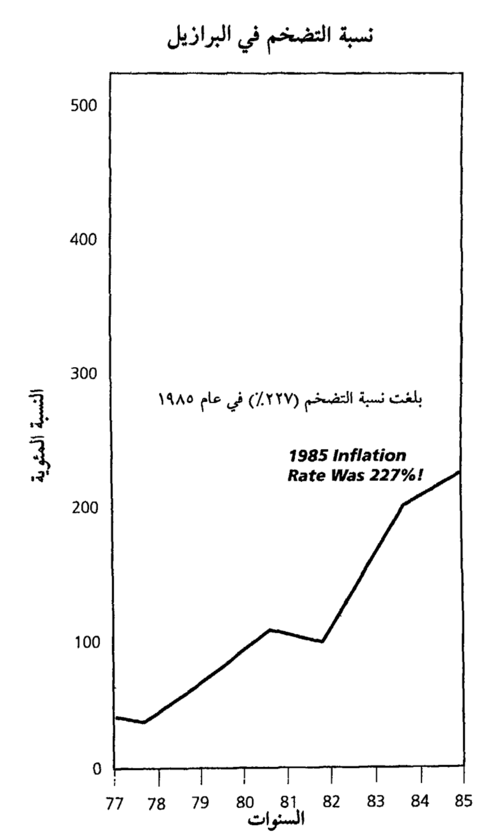
السنوات

SOURCE: International Monetary Fund

نسبة التضخم في الأرجنتين



SOURCE: International Moctary Fund



SOURCE: International Monctary Fund

ولا يدرك الكثيرون أنّ الأرجنتين كانت قوة اقتصادية عالمية في النصف الأول من هذا القرن، بل وأنها كانت في يوم من الأيام تحتل المرتبة الخامسة، كأحدى أكثر دول العالم إنتاجاً، وأمّا في عام ١٩٩٠ م، فقد هبطت إلى المرتبة السبعين، ولم تقم الحكومة بأي إجراءات تذكر من أجل التقليل من نفقاتها. فالبلاد ما زالت تعيش في أجواء الإفراط في الإجراءات البيروقراطية، وما زالت الضرائب مرتفعة. وما زالت الحكومة عاجزة عن استيفاء جميع هذه الضرائب، كما أنّ الفساد لا يزال يتغلغل في أركان الدولة.

وتحتل الأرجنتين المرتبة الثالثة بين الدول النامية من حيث حجم الديون، والتي وصلت معدلاتها إلى (٢ , ٥٥) مليار دولار. ولا تفوق البلاد أية دولة نامية أخرى سوى المكسيك والبرازيل في حجم الديون المترتبة. وعلاوة على ذلك، فإنّ الحكومة تتسم بعدم مقدرتها على السداد، لدرجة أنّها لا تسدد سوى (١٩) سنت نظير كل دولار تقترضه.

وفي الفترة ما بين عامي (١٩٨٣ ـ ١٩٩٠ م)، انخفض الإنتاج المحلي الإجمالي بمعدل (٢٠٪). أمّا التضخم فقد وصل إلى (٤,٩٠٠٪) في عام ١٩٨٩ م، وفي عام ١٩٩٠ م، وصل التضخم إلى نسبة (١,٣٤٠٪) فقط، وذلك نتيجة للإجراءات التي اتبعتها الحكومة. وفي إحدى السنوات، وصل التضخم إلى (٢٠,٠٠٠٪)، وكان الناتج الإجمالي للأرجنتين، قليلاً جداً جداً، حيث بلغ ٢,٢٥٠ دولار للشخص و٢,٥٦٠ دولار للشخص في عامي ١٩٨٩ و١٩٩٠ م على التوالي. وعمدت الحكومة إلى تقليل قيمة عملتها بنسبة ستة أصفار ـ وهو نفس الإجراء الذي قامت به كل من البرازيل وبوليفيا.

وبحلول عام ١٩٩٠ م، وصل الاقتصاد إلى وضع سيء جداً، الأمر الذي دفع المواطنين إلى المطالبة بضرورة التحرك، وفي ربيع ١٩٩١ م، استجاب الرئيس كارلوس منِعم إلى رغبة المواطنين، حيث أصدر عملة جديدة وضيق الحصار على

المتهربين من دفع الضرائب وقلل من حجم القطاع الحكومي وطرح مشروع موازنة معتدلة ومنع الحكومة من إصدار المزيد من أوراق النقد. وكانت النتائج المترتبة على جميع هذه الوسائل مدهشة، فقد انخفضت معدلات العجز من (٥٪) من إجمالي الناتج المحلي عام ١٩٩٠ م، إلى (١,٨٪) فقط عام ١٩٩١ م. وخلال الربع الأول من عام ١٩٩٢ م، استطاعت الحكومة تحقيق فائض مالي ولأول مرة منذ زمن طويل، كما أنّ الاقتصاد حقق نمواً حقيقياً، حيث ارتفع بنسبة (٥٪) عام ١٩٩١ م، ويتوقع أن يصل إلى نسبة (٦٪) في عام ١٩٩٢م.

على الرغم من وجود بعض المشاكل حتى الآن، إلاّ أنّ الأرجنتين قدمت لنا مثالاً على ما يمكن فعله للقضاء على العجز، إذا أُخذت المشاكل بجدية، ومع أنّ هذه الإجراءات سببت بعض المعاناة، إلاّ أنّ معظم الناخبين الأرجنتينيين يدعمها بشدة، لإدراكهم أنّ الحال سيكون أفضل بكثير في المستقبل. ولكن الحقيقة الواضحة هي أن الأرجنتين عانت بشدة حتى وصلت إلى هذه النتائج الإيجابية.

تمتلك البرازيل، ثامن أقوى اقتصاد في العالم. كما أنها تحتل المرتبة السادسة من حيث عدد السكان، والثانية - بعد الولايات المتحدة - من حيث الصادرات الغذائية. علاوة على ذلك فإنها تمتلك جيشاً كبيراً، وتنفق القليل على تصنيع الطائرات. وعلى الرغم من كل هذه المزايا، إلاّ أنها تلعب دوراً دولياً ثانوياً جداً، بسبب العقبات التي أوجدها التضخم المتزايد في طريقها، حيث ارتفعت الأسعار التي حددها الكتيب الخاص بذلك من (١٠٠) في شهر آذار من عام ١٩٨٦ م إلى (٣,٠٤١,٤٠٠) في شهر شباط من عام ١٩٩١ م، قبل أن يتوقف عن هذا الحد - وتحتل البرازيل المرتبة الأولى بين الدول النامية من حيث معدلات الديون والتي تبلغ (١٢٢,٦) مليار دولار. ويحجم المتعاملون بالعملة عن شراء أوراق النقد البرازيلية.

أجلت الحكومة في الماضي دفع أقساط الديون، أمّا في عام ١٩٨٩ م، فقد

علقت هذه العملية بشكل كامل، ويستطيع المشتري شراء سندات الديون نظير دفع (٢٥٪) فقط من قيمتها الإسمية، وعمدت الحكومة البرازيلية إلى تخفيض قيمة العملة بنسبة ستة أصفار خلال السنوات الثلاث الماضية (أي أن الورقة النقدية بقيمة (١,٠٠٠,٠٠٠) أصبحت ـ بعد التخفيض ـ تساوي واحد فقط). ولا يدرك الكثيرون حجم القوة الاقتصادية الحقيقية للبرازيل، والتي كانت ستظهر جلية لو استطاعت الحكومة كبح جماح النفقات المتزايدة.

وفي بداية السبعينات، حققت البرازيل نموا اقتصادياً سريعاً. وكان معدل النمو السنوي يبلغ (٧٪) في الفترة ما بين عامي ١٩٦٥ م ـ ١٩٨٠م. وحققت البلاد معدلات إنتاج قومي تفوق المعدلات التي حققتها دول أوروبا الشرقية مجتمعة. بل وإنّ هذه المعدلات وصلت إلى ضعفي ما تنتجه أوروبا الشرقية بكاملها. وفي عام ١٩٨٩ م، كان الفائض المالي الذي حققته البرازيل يتفوق على جميع دول العالم، باستثناء اليابان وألمانيا. ويتفوق اقتصادها على اقتصاد أمريكا ـ التي تقل بـ (١٥٠) مليون نسمة عن عدد سكان البرازيل. ولكنّ المشكلة الرئيسية تكمن في أنّ الحكومة البرازيلية تفتقد كلية إلى الشجاعة السياسية.

حاول الرئيس فيرناندو كولر دي ميلو اتباع سياسة العلاج بالصدمات ـ فور تسلمه سلطاته عام ١٩٩٠ م ـ حيث صدم مواطنيه بتجميد (٨٠٪) من المدخرات البرازيلية ولمدة ثمانية عشر شهراً، في محاولة منه إلى إيقاف التضخم في النفقات. وعلى الرغم من انخفاض نسبة التضخم من (٦٪) يومياً إلى (صفر٪)، إلّا أنّ البلاد وقعت في مشكلة الركود، مما دفع وزير الاقتصاد إلى الإفراج عن المدخرات الحكومية، ومع أنّ الحكومة كانت تسمح للصحافة بنشر معدلات النفقات ومعدلات تسديد العجز، إلّا أنّ التضخم عاد ليبدأ من جديد، وقد ارتفعت بنسبة (٢,٧٤٠٪) في عام ١٩٩٠ م. واستمر ارتفاع نسب التضخم بمعدل (٢٠٪) شهرياً.

وما لم تنجح الحكومة في السيطرة على النفقات وفي إقناع المواطنين بنجاعة

الإجراءات الإصلاحية، فإنّها لن تخرج من مشاكلها الاقتصادية العسيرة.

أمّا دول أوروبا الشرقية ـ وخاصة بولندا وهنغاريا ـ فقد سعت إلى الدخول في دائرة الاقتصاد العالمي، غير أنّ مشاكل العجز والديون تعيق هذه الدول عن تحقيق مآربها بالسرعة المطلوبة، وبدلاً من إنفاق الأموال في تحسين البنية التحتية والصناعة وفي تعزيز نفوذ الإدارة الفيدرالية وتطوير النظام المالي، فإنّ معظم الإيرادات تكرس لتسديد الديون ولتمويل برامج المساعدات ـ وهو وضع مشابه لما تقوم به الولايات المتحدة حالياً. ويبدو أنّ وضع هنغاريا أفضل من أوضاع دول الكتلة الشرقية السابقة، بسبب إعطاء الحكومة هناك نوعاً من الحرية للأسواق الحرة، وبسبب الاتصال الواسع لهنغاريا مع الدول الغربية، فقد افتتح سوق بودابست المالي في عام ١٩٦٤ م. وسمحت الحكومة بافتتاح بعض الأسواق الحرة في عام ١٩٦٨ م. غير أنّ الديون الأجنبية لهذه الدول أعلى من ديون باقي دول أوروبا. وتبلغ الديون حوالي (٢٠٠٠) دولار لكل مواطن (بلغت النسبة ١,٧٨٣ دولار لكل مواطن في أمريكا). وفي الحقيقة، فإنّ ديون بودابست تساوي (١٠٠٪) من إجمالي إنتاجها المحلي. وقد صرح المسؤولون هناك أكثر من مرة بأنّ الديون هي المشكلة الأولى والرئيسية التي تواجه البلاد، وأكدوا أيضاً أنّ هذه المشكلة هي السبب في إيجاد باقي المشاكل. وعلّق أحد المسؤولين على الوضع بقوله إنّ هنغاريا عاجزة عن استيراد التقنية ورؤوس الأموال اللازمة لتحسين البلاد، نتيجة وجود مشكلة اسمها (الديون).

وأعتقد أنّ الصناعة الأمريكية ستواجه نفس الوضع في المستقبل.

في عام ١٩٩٠ م، قامت بولندا ـ الدولة الأولى التي انسلخت عن الكتلة السوفييتية باستقدام أعداد كبيرة من خبراء التصحيح الاقتصادي للاسترشاد بآرائهم. ولكنّ البلاد لم تستطع حتى الآن الخروج من مشكلة الديون والتي تبلغ (٤٨) مليار دولار ـ أي ما يساوي (٩٠٪) من إجمالي ناتجها المحلي عام ١٩٩١ م. وعلى الرغم من تقليل النفقات، إلاّ أنّ انهيار نظام الضرائب أدى إلى مرور البلاد في أسوأ

موجـة من موجـات العجـز، الأمـر الذي دفع الحكومة إلى الاستعانة بدور الطبع، ونتيجـة لذلك، تضاعفت الأسعار أكثر من مرتين عام ١٩٩١ م، وأعلن المواطنون ورجال الأعمال إفلاسهم. ويتقاضى الموظف البولندي راتباً شهرياً بحدود (٢٠٠) دولار، غير أنّ هذا الراتب يصرف في دفع الإيجارات وشراء الطعام.

وتستـطيع الـولايات المتحـدة أخذ العبرة من دول غرب أوروبا أيضاً. فإيطاليا ـ مثلاً ـ لا تسبق الولايات المتحدة في دخولها للكارثة إلّا بمقدار ضئيل. وتعاني روما الآن من أسوأ عجز تشهده ميزانية أي دولة غربية. وفي نهاية عام ١٩٩٠ م، بلغت الديون أكثر من (١٠٠٪) من إجمالي الإنتاج المحلي، مقارنة مع (٦٠٪) في عام ١٩٨٠ م. (ويجـدر بالـذكـر أنّ العجـز الذي وصلته أمريكا ارتفع من (٣٤٪) من إجمالي إنتاجنا المحلي عام ١٩٨٠ م إلى (٥٩٪) عام ١٩٩٠ م، ويتوقع له أن يصل إلى (٧٠٪) عام ١٩٩٢ م و(١٠٠٪) عام ١٩٩٦ م). وبلغت المبالغ التي اقترضتها إيطاليا عام ١٩٩٠ م أكثر من نصف ما اقترضته دول المجموعة الأوروبية بكاملها. (أمّا أمريكا، فقد اقترضت عام ١٩٩٠ م ثلاثة أضعاف ما اقترضته إيطاليا).

ويبـدو واضحاً أنّ مشكلة إيطاليا أسهل بكثير من مشكلة أمريكا، فإذا استثنينا فوائـد الـديون، فإنّ العجـز سيبلغ صفـر٪. أمّا في أمريكا، فحتى لو استثنينا هذه الفوائد، فإنّ العجز سيبلغ (١٠٠) مليار دولار. ومع أنّ إيطاليا بذلت جهوداً ضخمة للتقليل من النفقـات، إلّا أنهـا تدفـع فوائـد ضخمة نظير الديون الهائلة المتراكمة عليها، الأمر الذي يساعد العجز والديون على التراكم والازدياد، وهو نفس المشهد الذي سيمر فيه اقتصادنا.

وقـد تركت معـدلات العجـز آثـارهـا الـواضحـة على الـرغم من ارتفاع نسبة التضخم. فقد قلت مصادر رؤوس الأموال وزادت البطالة بشكل مخيف وقلت نسبة الفـوائـد. كمـا أنّ مستـويات المعيشـة تأثرت بشكل واضح. ويعتقد الكثيرون أنّ الأجيال القادمة ستتحمل الأعباء الثقيلة الناتجة عن معدلات الإنفاق الحالية.

يعتقد الكثيرون أنّ أمريكا لن تعاني ما عانته بريطانيا في السنوات الاثنتي عشرة الماضية، فيما لو كانت واشنطن محظوظة في الخروج من مشاكل العجز والديون. قبل أكثر من عقد واحد، كان الاقتصاد البريطاني سيئاً جداً، ولكنه لم يصل إلى مرحلة الانهيار، واضطرت بريطانيا ـ والتي كانت دولة عظمى فيما مضى ـ إلى الاستعانة بصندوق النقد الدولي عام ١٩٧٦ م، مما شكل إحراجاً لها، ولمكانتها. وفي عام ١٩٧٩ م، اختيرت مارغريت تاتشر كرئيسة للوزراء، وكان عليها أن تخلص البلاد من أزمتها، وقد بلغت نسبة التضخم في العام الذي تولت فيه تاتشر مهامها حوالي (١٤٪). وركزت رئيسة الوزراء على ضرورة اتباع سياسة مالية محافظة وعلى ضرورة تقليل الضرائب وتقليل حجم القطاع العام. أما المهمة الصعبة التي كان عليها اتباعها فهي ضرورة إقناع البريطانيين بأنّ مصادر الحكومة محدودة، ولا تستطيع تلبية جميع المتطلبات.

وخلال فترة حكمها، قللت تاتشر الفرق بين الطلب والعرض، وفي عام ١٩٨٠ م، قامت بالاستغناء عن (١٠٠,٠٠٠٠) من الموظفين المدنيين، وقللت الضرائب بنسبة (٣٪). وفي سنة ١٩٨٤ م، واجهت إضراب عمال الفحم بكل صلابة، ورفضت زيادة الرواتب ـ والتي وقفت في الماضي كحجر عثرة أمام الاقتصاد. ولجأت كذلك إلى بيع الكثير من الشركات الحكومية إلى القطاع الخاص، إذ باعت شركة الفضاء البريطانية وشركة الخطوط الجوية البريطانية وشركة بتروليوم. وأدت عملية البيع هذه إلى تحويل (٨٠٠,٠٠٠) وظيفة على حساب القطاع الخاص، بعد أن كانت مسؤوليتها تقع على عاتق الحكومة.

ويمكن القول إن تاتشر قامت بما هو ضروري لإعادة إحياء الاقتصاد البريطاني ومساعدته في أخذ مكانته الطبيعية. وخلال فترة ولايتها كرئيسة للوزراء، انخفض معدل العجز من (١٨,١) مليار دولار إلى الصفر، بل وحققت بريطانيا فائضاً مالياً بلغ (٥,٩) مليار. واستغلت تاتشر الفائض النقدي في تسديد (٤٧,٧) مليار دولار

من الديون البريطانية، حيث نقصت نسبتها من (٥١٪) من إجمالي الإنتاج المحلي عام ١٩٧٩ م إلى ٢٧٪ عام ١٩٩٠ م. وكان هذا الإجراء كفيلاً بإنقاذ بريطانيا من الكارثة.

وكما يحدث عادة لأي قائد صارم، فقد واجهت تاتشر معارضة من بعض المسؤولين ومن بعض أعضاء وزارتها. . وتم إبلاغ هؤلاء بضرورة العيش بما تسمح به ظروف الدولة. ومع ذلك، فقد دفعت تاتشر ببريطانيا إلى طليعة الدول مرة أخرى. ففي الفترة ما بين عامي ١٩٨٣ م و١٩٩٠ م تضاعف إجمالي الإنتاج المحلي البريطاني مرتين عما كان عليه في الفترة ما بين عامي ١٩٧٣ م و١٩٨٢ م. وكان معدل الإنتاج المحلي لكل فرد يفوق المعدل الذي حققته الدول الصناعية بمقدار الربع. وانخفضت البطالة من (١١٪) في بدايات الثمانينات إلى (٦٪) عام ١٩٩٠ م. وأوجدت الحكومة ثلاثة ملايين فرصة عمل في الفترة ما بين عامي ١٩٨٤ م و١٩٩٠ م، وحققت بذلك رقماً يفوق بكثير ما حققته الدول الأوروبية الأخرى. ويجدر بالذكر هنا أنّ اليابان هي الدولة الوحيدة التي فاقت بريطانيا من حيث النمو الإنتاجي لقطاع العمال خلال عقد الثمانينات.

وقد ذكرت صحيفة الـ (فايننشال تايمز) "Financial Times" في مقال لها [للوقوف على ما قدمته تاتشر لبريطانيا أثناء توليها رئاسة الوزراء]: «لقد أنقذت تاتشر اقتصاد المملكة المتحدة من موجة السخرية التي كانت توجه ضده عند مقارنته باقتصاد باقي دول غرب أوروبا».

أما في الولايات المتحدة، فإننا حتى الآن لم نعثر على من يتحمل المسؤولية كما حملتها تاتشر.

القسم الثاني
تفادي الكارثة

يبرز من وسط هذه الخضم االهائل من المشاكل حقيقة واحدة لا نستطيع إغفالها، وهي أنّ ما سنتخذه من الإجراءات الآن سيحدد مصير بلادنا مستقبلاً - سواءً كأفراد أو كشعب، وأصبح الوقت المتاح لنا ضيقاً جداً. لذا، فعلينا التصرف بسرعة وبفعالية، وعلينا إجراء تغييرات جذرية وحاسمة لإنقاذ أمريكا.

ولكي نتمكن من تفادي الكارثة فإنّ على الأمريكيين جميعهم أنّ يتكاتفوا لتحقيق هذا الهدف، وفوراً.

الفصل التاسع
«العلاج»

يمكن تشبيه وضع أمريكا الحالي بوضع المريض الذي يرقد في غرفة العمليات كي يتم إنقاذه من أخطار الجروح التي تنزف الكثير من دمه، وبدلاً من التحرك لإنقاذه، فإنّ الفريق الطبي منهمك في تقليم أظافر قدميه، ولا تختلف أمريكا عن هذا المثال، فهي تحتاج إلى من ينقذها من الأخطار المترتبة على العجز الذي يمتص الكثير من الدولارات، وبدلاً من إنقاذها، يقوم الرئيس والكونغرس بمناقشة الأمور التافهة.

ولا شك في أنّ الوقت قد فات لإجراء عملية عاجلة للبلاد، فالطبقة الوسطى تتجه بشدة نحو الطبقة الفقيرة، والتضخم آخذ في الانتشار. أمّا الاقتصاد، فإنّه يضعف يوماً بعد آخر، في حين أنّ القطاع الصناعي يتراجع شيئاً فشيئاً، وما لم نتحرك فوراً لإنقاذ ما يمكن إنقاذه، فإنّ أمريكا ـ ومواطنيها بالطبع ـ ستعيش في أوضاع اقتصادية صعبة بعد ثلاث سنوات من الآن. وسنضطر إلى استجداء الطعام من غيرنا، تماماً كما استجدت دول الاتحاد السوفييتي للحصول على مساعداتنا، وستكون أبوابنا مفتوحة أمام حملات الاستكشاف والتقصي، وسنعتمد على صدقات الجهات الأجنبية. وبمعنى آخر، فإنّ الولايات المتحدة ـ تماماً كما حدث للاتحاد السوفييتي ـ ستصبح شبحاً لما كان يسمى بالقوة العظمى سابقاً.

وآمل من كل قلبي ألّا نضطر إلى الوقوف في طوابير طويلة أمام المخابز، وألّا نتضرع إلى البنوك والحكومات الأجنبية، وألّا تفقد البلاد استقلالها ومركزها

العالمي. كما أرجو ألّا نعاني من العار الذي سنجلبه على أنفسنا وبأنفسنا، ولا شك أنّ الأوضاع الحالية أثبتت خطأ الأصوات المجاهرة بأزلية دوام أمريكا ومجدها وعظمتها.

وما لم نعلن الحرب فوراً، فإننا هالكون لا محالة، ولست أقصد هنا الحرب العسكرية، فالخطر الذي يتهددنا ليس دولياً، بل هو خطر داخلي. فالحرب يجب أن تكون حرباً مالية تقينا من شرور أنفسنا. وعلينا الإسراع في شن هذه الحرب، لأننا أوشكنا على خسارة المعركة ـ حتى إنْ لم تبدأ بعد، وتأتي المعركة ضد العجز على رأس الأولويات التي يجب اتباعها. فعلينا بذل كل الجهود الممكنة والعاجلة لتقليل معدلات العجز إلى الصفر، وبعد أن ننجح في تحقيق هذا الهدف، علينا التحرك لمحاربة الديون ـ تلك المشكلة التي يتناسها الجميع.

ويتوجب علينا كذلك تسليم القيادة إلى رئيس الولايات المتحدة، وتقديم كل الدعم الممكن للخبراء الذين يديرون معركتنا الاقتصادية، كما يتوجب على الكونغرس غض النظر عن المواضيع الأخرى ـ وأهمها التسليح والدعم العسكري. ويجب أن ندرك أنّ هذه الحرب تختلف كثيراً عن جميع الحروب الاقتصادية التي خضناها من قبل. فالحرب هذه المرة ستكون قاسية، لذا، فعلينا أن ننظم صفوفنا جيداً.

وباختصار، فأمريكا بحاجة إلى مركز قيادة موحد سياسياً، وإلى تضحية المواطنين ودعمهم المستمر، وإلى جيش من الخبراء القادرين على إدارة دفة المعركة.

وتقع مهمة توعية المواطنين بأولوية خوض هذه المعركة على عاتق رئيس البلاد، بصفته قائد البلاد والمسؤول الأوّل فيها، ويتوجب عليه إقناع الشعب بأنّ مشاكل العجز والديون هما أهم ما يجب حله في هذه المرحلة، كما أنه يجب أن يقنع مواطنيه بأنّ المشاكل الأخرى لن تحل ما لم نتخلص من هاتين المعضلتين.

وبعـد ذلـك، على الـرئيس أن ينتقـل إلى مرحلة حشد المؤيدين، وإيقاد نار الحماس في قلوبهم، ثمّ عليه البدء بشن الحرب وبكل ثقة ومسؤولية، ويتوجب على الـرئيس أن يحصـل على تعهـدات أعضـاء مجلسي الكـونغرس بدعمه، وبتناسي الخلافات السياسية والعسكرية ولو بشكل مؤقت.

أمّا نحن الناخبين، فعلينا أن نشعر السلطتين التنفيذية والتشريعية بأننا لن نطيق الصبر على هذه الأوضاع السيئة، وأننا نؤيد خوض المعركة بكل قوة، ويتوجب علينا كذلـك التعهـد بإعادة انتخاب المسؤولين المؤيدين للحرب، كما أنّ علينا التعهد بعـدم انتخـاب من لا يؤيد الحـرب من المسؤولين، وعلينـا كذلك الحصول على تعهـدات المسؤولين بالاستمـرار في شنّ المعـركة حتى يتحقق النصر لنا، وتجدر الإشـارة هنـا إلى أنّ المواطنين ملزمون هم أيضاً بالاستمرار في التضحية والتحمل لحين تحقيق النصـر، ويجب أن يدرك المسؤولـون أنّ الحرب يجب ألّا تنتهي إلّا بانتصارنا، لأنّ المواطنين ليسوا على استعداد للتضحية مقابل حرب لا فائدة منها.

ومـا لـم تلتزم الحكومة بتعهداتها، فإنّها ستفقد مصداقيتها لدى مواطنيها، وهو الأمر الذي حصل في البرازيل، فالمواطنون هناك لم يعودوا يؤمنون بوعود الحكومة، والتي كانت قد قدمت ثمـاني خطط تهـدف إلى إعادة التوازن المالي. وفي العقد المـاضي، قامت حكـومتهم بتغيير العملة خمس مرات وجمدت الرواتب والأسعار خمس مرات وحـددت الأسعـار أكثـر من أربـع وخمسين مرة وأصدرت تسعة عشر مرسوماً حكومياً بخصوص الأزمة المالية وغيرت أسعار الصرف الرسمية ثماني عشرة مرة. وقد أدت هذه الإجراءات كلها إلى دفع البرازيليين لتسمية عاصمة البلاد باسم (جزيرة الأوهام)، وما زالت حكومتهم عاجزة حتى الآن عن السيطرة على التضخم.

أمّا هنغاريا، فقد التزمت بوعودها المتعلقة بتسديد فوائد ديونها الخارجية، مما ساعد على جذب الاستثمارات الأجنبية بشكل فاق جميع الأموال المستثمرة في دول الكتلة الشرقية سابقاً مجتمعة ـ باستثناء ألمانيا الشرقية. كما وقدمت مارغريت تاتشر

مثالاً ناجحاً آخر، إذ أوضحت الخطوات التي ستنتهجها. وسارت بحزم وثقة نحو تحقيق أهدافها. وقد أدى ذلك إلى كسب تأييد الأغلبية الساحقة من القوى الاقتصادية ودعم كافة القطاعات الشعبية.

ولكي تتمكن حكومتنا من خوض معركة ناجحة ضد العجز والديون، فإنّ عليها اتباع الخطوات التالية:

أولًا: كسب ثقة المواطنين:

لن تستطيع أي حكومة أن توحد صفوفها ما لم تثبت مصداقيتها وما لم يقتنع مواطنوها بهذه المصداقية، لذا، فعلينا التخلص من الأكاذيب والأوهام، ويجب على حكومتنا الإدارية وحكومتنا التشريعية الكف عن الترويج لهذه الحيل، ويتوجب على قادتنا أن يشرحوا الوضع الحقيقي ـ وبكافة تفصيلاته المأساوية ـ للمواطنين، وباختصار، فإنّ على حكومتنا أن تجرّب اتباع سياسة الصدق، ولن نستطيع القتال ما لم نعرف كنه الشيء الذي يواجهنا. ونختتم القول بالإشارة إلى إدراك الأمريكيين بأن هناك شيئاً خاطئاً يجري حولهم، وإلى الغضب الذي ينتابهم جراء ذلك.

ثانياً: تعيين أحد جنرالات الاقتصاد ليدير سير المعركة:

يتوجب على الرئيس المدعوم من كافة القطاعات أن يختار خبيراً اقتصادياً بارزاً ليدير دفة المعركة وليجند أعداداً كبيرة جداً من خبراء تقليل النفقات والقادرين على القضاء على العجز. وأقترحُ تعيين بيتر جريس ـ الذي يتمتع بخبرة سابقة وبقدرات نادرة ـ في هذا المنصب. ويتعين على الخبراء أن يكونوا ممن أمضوا فترات طويلة في محاربة النفقات المرتفعة وارتفاع التكاليف ـ سواءً أكانوا مديري شركات محاسبة واستشارة أو أفراد مؤهلين لذلك. كما يتوجب على جنرال المعركة أن يوجه الرجال والنساء نحو مساعدة من يفشل من زملائهم خلال سير العمليات، ويتوجب عليه كذلك اختيار الأفراد القادرين على إنقاذ البلاد من الإفلاس، نتيجة خبراتهم الطويلة

في العمـل على إنقاذ الشركات المفلسة أو التي توشك على إشهار الإفلاس، ولا يتوجب على جميع أفراد هذا الجيش أن يكتفوا بإعطاء النصح والإرشاد، بل عليهم تحديد مواقع الضعف وتحصينها بأيديهم وفوراً.

ويتعين على أصحـاب العمل أن يدفعوا مرتبات خبرائهم وعمالهم المنخرطين في الجيش طيلة مدة الحرب، ويتوقع أن يصل عدد أفراد جيشنا لهذه المعركة ما بين ألف وألف وخمسمـائـة خبير ممن يعملون لتحقيق المصلحـة العامة فقط. ويجب تقسيم هذا الجيش إلى عدة وحدات، بحيث تناط إلى كل وحدة منها مهمة محاربة النفقات غير الضرورية في أحد القطاعات الحكومية. ولو افترضنا أنّ الجيش سيقسم إلى خمسين وحدة، فإنّ على كل وحدة أنّ تضع في نصب عينيها توفير (١٠) مليارات دولارات على الأقل خلال العام الواحد. وفيما لو حالفنا الحظ، فلن تستمر المعركة سوى ثلاث سنـوات، يتم بعـدها تسريح أفراد الجيش، باستثناء فرقة صغيرة تبقى لمراقبة الأوضاع وللتحذير في حالة ملاحظتها لأي ارتفاع جديد في معدلات العجز.

ثالثاً: تشكيل خزينة لتمويل الحرب ضد النفقات:

يجب تشكيل خزينة تمول الحرب ضد النفقات على غرار الخزينة التي تشكل لتمـويل نفقات الحروب العسكرية. ويجب تشكيل هيئة تشرف على هذه الخزنة. وتتكون هذه الهيئة من رئيس البلاد ومن قادة مجلسي الكونغرس الأكفاء ـ شريطة أن يكـونوا من أعضاء الحزبين الرئيسيين، ومن مدير ديوان دائرة المحاسبة الأمريكية. ويتعين على هذه الهيئـة أن تضـع خططاً استراتيجية شاملة وأن تدعم قائد الجيش وبكافة الوسائل، كما أنّ عليها أن تصدر أي قرار قد يساعد على تسهيل مهمة قادة الحرب. وباختصار، فإنّ علينا اتباع نفس الإجراءات التي اتبعها هاج كاري، حاكم ولاية نيويورك، عندما أوشكت ولايته على الإفلاس عام ١٩٧٥ م.

ومن جهـة أخـرى، فيتـوجب على هذه الهيئة محاربة الجهات والأفراد الذين

يعـارضـون قيام المعـركـة ضد النفقـات والديون خوفاً من فقدان نفوذهم أو بعض مصالحهم. ويتوجب على أعضاء الهيئة أيضاً أن يرسخوا في نفوس المواطنين قناعة أنّ هناك حرباً أعظم من الحرب ضد التكاليف. ويتحتم علينا خوض هذه المعركة والانتصار فيها. ويتوجب كذلك إفهام المشككين والمعارضين أنّ البرامج التي سيتم تقليل مخصصاتها ستخضع لنظام تحليل فوائد التكلفة.

وسيتم بنـاءً على هذا النظام الاستمرار في دعم المشاريع التي تفوق أرباحها تكلفتها. أمّا تلك التي لا تجني من الأرباح بمقدار ما ينفق عليها فإنه يجب تقليلها أو إلغاؤها.

ويجدر بالذكر أنّ المواطنين والشركات أُجبرت على اتباع جميع هذه الأساليب قبـل مدة. فالشركات ـ مثلاً ـ اضطرت إلى تقليل نشاطاتها وزيادة فعاليتها في ظل انخفاض معدلات الإيرادات المالية. كما أخذ الأفراد ـ نتيجة للكساد ـ بإعادة النظر في عادتهم الاستهلاكية وبتقنين معدلات إنفاقهم. ويبدو جلياً أنّ الحكومة تستطيع القيام بما يقوم به الأفراد والشركات.

رابعاً: وضع أهداف استراتيجية:

ذكرنا فيما مضى بأنّ قائد الجيش سيقسم جيشه إلى وحدات. وذكرنا أيضاً أنّ كل وحدة ستحارب في أحد القطاعات، ولا بدّ أن تعمل كل فرقة أو وحدة لتحقيق هدف معين يتم تحقيقـه من خلال عملهـا في هذا القـطاع، ويتحتم على الرئيس وأعضاء حكومته أن يحددوا الهدف الرئيسي المتوخى من وراء شن هذه الحرب، ولا شك أنّ الهدف واضح تماماً، ويتمثل في تقليل نفقات الحكومة ـ بما فيها تلك التي تدفع لتسديد ديون الفوائد ـ إلى معدلات تتوازى ومعدلات الواردات الحكومية لعام ١٩٩٢ م. وبعد تحقيق هذه الخطوة، علينا الانتقال إلى الخطوة التالية المتمثلة في تجميد معـدلات النفقات عن هذا الحد إلى حين تسديد الديون المستحقة علينا. وللوصـول إلى المـرحلة الأولى، فعلينـا أن نقلل معدلات الإنفاق الحكومي بنسبة

(٢٧٪). (يوضح الرسم المرافق الفروق الموجودة بين الواردات والإيرادات). ويستطيع أي خبير في خفض التكلفة أن يدرك مدى إمكانية تحقيق هذا الهدف.

وعلى أي حال، فإنّ فوائد الديون هي القطاع الوحيد في الموازنة الذي لا نستطيع تخفيضه خوفاً من الفشل الذي ـ حسب اعتقادي ـ يدركه كلّ منا. وتستهلك هذه الفوائد ما نسبته (٢٠٪) من إجمالي الموازنة العامة. لذا، فلا نستطيع إجراء التخفيضات إلاّ في نسبة الـ (٨٠٪) المتبقية. وبمعنى آخر، فإننا نستطيع إجراء هذه التخفيضات على (٧) دولارات فقط من أصل (١٠) دولار.

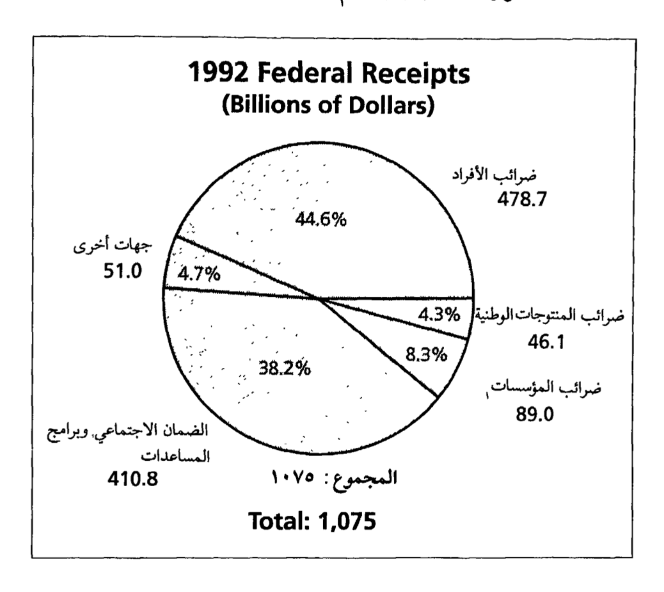
وعلينا إدراك حقيقة أنّ إجراء التخفيضات ستكون أسهل في بعض القطاعات منها في البعض الآخر، كما أنّ علينا إدراك أنّ السيطرة على الأموال المهدورة ستكون ذات نواحٍ إيجابية، ولكن ـ وحتى تعم الفائدة ـ فإنّ علينا إجراء التخفيضات في برامج المساعدات وفي برامج الدفاع. ويتعين على المسؤولين في هذه القطاعين أن يلتزموا بما تلتزم به القطاعات الأخرى.

خامساً: إجراء بعض الإصلاحات قبل خوض المعركة:

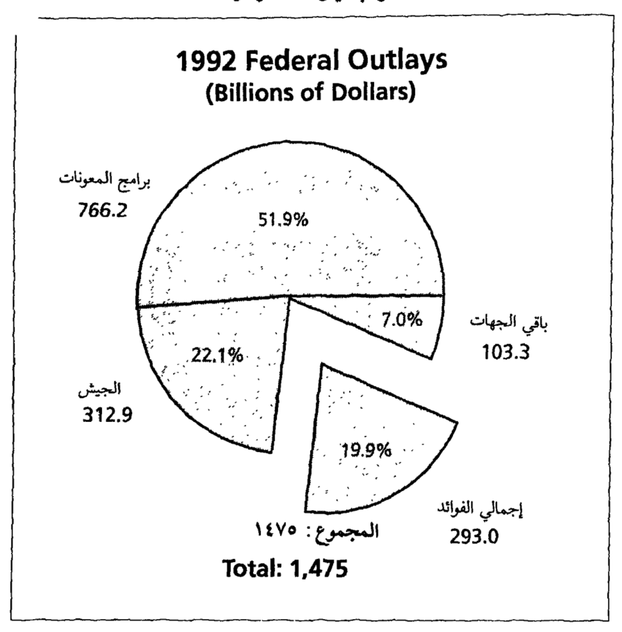
سيتعسر على قادة الجيش أن يقللوا من النفقات ما لم يغيروا من بعض الإجراءات الحكومية، وإلاّ فإنّ المشكلة نفسها لن تلبث وأن تعاود الانتشار وبشكل سريع هذه المرة.

وتتمثل الخطوة الأولى في إزالة الحواجز الموجودة بين المواطنين الحكوميين والمسؤولين التنفيذيين، وهو الأمر الذي أخذت الشركات في اتباعه. وبمعنى آخر، فإنّ على قادة الجيش أن يقللوا من أولئك الذي يحملون الألقاب الطنانة، ويتجولون في أروقة البيت الأبيض بلا داعٍ لوجودهم هناك. كما أن عليهم تقليل أعداد اللجان البرلمانية الرئيسية والفرعية على حدّ سواء. كما أنّ على قادة الجيش أن يساعدوا في بناء نظام حكومي جديد يمكن الحكومة من زيادة سرعة وفعالية التفاعل مع مواطنيها وموظفيها.

معدلات الواردات الفيدرالية لعام ١٩٩٢ مقدرة بمليارات الدولارات



معدلات النفقات الحكومية لعام ١٩٩٢
مقدرة بمليارات الدولارات



SOURCE: OMB

* علينا ألّا نتوقف فور النجاح في تقليل معدلات العجز؛ بل يجب التحرك فوراً للمرحلة الثانية المتجسدة في محاربة ديون حكومتنا، خوفاً من أن تؤدي الفوائد المرتفعة المفروضة على هذه الديون إلى إحياء المشكلة من جديد. وعلينا أن ندرك أن أمريكا لن تستطيع الاستمرار في تحمل أعباء الديون كما استطاعت بريطانيا من قبل، والتي تمكنت ـ خلال حكم مارغريت تاتشر ـ من خفض معدلات الديون من (٥١٪) من إجمالي الناتج المحلي عام ١٩٧٩ م إلى (٢٧٪) عام ١٩٩٠ م.

* ستصل ديوننا إلى (٥) تريليون دولار بحلول عام ١٩٩٣ م، حتى لو استمررنا في محاربة العجز لمدة اثني عشر أو ثمانية عشر شهراً. وستبلغ قيمة المبالغ المترتبة على فوائد هذا الدين حوالي (٤٣٢) مليار دولار، على افتراض أنّ الفوائد لن ترتفع ـ وهو أمر مشكوك فيه. وسيمثل هذا المبلغ ما نسبته (٤٠٪) من إجمالي الإيرادات الحكومية المتوقعة عام ١٩٩٣ م، وستكون هذه النسبة أعلى من النسب التي اعتدنا على دفعها.

وفي حالة تضاعف نسبة الفوائد ـ وهو أمر متوقع ـ فسنجد أنفسنا شبه عاجزين عن الوفاء بمستحقات الديون والحفاظ على التوازن بين النفقات والإيرادات في آن واحد. وكلما أسرعنا بالقضاء على مشكلة الديون، كلما قلت الآثار السلبية للفوائد المترتبة عليها.

وفي حالة زيادة معدلات المقبوضات الحكومية من (١,٠٧٥) تريليون دولار لعام ١٩٩٢ م إلى (١,٤٢٧) تريليون دولار لعام ١٩٩٦ م، فستتمكن الولايات المتحدة من تسديد (٤) تريليون دولار من إجمالي ديونها بحلول عام (٢٠٠٣ م). وحتى نصل إلى هذا الإنجاز، فإنّ علينا الحفاظ على التوازن بين الإيرادات والنفقات من جهة، وتسخير ما يفيض من الأموال ـ بعد خصم مخصصات النفقات ـ في تسديد ديوننا. من جهة أخرى ونستطيع إرجاء تحقيق إنجازنا إلى ما بعد عام (٢٠٠٣ م) فهذا التاريخ ليس ثابتاً أو نهائياً بسبب إمكانية ارتفاع نسب الفوائد. لذا،

فقد نضطر إلى تسخير ما يفيض من الأموال في سداد فوائد الديون أيضاً.

وبـاختصـار، فإنّ علينـا تقليل النفقـات، وتجميدهـا لتتـوازن مع إجمـالي المقبـوضـات الحكومية لعام ١٩٩٢ م، وتسخير فائض الأموال في سداد الديون، ويتحتم علينا ألا نستثني أي قطاع حكومي من هذين الإجراءين، وإلاّ خسرنا المعركة.

وهنـاك إجـراءان آخـران قد يسـاعدان أيضاً في تحقيق الهدف المتوخى. أمّا أولهما، فهو تحويل بعض القطاعات الحكومية إلى القطاع الخاص. ويتمثل ثانيهما في تعاقد الحكومة مع جهات غير حكومية لتتولى مسؤولية تقديم العديد من الخدمات التي كانت تقدمها الإدارة لمواطنيها ولقطاعاتها. ويجب أن يتم هذا التعاقد بناءً على أسس تنافسية محددة.

أمّـا بخصوص الإجراء الأول، فإنّ الحكومة ستتمكن من زيادة الأموال الواردة إليهـا عن طريق الضـرائب المفروضة على مبيعات القطاع الخاص ـ وهو ما اتبعته مارغريت تاتشر من قبل.

كمـا أنّ الحكـومة ـ بهذا الإجراء ـ ستتخلص من تبعات الخسائر لو حدثت. وتكمن صعوبة تطبيق هذا الإجراء في التخلص من القوانين الكثيرة التي تعيق هذه العملية. وستكـون مهمـة اختيار الشـركـات التي سيتم بيعهـا للقطاع الخاص من مسؤوليات قادة الجيش.

ويخصـوص الإجـراء الثـاني، فإنّ بيع الخـدمات إلى القطاع الخاص سيزيد فعـاليتهـا. فالشركة الخاصة ستدير نظام التأمين الاجتماعي بشكل قد يفوق كفاءة الحكـومـة. وعـلاوة على ذلـك، فإنّ الأربـاح التي ستحصل عليها هذه الشركات ستستثمر في مشاريع إنتاجية، بدلاً من استثمارها في الضمانات الحكومية.

ويجـدر بالـذكر أنّ حاكم ولاية ديلاوير السابق، بيتي دوبونت، كان قد اقترح

نفس المبدأ في عام ١٩٨٨ م. ولا شك أنّ استثمار الأموال في مشاريع إنتاجية سيعود بفائدة أكبر من استثمارها في سندات الحكومة. وبمقدار أهمية اتباع الوسائل السابقة جميعها، فإنّ على الحكومة توخي الحذر في بعض المسائل الأخرى. ومنها:

أولاً: عدم اللجوء إلى زيادة الضرائب:

غالباً ما فشلت الحكومة في اقتلاع مشكلة العجز من جذورها بسبب لجوئها إلى خيار رفع الضرائب، مما يؤثر على تقليل معدل النفقات، ولا يقتصر تأثير الضرائب المرتفعة على إعاقة النمو الاقتصادي وحسب، بل ويتعداه لينتقل إلى إيجاد مشاكل جديدة في وجه الحكومة، وتتعلق هذه المشاكل ـ والتي واجهناها فعلاً في الثمانينات ـ بإيجاد الطرق المناسبة لإنفاق هذه الزيادة في الواردات. وقد رأينا مثالاً لهذه الأوضاع عندما قام الكونغرس بإجراء أكبر زيادة في الضرائب في تاريخ البلاد في عام ١٩٩٠ م، ثم في عامي ١٩٩١ م و١٩٩٢ م، مما زاد من معدلات العجز في الموازنة في جميع هذه الأعوام.

ثانياً: عدم اللجوء إلى استخدام المدخرات في ملء الفجوة المترتبة على معدلات النفقات غير الضرورية الحالية:

علينا الاحتفاظ بما يتبقى من فائض مالي في مؤسسة الضمان الاجتماعي بعد اقتطاع الأموال اللازمة لدفع مستحقات المنتفعين. وعلى الحكومة أن تكف عن وضع يدها على هذه الأموال وعلى الفائض من الجهات الأخرى ـ كصندوق متقاعدي عمال سكة الحديد والطرق البرية وغيرها ـ من أجل تسديد معدلات العجز.

ولنتمكن من مواجهة حاجات المنتفعين من الضمان الاجتماعي خلال القرن القادم، فإنّ علينا اتباع وسيلة من اثنتين. وتتمثل أولاهما في زيادة الضرائب

المفـروضـة على الأجيال القـادمة من أجل المساهمة في دعم صندوق المؤسسة. وتتمثـل ثانيهمـا في زيادة الضـرائب المفروضة على الأجيال القادمة، مما سيمكن الحكومة من استرداد سندات المؤسسة من أجل أن تدفع هي نفسها الأموال اللازمة لدعم البـرنـامـج. ولـو استمـرت معـدلات الإنفـاق الحـالية في مؤسسـة الضمان الاجتماعي، فإنّ الصندوق سيضطر إلى تغطية رواتب المنتفعين عن طريق اللجوء إلى استخدام أموال الضرائب المحسومة من رواتب العاملين في عام (٢٠١٠ م). وستكون نسبة العاملين إلى المنتفعين في ذلك العام حوالي (٣ : ١).

وعلينا أن نواجه الحقيقة وأن نصرح للمنتفعين بأنهم قد لا يستطيعون الانتفاع من البرنامج الذي أمضوا عمرهم في دعمه انتظاراً ليوم تقاعدهم. وعلينا أن نخبرهم أيضـاً أنّ هذا البـرنـامـج قد يختفي كلية. وعلينا أن نقتطع الضرائب المقدمة إلى الضمان الاجتماعي ودفعها إلى أصحابها كي يدخروا هم بأنفسهم من أجل أن ينفقوا على متطلباتهم الحياتية بعد أن يصبحوا متقاعدين.

ثالثاً: عدم السماح للوكالات الحكومية بخلق أي مشكلة تتعلق بالديون:

لن يتمكن دافعو الضرائب من الاستفادة من ضرائبهم فيما لو سمحنا للوكالات الحكومية بتقديم كفالات ديون الجهات غير الحكومية؛ فقد أدى انهيار صناعة الـ "thrift" ـ مثلاً ـ إلى تجميد ما معدله (٥٠٠) مليار دولار من أجل تسديد الإلتزامات الإضافية المترتبة على ذلك ويعادل هذا المبلغ ما ستنفقه الحكومة من أجل تسديد مبالغ المودعين على شكل قروض ومدخرات خاسرة.

وتشكـل قيمـة القروض وكفالات القروض التي قدمتها مؤسسة بيت الإقراض الاتحادية ومؤسسة الإقراض الوطنية الاتحادية ومؤسسة الإسكان الاتحادية ومؤسسة العسكـريين وبـرنـامـج قروض الـطلبة ومؤسسة المشاريع الصغيرة ومؤسسة إسكان الفـلاحين وغيرهـا جزءاً من سندات القروض الحكومية البالغة (٦) تريليون دولار. وتشكل هذه القروض والكفالات قنبلة موقوتة علينا نزع فتيلها فوراً.

رابعاً: عدم اللجوء إلى إعطاء قيمة نقدية للديون:

لم تلجأ الحكومة حتى الآن إلى اختيار الحل المدمر الذي لجأت إليه الكثير من الدول والمتمثل في تغطية الديون عن طريق طبع المزيد من أوراق النقد. وعلينا الاستمرار في رفض اللجوء إلى هذا الحل، وإلاّ فقد قضي علينا.

خامساً: عدم اللجوء إلى الاعتماد على الوهم المتمثل في إيجاد موازنة متعادلة:

قد تشكل الموازنة المتكافئة نوعاً من الأمان والاستقرار، ولكنها لن تساعدنا على التخلص من الأزمة الحالية، كما أنّ علينا الانتظار مدة ثلاث سنين من أجل الحصول على موافقة ثمانية وثلاثين ولاية، وهو زمن طويل جداً بالنسبة لنا، بل وأننا ستكون حينها قد فقدنا أي فرصة في التخلص من مشاكلنا.

كما أنّ الكونغرس يستطيع التلاعب بالموازنة المتكافئة وبسهولة. فقد يلجأ إلى استثناء النفقات غير الضرورية من الموازنة، أو إلى فرض زيادة في النفقات عن طريق استصدار قوانين الطوارىء أو القوانين الملزمة لذلك، مما سيضفي الشرعية على هذه الإجراءات غير الواقعية في النفقات والإيرادات.

كما أنّ هذه الموازنة لن تمنع الكونغرس من وضع يده على فائض الأموال في الضمان الاجتماعي من أجل تسخيرها في النفقات غير الضرورية. وأخشى أن تشكل الموازنة ستاراً ضبابياً يختفي وارءه أعضاء الكونغرس أو أن تفسح لهم المجال لإصدار قرارات زيادة الضرائب بدلاً من تقليل النفقات معتمدين على حجج قانونية.

لقد فشل قانون اللجنة الثلاثية بسبب إخفاقه في الحصول على الأغلبية الكافية لإقراره، مع أنّه أوشك على الحصول على الأصوات الكافية، ويعتقد السيناتور رودمان أنّ الأغلبية المسيطرة في الكونغرس لن تسمح بتغطية نفقات برامج المساعدات عن طريق القانون.

وفيما لو أقر الكونغرس هذه الموازنة، فإنّ عليه الحصول على أغلبية الثلثين أو الثلاثة أرباع من أجل إلغاء تحديداته أو زيادة الضرائب على نفقات الوقود المتزايدة.

علينا أن نبدأ بشن الحرب فوراً، وسنلحظ أننا حققنا بعض النتائج الإيجابية بعد فترة قصيرة من بدء الحرب، وأولى هذه الفوائد هي الإثبات للعالم كله أن أمريكا عازمة على الحفاظ بمصداقيتها المالية وعلى صحة اقتصادها، وفور أن يشعر الجميع باستعدادنا للوقوف أمام أعتى المشاكل، فإنّ قيمة سندات الديون التي نصدرها وقيمة فوائد الائتمان سترتفع فوراً.

وثاني هذه الفوائد هي إعادة الثقة في قطاع الصناعة الأمريكي، مما سيزيد من رؤوس الأموال المستثمرة ومما سيوسع من نطاق استثمار الأجانب في بلادنا، كما أنّ

هذا الوضع سيشجع الأجانب على عدم إغلاق شركاتهم في أمريكا. كما أن التقنية المتوفرة ستشجع المزيد من الشركات على إنتاج مصنوعاتها في الولايات المتحدة. ولن تحتاج هذه الشركات سوى إلى الثقة بأنّ الحكومة قادرة على السيطرة على أوضاعها المالية.

دأب الكثيرون ـ وخاصة من المسؤولين ـ على القول إنّ الحكومة غير مسؤولة عن حل المشاكل التي توجدها بنفسها. ولا شك أنّ هذه الأقوال فارغة وخالية من أي منطق.

صحيح أنّ الحكومة تعجز عن حلّ بعض المشاكل أحياناً، وصحيح أنّ القطاع الخاص قادر على حل بعض المشاكل بفعالية تفوق ما يمكن للحكومة فعله، إلّا أنّ الحكومة لا تستطيع التنصل من مسؤولياتها بخصوص مواجهة مشاكل العجز والديون والتي سنواجهها خلال السنوات الثلاث القادمة، فالحكومة وحدها قادرة على شن الحرب ضد مشاكل الإنفاق التي أوجدتها بنفسها، وعليها تشكيل جيش كبير تشرك فيه عدد كبير من الخبراء المدنيين، ويرأسه رئيس البلاد والكونغرس مباشرة. وعلينا

كمواطنين أن نحث المسؤولين على تقبل مسؤولياتهم ومهامهم .

وباختصار، فإنّ علينا التحرك فوراً إذا ما أردنا إنقاذ بلادنا المحتضرة.

الفصل العاشر
(دور المواطن في القضاء على الديون)

قد يتساءل البعض قائلاً: ماذا نستطيع نحن المواطنين ـ عمالاً كنا أو مديرين أو مستثمرين أو ناخبين ـ أن نفعل للمساعدة في السيطرة على الديون والعجز؟ وهل نحن مجرد ضحايا غير محظوظة لوصولية وأنانية السياسيين ولقصر نظرهم؟ وهل نكتفي باتباع المسؤولين حتى ونحن نشاهد الفوضى والكارثة الوشيكتين؟

لهؤلاء نقول إنّ المواطنين هم الأداة الرئيسية التي ستنقذ أمريكا من انحدارها في هوة الدمار الاقتصادية، ولن نكون ضحايا فوضوية المسؤولين إلّا إذا سمحنا لأنفسنا بأن نكون كذلك.

وعلى الرغم من أننا كمواطنين لا نملك الصلاحية والفعالية اللازمتين للسيطرة على العجز، إلّا أنّ لنا قوة كبيرة في التأثير على المسؤولين وأعضاء الكونغرس، بصفتنا الناخبين لهم. وعادة ما يتخذ هؤلاء المسؤولون القرارات التي يشعرون أنّها ستسر الناخبين. وقد علق الكاتب (مينكين) على هذه النقطة بقوله: «يسعى السياسيون إلى إرضائنا بأقصى طاقاتهم وذلك لمعرفتهم بما نريد».

وباختصار، فإنّ علينا أن نُفهم المسؤولين أننا لا نريد سوى الاستقرار المالي، وأننا عازمون على فعل كل ما نستطيع لتحقيق هذا الهدف.

أعتقد أنّ القراء يدركون الآن مدى الخطر والتهديد اللذان يشكلهما ارتفاع معدلات الديون والعجز.

لا أستطيع إقناع المسؤولين من خلال كتابي هذا بأنّ المواطنين يصرون على اتخاذ قرار حاسم، وتقع هذه المسؤولية على عاتق القراء أنفسهم، فهم الذين يجب أن يُفهموا المسؤولين بضرورة الحفاظ على المستقبل الاقتصادي لهم ولآبائهم ولأبنائهم.

وعلينا إدراك أهمية التخلص من هاتين المعضلتين لنتمكن بعدها من حل باقي المشاكل بكل سهولة. كما أنّ على كل منا أن يقنع أصدقائه أو أقاربه بأهمية التحرك فوراً. صحيح أن أمريكا تواجه مشاكل أخرى غير العجز والديون، إلاّ أنّ هاتين المشكلتين هما الأهم. وتتمثل الخطوة الأولى التي نستطيع القيام بها في استغلال قدرتنا على الانتخاب والتصويت.

وعلينا أن ندرك أنّ جماعات اللوبي الاقتصاديين وخبراء البيت الأبيض والبيروقراطيين والرئيس وأعضاء الكونغرس لن يتحركوا لإنقاذ الوضع. كما علينا أن ندرك أنّ العاملين في الخفاء ـ وهم المسؤولون المباشرون عن إيجاد تفاقم مشكلة الديون والعجز ـ لن يغيروا من الأوضاع إلاّ إذا اقتضت مصالحهم بذلك. وعلينا أن ندرك أننا كناخبين قادرون على التأثير على مصالحهم. لا شك أن الجميع يدركون الآن ما يجب عمله لحل المشكلة، ويتحتم علينا إسماع أصواتنا المطالبة بالتحرك للحكومة.

ومن أهم ما يتوجب علينا فعله:

أولاً: التصويت:

غالباً ما تؤثر العملية السياسية على عزوف الناس عن الانتخاب، وقد وصل عدد العازفين عن ممارسة حقهم إلى حوالي (٥٠٪) في العديد من الانتخابات. ومع ذلك، فإنّ صوتاً واحداً فقط قد يكون ذا فاعلية كبيرة. ففي عام ١٩٦٤ م مثلاً، أعيد انتخاب السيناتور هاورد كانون من ولاية نيفادا بثمان وأربعين صوتاً فقط. وقبل

الانتخـاب، عليك أن تراجـع مواقف مشرّعك بخصوص الموازنة ومشاريعها، وأن تراجع مواقف المرشحين قبل أن تقرر من يجب انتخابه. وعلينا أن نتذكر أننا نملك فرصـة واحـدة فقط لتغيير الـوجـوه في الكونغرس، خاصة وأنّ كثيراً من المسؤولين يقررون التقاعد.

ثانياً: علينا مقابلة ممثلينا في واشنطن، أو الكتابة لهم:

سيكون من السهل على أي مواطن أن يقابل ممثله في الكونغرس أو أن يكتب له، ولا خوف إطـلاقـاً من تجـاهل الممثلين لكلمات ناخبيهم، ذلك أن الممثلين حريصون كل الحرص على أن يعاد انتخابهم ثانية. ولن يتأتى لهم ذلك ما لم يصغوا إلى متطلبات ناخبيهم.

وغالباً ما يتخذ الممثلون البرلمانيون قراراتهم بناءً على الرسائل التي يتلقونها من ناخبيهم. وقـد تحمـل هذه الرسائل جوانب النقد. بل وإنّ بعض المشرعين يتخذ قراراته على ضوء أعداد الرسائل المسجلة في كشف بريده.

لذا، فعلينا استغلال هذه الناحية من أجل أن نشعر ممثلينا بضرورة التحرك.

وعنـد كتابتك للرسالة، عليك أن تكون واضحاً وحازماً ولكنْ بنوع من اللطف والمجاملة. كما أنّ عليك أن تطلب ما تريده من ممثلك بشكل واضح وصريح. وأن تشعره ـ بلباقة ـ بضرورة تحمله لمسؤولياته تجاهك. وعليك تجنب الألفاظ الجارحة والهجوم المباشر حتى ولو لم ترق قرارات ممثلك لك.

ولكنّ الأهم من ذلـك كله هو أنْ تختـار الـوقت الملائم لرسالتك أو زيارتك. فالزيارة التي تأتي قبل فترة طويلة من التصويت على قرار هام لن تجدي نفعاً. كما أنّ زيارتك أو رسالتك لن تكون هامة فيما لو جاءت عقب التصويت على هذا القرار. ويفضل أن يكون وقت الزيارة أو الرسالة خلال فترة إعداد مسودة المشروع أو عقب إقرار المشروع مباشرة أو خلال فترة إعداد مسودة إجراءات جديدة ليصار إلى تطبيق

أحد القوانين أو خلال فترة إعادة النظر في الإجراءات الحالية.

ويستحسن أن تكتب رسالتك على ورق مروس باسمك. ويستحسن أيضاً أن توقع في نهاية الرسالة وأن تكتب عنوانك، والهدف من ذلك هو إشعار ممثلك بأنك مهتم بما يجري. وعليك أن تجعلها مختصرة ومباشرة. ويفضل أن تكون الرسالة بحدود صفحة واحدة تذكر فيها الوقائع والأدلة وتطالب فيها بضرورة التحرك. ويستسحن أن تذكر رقم القرار التشريعي أو اسمه إذا ما رغبت في مناقشة نقطة معينة من قرار ما.

[لمزيد من المعلومات حول هذا الموضوع يمكنك الرجوع إلى كتاب (كيف تتم عملية الموازنة في الكونغرس)].

ولا ترسل رسالتك إلّا إلى ممثلك في الكونغرس، فهو الوحيد الذي يهمه سماع رأيك، وهو الوحيد الذي تستطيع التأثير عليه من خلال رسالتك، كما أنه هو الوحيد الذي سيغير آرائه ومواقفه لتتناسب وآراء ناخبيه. وقد يتمكن من التأثير على غيره.

ولا بأس من الإطراء على ممثلك إن كان أو كانت يستحق ذلك المديح، ولا شك أنّ الممثلين سيسرون لسماع المديح.

وإليكم تالياً نموذجاً لما يجب أن تكون الرسالة عليه:

- التحية: «السيد النائب / السيناتور ______________________

- سبب كتابة الرسالة:

ما لم تقم الحكومة بالسيطرة على ديوننا وعجزنا الجامحين فإنّ البلاد ستواجه وضعاً مأساوياً بحلول عام ١٩٩٥ م. وانطلاقاً من حرصي ومسؤوليتي كمواطن، فإنني أطالب بضرورة اتخاذك لإجراءات حاسمة ومسؤولة تؤدي في النهاية إلى التقليل الديون الاتحادية.

ـ اذكر مخاوفك والأسباب التي دفعتك للائتمان بهذه المخاوف:

- أشعر ـ كما يشعر الكثيرون غيري ـ بأنّ الديون هي المشكلة الكبرى التي تواجهنا. لذا، فإنّ مواجهة هذه الديون لا تقل أهمية عن خوض أي معركة.
- لم يسبق لأي دولة تركمت ديونها عاماً بعد آخر وأن نجت من دفع الثمن الباهظ. وفي حالة استمرار المعدلات الحالية، فإنّ اقتصادنا سينهار في عام ١٩٩٥.
- لا أستطيع احتمال حقيقة استهلاك فوائد الديون لما نسبته (٦١٪) من إجمالي الأموال المخصصة للموازنة العامة. وبمعنى آخر، فلا يعقل أن ندفع (٦١) سنتاً من كل دولار ندفعه لسداد الفوائد.
- أنا قلق جداً على مستقبل أبنائي وأحفادي. فالأموال تفقد قيمتها الشرائية مما سيقلل من فرص إيجاد مشاريع إنتاجية ومربحة للأجيال القادمة.
- سئمت سكوت الجميع تجاه هذه المشكلة، كما أنني قلق من كثرة الكلام وقلة الأفعال. وعلاوة على ذلك، فقد بدأت أخشى فعلاً من الحيل التي يلجأ إليها مسؤولو واشنطن من أجل إخفاء حقيقة العجز الذي نواجهه.
- لقد اقتنعت فعلاً بضرورة محاربة الديون. وإضافة إلى هذه الرسالة والرسائل الأخرى الموجهة إلى الممثلين الآخرين، فإنني أحثّ الإعلام على ضرورة إيلاء هذا الموضوع الأهمية القصوى.
- لست راضياً عن موقفك حيال موضوع العجز والديون. [أو، أنا مقتنع بما قمت به حيال هاتين المشكلتين، وأشد على يدك بقوة، وأحثك على الاستمرار].

ـ عند كتابتك للخلاصة، حدد الإجراءات التي تريد رؤيتها:

- مع أنّ المشكلة لم تصل إلى ذروتها بعد، إلّا أنّ علينا التحرك فوراً.

- آمل أن تلتزم وتتعهد بمحاربة الديون وأن تدعم القرارات المالية المسؤولة. وسأحملك أنت وزملاؤك مسؤولية الإجراءات التي تتخذونها حيال هذا الموضوع.

وسأقرر إعادة انتخابك ثانية من عدمه على ضوء تحركاتك لحل هذه المشكلة الهامة.

وإليكم نموجاً آخر لرسالة مؤثرة:

السيد النائب:

انطلاقاً من حرصي ومسؤوليتي كمواطن، فإنني أود أن أعرب عن عميق قلقي تجاه قلة الإجراءات التي اتخذتها أنت وزملاؤك حيال أزمة العجز والديون الاتحادية.

لقد اعتدت على التفكير مرة أو مرتين شهرياً في كيفية تسديد فواتير منزلي. وأدرك تماماً ما يجب دفعه والجهة التي يتوجب عليَّ الذهاب إليها. كما أنني أدرك - كما يدرك غيري - أنني لا أستطيع تحرير شيك بمبلغ يفوق المبلغ الذي أملكه. واتبع ذات السياسة - عدم دفع ما لا أطيق دفعه - عند شرائي لحاجيات منزلي.

ويتبع جميع المواطنين والشركات والمؤسسات هذه السياسة التي انتهجها. ولا يشذ أحد عن هذه القاعدة باستثناء الحكومة الاتحادية. وأود الآن أن أسأل عن السبب الذي يجعل الحكومة تنفق أكثر مما تملك. وأود أن أتلقى الإجابة منك.

ولا شك في أنّ كل مؤسسة أو شركة أو مواطن سيفلس فيما لو استمر في إنفاق ما يزيد عن ممتلكاته. ولن يكون حال الحكومة الفيدرالية أفضل من كلّ هؤلاء.

وبم تعلل وجود قسم مسك الحسابات؟ وما هو توقعك لما سيحدث في حالة فقداننا لاعتماداتنا؟

أطالب بضرورة اتباعك أنت وزملاؤك ذات السياسة التي ينتهجها الجميع. وعلى الحكومة أن تنفق بالقدر الذي تسمح به ظروفها. كما أن عليها أن تلتزم تماماً بمبدأ الموازنة المتعادلة. ولن أستطيع الصبر على التصرفات اللامسؤولة للحكومة.

وبصفتك ممثلي، فإنني أحملك شخصياً مهمة معالجة الوضع المأساوي الذي

لا يحتمل الصمت أو الدفاع عنه .

وأخيراً، فإنّ صناديق الاقتراع كفيلة بأن تعزز مطالبي ومطالب كل مواطن أمريكي بلغ السن القانونية للانتخاب .

المخلص

(الاسم الكامل والعنوان)

ـ أين سترسل خطابك .

يمكنك إسال رسالتك إلى ممثلك البرلماني على العنوان التالي :

معالي السيد (الاسم ــــــ) .	The Hon. (name).
مجلس النواب .	House Office Bulding.
واشنطن (٢٠٥١٥) .	Washington, DC 20515.

ويمكنك الكتابة إلى ممثلك في مجلس الأعيان على العنوان التالي :

معالي السيد (الاسم ــــــ) .	The Hon. (name).
مجلس الأعيان .	Senate Office Bulding.
واشنطن (٢٠٥١٠) .	Washington, DC 20510.

ويمكنك أيضاً أن تتصل بمكتب مجلس النواب على الهاتف (٣١٢١ ـ ٢٢٤/٢٠٢) ويمكنك أن تكتب إلى الرئيس على العنوان التالي :

الرئيس .	The President.
البيت الأبيض .	The White House.
واشنطن (٢٠٥٠٠) .	Whashington, DC 20500.

وتستطيع كذلك الاتصال بالبيت الأبيض على الهاتف (١٤١٤ ـ ٤٥٦/٢٠٢) .

ثالثاً: شارك في تنظيم حملة لكتابة الرسائل:

تستطيع أن تجعل رسالتك أكثر فعالية بمجرد بذل قليل من الجهد، ذلك لأنّ هذه الرسالة قد تصبح مثالاً يحتذى. وفيما لو كنت عضواً في إحدى الجماعات، فإنك تستطيع أن تحث زملائك في هذه الجماعة على الكتابة. وتستطيع حث الأفراد الآخرين على الكتابة أيضاً.

ويمكنك أن تبدأ بإقناع عائلتك وأصدقائك بالحذو حذوك. وكن واثقاً من أن مهمتك ستكون سهلة، ذلك لأنّ تصرفات الحكومة اللامسؤولة لا تروق لأي شخص.

وعليك أيضاً أن تحث الأطفال على كتابة الرسائل ـ فالأطفال هم الذين سيدفعون الثمن الباهظ، وهم الذين سيكونون الخاسر الأكبر. وقد تأتي رسائل الصغار ببعض الفائدة أو الفعالية.

وبغض النظر عن كون كاتب الرسالة طفلاً أو بالغاً، فإنّ عليك أن تطلب من كل مشارك في الحملة أن يكتب رسالته الأصلية، ولا بأس من أن تريهم رسالتك كمثال يحتذوه في كتاباتهم، وكحافز يشجعهم على الكتابة.

ولا تتطلب الرسائل الرسمية أو البطاقات البريدية الكثير من (الأختام). وعلى أي حال، فإنّ الرسالة مهما كانت تظل أفضل من لا شيء.

رابعاً: انضم إلى إحدى جماعات التحرك المدنية:

تعتبر هذه الجماعات ـ التي تعرف أيضاً باسم منظمات جذور الحشائش ـ الموئل الذي يلجأ إليه جميع من يعانون من الأحزان ذاتها. وتعمل مثل هذه الجماعات على إيجاد الوحدة اللازمة لتمكين هؤلاء الأعضاء من العمل بفعالية من أجل تحقيق الأهداف المنشودة.

وتوجد الآن بعض الجماعات التي كرست جهودها للعمل على حث الحكومة لتكون أكثر فعالية. ويستطيع الشخص أن يشكل فرعاً لإحدى هذه الجماعات في حالــة عدم وجــود أي فرع في منـطقـة سكنـه. وسـأورد بعـد قليل عدداً من هذه المنظمات. ولكنّ هذا لا يعني أنّ المواطن لا يستطيع تشكيل جمعية خاصة به.

تتضمن القائمة التالية أسماء المنظمات التي تعمل لتحقيق هدف واحد؛ حث الحكـومة على العمل بفاعلية أكبر. ويستطيع القاريء أن يحصل على المزيد من المعلومات فيما لو اتصل بهذه المنظمات أو كتب لها رسائل حول هذا الموضوع.

□ جميعة المواطنين المناهضة لإسراف الحكومة.

Citizens Against Government Waste

1301 Connecticut Avenue, N.W.

Suite 400.

Washington, DC 20036.

Telephone: 1 - 800 / BE - ANGRY or 202 / 467 - 5300.

□ نقابة دافعي الضرائب الوطنية.

National Taxpayers Union.

325 Pennsylvania Avenue, S.E.

Wahshington, DC 20003.

Telephone: 202 / 534 - 300.

□ منظمة المواطنين المهتمين باقتصاد مثالي.

Citizens for a Sound Economy.

470 L'Enfant Plaza, S.W.

Suite 7112.

Washigton, DC 20024.

Telephone: 202 / 488 - 8200.

□ المنظمة الأمريكية لتعديل نظام الضرائب.

Americans for Tax Reform.

1301 Connecticut Avenue, N.W.

Suite 444.

Washington, DC 20036.

Telephone: 202 / 785 - 0266.

وإذا ما رغبت في تشكيل جميعة مشابهة، فعليك مراعاة بعض الأسس، فيتحتم عليك أولاً أن تجمع أكبر عدد ممكن من المواطنين الذين يشاركونك في المخاوف بخصوص أزماتنا القومية. وتستطيع التوجه أولاً إلى أصدقائك ومعارفك وزملائك وأعضاء المنظمات المدنية شارحاً لهم أخطار الاستمرار في ارتفاع الديون. وفور نجاحك في تشكيل أرضية صلبة من المؤيدين، فعليك أن تطلق اسماً مناسباً على منظمتك، كما يتوجب عليك تحديد مكان وزمان دائمين لغايات الاجتماع. ولزيادة شعبية منظمتك، فإنك تستطيع نشر الإعلانات في الصحف المحلية أو في النشرات اليومية التي تعلن في الشركات والمنظمات النقابية. كما أنك تستطيع نشر محاضر الاجتماعات في مكان عملك أو على واجهات المكتبات المحلية.

وعليك أنت وزملاؤك أن تحيطوا بالعملية التشريعية، كما أنّ عليكم أن توجهوا رسالة تحث المشرعين على اتخاذ خطوات فعالة لحل مشكلة الديون. وتستطيع بالتعاون مع زملائك إقناع الآخرين بأهمية هذا الموضوع بالنسبة لأمريكا ومواطنيها.

ويستحسن تعيين قائد للمنظمة يتولى المسؤولية الكاملة في الدفاع التشريعي. ويجب أن يكون هذا القائد موثوقاً، وأن يحظى بالمصداقية والقدرة على الإقناع والبلاغة في الحديث والطلاقة في الكلام. كما أنه يجب أن يكون قادراً على الدفاع عن التشريعات الإيجابية ومعارضة تلك السلبية.

ومن الشروط الأخرى الواجب توافرها في هذا القائد:

- متابعة التشريعات الصادرة، عن طريق متابعة سير العملية التشريعية. وعليه أن

يؤيد التشريعات المناسبة لمصالحنا وأن يعارض تلك غير الملائمة.
[لمزيد من المعلومات يمكن الرجوع إلى كتاب (كيف تتم عملية الموازنة في الكونغرس)].

- مساعدة أعضاء المنظمة على متابعة سير العملية الإنتاجية. وتدريبهم على كيفية التأثير عليها.
- توسيع علاقات المنظمة من غيرها من المنظمات المشابهة ومع الجماعات المهنية من أجل تعزيز إقامة أهداف مشتركة وهامة.

وسأورد تالياً بعض النصائح التي من شأنها تعزيز دور المنظمة:

- الإعلان عن تشكيل المنظمة واختيار قائدها في وسائل الإعلام المحلية.

[للمزيد حول هذا الموضوع، يمكنك الرجوع إلى صفحة ١٦٩ من كتاب (طرق استغلال وسائل الإعلام في تعزيز الأهداف المنشودة)].

- البحث عن المنظمات ذات الأهداف المشابهة.
- إقامة علاقات شخصية مع المشرعين المؤثرين على صنع القرارات المتعلقة بالموازنة، والطلب منهم الاهتمام بالرسائل التي سترسلها المنظمة إليهم.

[يمكنك الرجوع إلى ص ١٦٠ من كتاب (كيف تتم عملية الموازنة في الكونغرس)، للحصول على المزيد من المعلومات].

- حث الأعضاء على جمع قوائم بأسماء المواطنين الذين يمكن اشراكهم في المنظمة. ويمكن لقائد المنظمة أن ينشأ لجاناً عديدة تتولى مهام تنفيذ بعض الأهداف الخاصة كالتنسيق لإقامة حملات كتابة الرسائل أو التخطيط للقيام بأي عمل آخر. ويمكن على سبيل المثال إقناع أحد رجال الأعمال البارزين في الانضمام إلى إحدى هذه اللجان وفي رعاية الجمعيات الموكل إليها مهمة مناقشة أوضاع الديون الاتحادية. وفور الانتهاء من عملية انضمام الأعضاء، يتوجب عقد اجتماع عام، يتم من خلاله الاتفاق على سبل تنفيذ أهداف المنظمة وعلى اختيار

قادة اللجان المنبثقة عن المنظمة. ويتوجب هنا نشر هذه الاجتماعات في وسائل الإعلام المحلية أو على لوحات الإعلانات الخاصة بالمنظمة.

وتحتاج كل منظمة حديثة النشأة إلى تشكيل تحالف وثيق مع المنظمات والجماعات الأخرى ومع قادة الفكر في البلاد. ولا شك أنّ أي تحالف أو اتحاد يتم على هذا الشكل سيعمل على زيادة فعالية التحرك تجاه حل المشكلة المالية الراهنة.

وسأورد تالياً بعض الإرشادات التي قد تسهل عملية إقامة التحالف المنوه إليها سابقاً:

- تشكيل لجنة تضم بين أعضائها اثنين أو أكثر من أعضاء المجموعات الأخرى، من أجل تنسيق نشاطات المنظمات المتحالفة.
- الحرص على إبقاء قنوات الاتصال مع المجموعات الأخرى مفتوحة، وذلك عن طريق الاجتماعات الدورية أو الرسائل الشهرية أو المكالمات الهاتفية.
- التأكد على أنّ التحالف لن يخرج عن أهدافه المتمثلة في القضاء على العجز والديون.

خامساً: تعلم كيف تتم عملية إقرار الكونغرس على الميزانية:

يتحتم علينا ـ إذا ما أردنا أن نكون فعالين ـ أن ندرك المراحل التي يمر فيها مشروع إقرار الموازنة. ولا تتمثل الصعوبة في إقناع المسؤولين بسرعة التحرك ـ مع أنّ هؤلاء المسؤولين يتمنون لو أننا نبقى غافلين دوماً.

يبدأ مشروع الموازنة عند قيام الرئيس بتسليم ميزانيته إلى الكونغرس في الأول من شهر شباط ـ أي قبل ثمانية أشهر من بداية السنة المالية الجديدة والتي تبدأ في الأول من شهر تشرين أول. وتعكف لجان مجلسي النواب والأعيان المختصة

وبالتعاون مع اللجان الفرعية المشكّلة لهذا الغرض بدراسة المشروع من أجل الوصول إلى قرار حوله في الخامس عشر من شهر نيسان. ويتضمن قرار الكونغرس معدلات النفقات والإيرادات للسنوات المالية الخمس القادمة. غير أنه لا يحدد المبلغ الملائم لتمويل برامج مساعدة الأفراد.

وخلال الصيف وأوائل الخريف، يبدأ الكونغرس بتحديد تفاصيل معدلات النفقات والإيرادات ومستويات الديون المتوقعة في السنة المالية القادمة. وتقوم الوكالات الاتحادية في الوقت ذاته بتسليم موازناتها إلى الكونغرس. وتطلب من الرئيس والكونغرس النظر في مخصصاتها المالية.

ولا بدّ من أن نعرف المسؤولين عن لجان الموازنة ولجانها الفرعية كي يتسنى لنا العمل بفعالية أكبر. ويعتبر (دليل الكونغرس) مصدراً هاماً جداً للكثير من المعلومات المتعلقة بأسماء المسؤولين عن مشروع الموازنة العامة. ويضم هذا الدليل السنوي قائمة بأسماء اللجان عن كل منها. ويمكن للقاريء أن يحصل على نسخة من هذا الدليل مقابل مبلغ (١٦) دولار عن طريق التوجه إلى المكتبات أو مكتب المطبوعات الحكومية.

وللحصول على نسختك، تستطيع الكتابة على العنوان التالي:

- مسؤول الوثائق. Superintendent of Documents.

مكتب المطبوعات الحكومية الأمريكية. U.S.Goverment Printing Office.

Washington, DC 20402.

Telephone: 202 / 783 - 3238.

وفور معرفتك لأسماء المسؤولين، يمكنك أن تراسلهم أو أن تهاتفهم. ويمكنك مراسلة رئيس اللجنة مباشرة إذا ما شعرت بأنّ لديك حقائق هامة لا يمكن السكوت عليها. ويمكنك كذلك أن تطلب الحصول على نسخ من محاضر الجلسات

والتقارير المقدمة من اللجنة المعنية بإقرار الموازنة. وتستطيع أيضاً أن تطلب الحصول على تاريخ عقد كل جلسة، إذا ما رغبت في مطابقة هذه التواريخ مع تواريخ مناقشة بعض القوانين.

وقد ترغب في الاتصال بهذه اللجان مباشرة على الهواتف التالية:

- هاتف لجنة الموازنة في مجلس الأعيان: (٠٦٤٢ - ٢٠٢/٢٢٤).
- هاتف لجنة الموازنة في مجلس النواب: (٧٢٠٠ - ٢٠٢/٢٢٦).

ويمكنك كذلك حث ممثلك على التأثير في عملية إقرار الموازنة. ويستحسن مقابلة ممثلك مباشرة أو مقابلة أعضاء طاقمه الإداري.

ويجدر بالذكر أنّ إقرار مشروع واحد قد يتطلب أكثر من خمسة وعشرين خطوة، قبل أن يتحول المشروع إلى قانون. وبما أنّ اللجان الفرعية أو اللجان الرئيسية هي المسؤولة عن طرح المشاريع، فيستحسن أن تقوم بالاتصال بهذه الجهات، خاصة وإن كانت تستعد لمناقشة مشروع هام جديد.

ويمكنك أن تستغل أيضاً الفترة التي يطرح فيها المشروع أمام كامل أعضاء الكونغرس من أجل حث ممثلك على العمل والتحرك بفعالية وجدية. ويفضل أن تطلب مقابلة ممثلك في مجلس الأعيان في حالة طرح مجلس النواب لمشروع قرار جديد، وأن تطلب مقابلة ممثلك في مجلس النواب في حالة طرح مجلس الأعيان لمشروع قرار جديد.

وتستطيع الاطلاع على القائمة التالية من المصادر، إذا ما رغبت في معرفة خطوات العملية التشريعية:

أ - مجلة (سِجِلّ الكونغرس): وتُعطي هذه المجلة البالغة رسومها حوالي ٢٢٥ دولار سنوياً تقارير يومية عن جميع نشاطات الكونغرس. وتتضمن وصفاً للمشروعات

المطروحة، وللقرارات المقترحة من قبل اللجان. كما أنها تتضمن جدول مواعيد عقد الجلسات. وتوجد هذه المجلة في المكتبات وفي مكتب المطبوعات الحكومية.

ب ـ (السجل الفيدرالي): وتتضمن نشاطات اللجنة التنفيذية، والاجتماعات العادية للوكالة الفيدرالية، ومعلومات حول الجلسات التي عقدت وحول القرارات النهائية المتخذة في هذه الجلسات. كما أنها تتضمن معلومات عن عملية صنع القرار وعن المشاريع المقترحة وعن مواعيد سماع الآراء والتعليقات حول المشاريع المختلفة. كما أنها تحتوي على مواعيد الجلسات الهامة. ويمكن الحصول على هذه المجلة بشكل يومي من المكتبات والمكتب الحكومي. ويبلغ الاشتراك السنوي في هذه المجلة (٣٤٠) دولار.

جـ ـ مكتب أوضاع القرارات التشريعية: يمكنك الاتصال بهاتف (١٧٧٢ ـ ٢٢٥/٢٠٢)، إذا ما أردت معرفة الأوضاع التي وصلتها القرارات التشريعية في الكونغرس. وإذا ما رغبت في الحصول على مواعيد الجلسات.

د ـ دار مجلس النواب الأمريكي: يمكنك التحدث إلى أي مسؤول في الكونغرس عن طريق الاتصال بهاتف (٣١٢١ ـ ٢٢٣/٢٠٢).

هـ ـ يمكنك الاتصال بمقسم الحكومة الفيدرالية على هاتف رقم (٦٠٠٠ ـ ٢٤٥/٢٠٢) للحصول على هاتف أي قسم من أقسام الحكومة.

سادساً: عليك زيارة ممثليك:

تعتبر هذه الوسيلة فعالة جداً، حيث يمكنك زيارة ممثليك مباشرة في مكاتبهم في واشنطن. ويتيح اللقاء المباشر الفرصة لتبادل الآراء ولتشكيل أساس متين لاستمرار علاقاتك مع ممثليك. وستعمل زيارتك ـ على أقل تقدير ـ على جذب اهتمامهم. ولا بأس من زيارتهم حتى ولو لم يكن هناك سابق إنذار بذلك. وفي حالة تعذر مقابلة ممثلك، يمكنك مقابلة مساعده التشريعي. ولن تضيع مقابلتك سدى،

فالمساعدون أكثر اطلاعاً على بعض المواضيع من رؤساهم، إذ أنهم مسؤولون عن الموظفين الباقين وعن كتابة الرسائل والمسودات وغيرها.

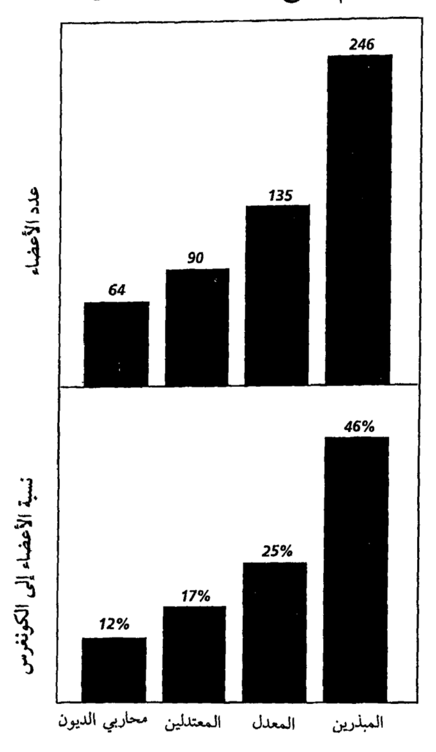
وعلى الرغم من أن زيارة واحد فقط قد لا تكون كافية لتحقيق الهدف المنشود، إلاّ أنّ هذه الزيارة قد تفتح المجال أمام المزيد من اللقاءات مما سيزيد من الفاعلية المطلوبة.

وعند مقابلتك لممثلك، يستحسن أن تأخذ معك كل الأرقام والحقائق الهامة. وقد تدهش عندما تعلم أنّ ممثلك ومساعديه لا يعرفون شيئاً عن هذه الحقائق المتعلقة بالعجز والميزانية، خاصة وإن كانوا من غير العاملين في لجان الموازنة. وعند المقابلة، عليك التأكيد لممثلك بأهمية التحرك لمواجهة مشاكل العجز والديون التي تشكل الخطر الأكبر على أمريكا. كما أنّ عليك التأكيد على حقك في الاطلاع على حقيقة الأوضاع الجارية، ويستحسن أن تناقش آرائك مع ممثلك، وقد تسهم هذه المناقشة في إدراك هذا المسؤول بأنّ هناك مواطنين مهتمين بمثل هذه الأمور الحاسمة. وسيدرك المسؤولون أيضاً أنّ ناخبيهم مهتمون بمشاكل أمريكا المالية. وعليك أن تصارحهم بحقيقة مشاعرك تجاه ما يقوم به الممثلون حتى الآن. كما يتوجب أن تخبرهم بأنك ستراقب آرائهم بشكل دقيق.

سابعاً: كن حازماً عند الحديث أو الكتابة إلى ممثلك:

عليك أن تكون حازماً جداً عند الحديث أو الكتابة إلى ممثلك، فوقت اللين مضى، وحان الآن وقت الحزم مع أولئك الذين دمروا البلاد بنفقاتهم الضخمة. وإليك تالياً قائمة ببعض الأسئلة التي تستطيع توجيهها إلى ممثلك والتي ستساعدك في معرفة موقفه من العجز والديون:

رسم يوضح معدل نفقات الكونغرس



SOURCE: Taxpayer's Union

١ ـ أين تصنف مشكلة العجز والديون في سلم أولويات الولايات المتحدة؟

٢ ـ ما هي الإجراءات التي تنوي اتخاذها للعمل على تقليل العجز والديون؟

٣ ـ هل تتعهد بعدم ترشيح نفسك ثانية فيما لو فشلت في تحقيق أي نجاح للقضاء على المشكلتين؟

٤ ـ ما هو تبريرك لحدوث عجز بقيمة (٤٠٠) مليار دولار في عام ١٩٩٢ م، وهو العام الذي وُعدنا بالحصول على موازنة متعادلة فيه؟

٥ ـ هل تفضل معالجة مشكلة الديون والعجز مسبقاً؟

٦ ـ هل تؤيد إجراء تخفيض في عدد اللجان الرئيسية والفرعية في الكونغرس؟

٧ ـ هل تؤيد إجراء تخفيض في النفقات الحكومية المخصصة لجميع البرامج سواءً تلك التي تضطر الحكومة لتمويلها أو تلك التي تملك الحكومة الحرية في تمويلها من عدمه؟

٨ ـ هل تؤيد تشكيل فريق من القطاع الخاص ليتولى مهمة محاربة الديون بالتعاون مع الفريق الحكومي؟

٩ ـ هل تؤيد تحويل بعض الشركات القطاع الحكومي إلى القطاع الخاص؟

١٠ ـ هل تؤيد زيادة الضرائب من أجل المساهمة في تخفيض الديون؟

١١ ـ هل لك أن تتكرم وتخبرني عن المصادر التي ستلجأ إليها الحكومة من أجل تمويل نفقات الضمان الاجتماعي في عام (٢٠١٠ م)؟

ثامناً: استغلال وسائل الإعلام لطرح وجهات النظر:

تستطيع استغلال التلفاز والمذياع والصحف في نشر آرائك بخصوص مشكلتي الديون والعجز. ولن تكلفك هذه العملية سوى كتابة رسالة بسيطة إلى رئيس تحرير أي صحيفة يومية أو أسبوعية. وعليك أن تدرك أنّ هذه الرسالة قد تكون ذات فعالية كبيرة. وتصل أعداد قراء الصحف اليومية ما بين (٥٠,٠٠٠ ـ ١,٢ مليون) قاريء لكل موضوع. وتوزع هذه الصحف على جميع الأسواق الرئيسية المائة المنتشرة في جميع أرجاء الولايات المتحدة.

وعليك توخي الاختصار والإيجاز عند كتابتك للرسالة، بحيث تتراوح ما بين مائة وخمسين إلى مائتين وخمسين كلمة، أي ما لا يزيد عن نصف صفحة مطبوعة. كما أنّ عليك اجتناب التعقيد والغموض بحيث تراعي المستويات الثقافية المختلفة للقراء. ويستحسن أن تكون جملتك الأولى مثيرة ومشوقة سعياً لجذب انتباه القراء وحفزهم على قراءة الرسالة.

وعند سرد وجهات نظرك، عليك أن تتحلى بالوضوح والدقة والمنطق. كما أنّ عليك تدعيم آرائك بالحقائق إن أمكن.

وبخصوص مقدمة الرسالة، فإنّ عليك تلخيص وجهة نظرك، في المثال التالي:

ما لم نجبر الحكومة بوجوب التحرك فوراً للقضاء على مشكلة الديون القومية، فإنّ الولايات المتحدة ستواجه وضعاً مالياً صعباً للغاية بحلول عام ١٩٩٥ م.

أما بخصوص العرض، فإنّ عليك سرد آرائك وإيراد الحقائق المدعمة لها:

- تعتبر عملية محاربة الديون أمراً ملحاً للغاية؛ فالديون أصبحت تشكل الخطر الأكبر الذي يتهدد البلاد حالياً.
- علينا ألاّ نواصل السكوت وإلاّ انتهت أمريكا، فقد مضى وقت السكوت وحان وقت العمل. ويتوجب على المسؤولين الذين طالما قالوا أكثر مما فعلوا أن يتحركوا حالاً.
- بلغت ديون أمريكا منذ تأسيسها وحتى وقت قريب جداً حوالي (١) تريليون دولار. أمّا في الفترة القليلة الماضية والتي تزيد عن العشر سنوات بقليل، فقط زادت ديوننا من (١) إلى (٣) تريليون دولار، أي بزيادة بلغت (٢) تريليون دولار خلال عشر سنوات فقط. وبحلول عام ١٩٩٦ م، فإنّ إجمالي ديوننا سيزيد عن إجمالي الناتج الصناعي للبلاد.
- إنّ هذا الوضع يعني أنّ دافعي الضرائب سيدفعون (٦١) سنتاً من كل دولار من

أجل سداد فوائد الديون. وتبلغ الأموال المترتبة على الفوائد معدلات أكبر من تلك المخصصة لتمويل الضمان الاجتماعي. كما أنّ هذه الأموال تفوق جميع الأموال المنفقة على قطاعات الزراعة والتعليم والطاقة والإسكان والتطوير الحضري والداخلية والعدل والعمل والخارجية والمواصلات وقدامى المحاربين مجتمعة.

- وكما هو معلوم، فإنّ أي فرد أو شركة لا تستطيع إنفاق أكثر مما يرد إليها من الأموال. ولا يمكن للحكومة أن تشذ عن هذه القاعدة.

وعليك اختتام رسالتك بالدعوة إلى ضرورة اتخاذ إجراءات عاجلة وحاسمة:

○ تقع مسؤولية قرع جرس الإنذار على عاتقنا نحن المواطنين. ويتوجب على كل مواطن أن يطالب ممثله بالتحرك وبتحمل المسؤولية الكاملة الملقاة عليه. وبما أنّ مسؤولينا يفتقدون إلى روح التغيير، فإنّ علينا توحيد جهودنا وحثهم على البدأ بالعمل.

○ كما أنّ علينا أن نجاهر بأصواتنا، وأن نناقش وجهات نظرنا بخصوص هذه المشاكل. ويتحتم على كل واحد منا أن يرسم الصورة الحقيقة لوضع البلاد لأصدقائه وجيرانه وزملائه.

○ ومن هنا، فيتوجب علينا التحرك الآن وبدون أي تلكؤ، قبل أن تتفاقم المشكلة وبشكل نعجز معه عن السيطرة على الأوضاع، وقبل أن نشاهد أمريكا وهي تنهار كلية.

وبعد الانتهاء من كتابة الرسالة، لا تنسى كتابة اسمك وعنوانك ورقم هاتفك. ولا تنسى كذلك أن معظم الصحف ترفض نشر الرسائل التي لا تحمل أسماء مرسليها. كما لا تنسى أنك تستطيع الطلب من المحرر أن ينشر الرسالة دون أن يشير إلى اسمك.

وإليك تالياً نموذجاً لرسالة قصيرة ومؤثرة:

إلى المحرر:

الإفلاس. . .

لا يخفى على أي مخلوق مصيره فيما لو أنفق أكثر مما يملك، ويبدو أننا سنواجه هذا المصير المعروف تماماً فيما لو استمرت الحكومة الاتحادية في تصرفاتها وإجراءاتها الحالية.

وستبدأ الحكومة باقتطاع مبلغ (٦١) سنتاً من كل دولار واحد تجمعه من مواطنيها على شكل ضرائب من أجل سداد فواتير الديون لهذا العام. وستبلغ واردات الحكومة لعام ١٩٩٢ م حوالي (١,١) تريليون دولار. أمّا نفقاتها للعام نفسه فستبلغ (١,٥) تريليون دولار، أي بما يزيد عن الإيرادات بمبلغ (٤٠٠) مليار دولار.

وكما هو معلوم، فإنه لا يمكن لأي مواطن أن يدفع أكثر مما يملك، ولا أعتقد أنّ الحكومة تشذ عن القاعدة. ولا يستطيع أي منا أن يشتري ما لا طاقة له على دفع ثمنه، ولست أرى أي عيب في هذا المبدأ، غير أنني أعتقد أن مسؤولي واشنطن لا تروق لهم مثل هذه القاعدة السليمة والبسيطة في آن واحد.

المخلص. . .

(الاسم الكامل).

كما أنك تستطيع كتابة مقالة تنشر على الجهة المقابلة لعمود الافتتاحية. وترحب جميع الصحف بنشر المقالات الجيدة في هذه الجهة، خاصة إذا كانت المقالة تعالج موضوعاً ذا أهمية وفائدة. وإن كان صاحب المقال عن المشهود لهم بخبراتهم الطويلة في هذا الموضوع أو ممن يرأسون إحدى المنظمات. وتستطيع التوجه إلى رئيس التحرير لتحصل منه على المعلومات الفنية الواجب مراعاتها عند كتابة المقالة.

وعند كتابة مقالتك، عليك مراعاة نفس الأمور المتعلقة بكتابة الرسالة، من

حيث الإشارة إلى الموضوع (مشكلة الديون والعجز) ووجهة نظرك حوله. ومن حيث إيراد الأدلة والمراجع اللازمة، ومن حيث ذكر ما يجب القيام به لحل المشكلة.

ويعتبر التلفاز والمذياع وسيلتين هامتين لنشر آرائك، حيث تخصص معظم المحطات برامج كاملة للخدمة العامة وللجمهور. لذا، فإنك تستطيع التحدث عن مشاكل الديون والعجز عن طريق هذه البرامج إلى جمهور أوسع من المستمعين أو المشاهدين.

وتستطيع أيضاً الاتصال بكافة المحطات التلفازية والإذاعية المتواجدة في منطقة سكناك، لتحث المخرجين والمسؤولين عن البرامج التي تخصص لمناقشة المواضيع العامة على تخصيص وقت كافٍ للحديث عن المشكلة الراهنة وأهمية حلها فوراً. ويذكر أن هذه البرامج تبث على الهواء مباشرة. ويمكنك استغلال الفترة المخصصة لآراء المستمعين أو المشاهدين من أجل التحدث مباشرة عن المشكلة وطرح وجهة نظرح الخاصة بها. ولا بأس من أن تحاول ترتيب مقابلة يتم بثها مباشرة. وفي حالة نجاحك في الحصول على مثل هذه الفرصة، فحاول أن تجعل رسالتك مختصرة وجيدة السبك والصياغة. وعليك التدرب على ما تقوله، إلى أن تشعر أنك واثق من نفسك. ولتتمكن من الإجابة على أي سؤال يوجه إليك، فإنّ عليك فهم جميع الآراء والوجهات واستيعابها تماماً. وتعتمد مدى ثقة المستمعين بآرائك المتعلقة بمشكلة الديون على حسن أدائك أثناء المناقشة.

وتستطيع الاتصال بمخرجي برامج الشؤون الاجتماعية. وغالباً ما تبث مثل هذه البرامج أسبوعياً. وبقليل من المحاولة والجهد، فقد تتمكن من إقناع المشرفين بتخصيص وقتٍ كافٍ لمناقشة موضوع الديون القومية.

وعليك محاولة إقناع المشرفين في المحطات خارج منطقة سكنك ببث مناظرات أو برامج مخصصة لمناقشة هذه المشكلة. وغالباً ما تبث الإذاعات مثل هذه البرامج خاصة عند الرغبة في إجراء تقييم ما.

تاسعاً: استغلال الإعلام لتدعيم وجهات النظر:

قد تؤدي التغطية الإعلامية في وسائل الإعلام العديدة حول موضوع الديون إلى زيادة الاهتمام بهذه المشكلة، وتستطيع نشر تغطية إعلامية عن طريق الإعلان عن إقامة اجتماع عام يعقد في قاعة المدينة، كما أنك تستطيع تنظيم حملة لكتابة الرسائل المتعلقة بمشكلة الديون. وعلى الرغم من أنك تستطيع التحرك كفرد واحد، إلّا أنك قد تنجح في توثيق صلتك بوسائل الإعلام، الأمر الذي سيؤدي إلى الحصول على نتائج أفضل.

ولتحقيق هدفك المتمثل في إيصال صوتك لمعظم الأفراد، فإنك تستطيع استخدام الوسائل التالية:

١ ـ نشرة الأخبار: وذلك عن طريق كتابة مقالة موجزة تعتمد على الأسلوب الواقعي المتضمن الأسئلة التقليدية التي تبدأ بـ (من، ماذا، أين، متى، لماذا، وكيف). ويمكنك كتابة مقالتك للإعلان عن عقد اجتماع أو القيام بنشاط معين. كما أنك تستطيع استخدام الأسلوب ذاته للإعلان عن حملة لكتابة الرسائل أو للإعلان عن انتخاب موظفي المنظمة. ويستحسن أن يكون الإعلان موجزاً ومباشراً. كما يستحسن كتابة رقم الهاتف لتزويد المستفسرين بالمزيد من المعلومات التي يريدونها.

وفي حال رغبتك بتغطية صحفية لأحد النشاطات الهامة، فعليك التوجه إلى المحررين المختصين وإلى المراسلين الصحفيين. كما أنّ عليك إخبار هؤلاء المراسلين قبل يومين أو ثلاثة من موعد النشاط أو الحدث حتى يصار إلى تغطيته بشكل جيد. وتستطيع التوجه إلى الوكالات الصحفية من أجل الحصول على أسماء الأشخاص المناسبين لمثل هذه التغطية.

٢ ـ الرسائل: ويجب أن تكون مختصرة ومقنعة، كما أنها يجب أن تتضمن طرح

فكـرة معينـة أمـام المحرر أو المخرج التلفزيوني ، وعليك الإشارة إلى آثار مشكلة الديون على المجتمع ، ويستحسن هنا أن تناقش بعض هذه الآثار بشكل خاص. وتستطيع حثّ المسؤولين الإعلاميين على مقابلة أحد مسؤولي المنظمة التي تنتمي إليها. وعليك إيراد بعض الحقائق والأرقام. كما يفضل أن تجري مكالمة هاتفية بعد إرسالك للرسالة.

٣ ـ ورقة حقائق: تستطيع أنت وأعضاء منظمتك أن توثق رسالتك الموجهة إلى المراسلين بورقة حقائق تتضمن معلومات مرجعية عن المنظمة. ويجب أن تحتوي الـورقة ـ والتي يجب ألا تزيد عن صفحتين ـ على أهداف المنظمة وعدد أعضائها وموظفيها وغير ذلك من المعلومات المرجعية الضرورية. كما يجب أن تتضمن الورقة بعض الحقـائق المتعلقـة بالـديون والعجـز وبعض المصـادر المـوثوقة من الكتب وغيرها. وتستطيع اعتبار هذا الكتاب كمرجع لورقتك.

عاشراً: تنظيم حملات لتقديم العرائض:

يجب إشعار الممثلين بأنّ ناخبيهم يصرون على اتخاذهم لقرارات وإجراءات حاسمة. وتساعد هذه العملية على حث هؤلاء الممثلين لبذل جهود أكبر بهذا الخصوص.

ويمكن إشعـارهم برغبتنـا بتحركهم عن طريق تنظيم حملات تهدف إلى رفع العـرائض التي تحتـوي على عشـرات أو مئـات التـواقيع المـطالبة بضرورة اتخاذ إجراءات فورية. كما يجب علينا إخبارهم بنيتنا في عدم انتخابهم ثانية إذا لم يحركوا ساكناً.

وقبـل البدء في تنظيم الحملة، فإنّ عليك كتابة بيان توضح من خلاله أهداف الحملة وطبيعة الإجراءات المرغوبة، كما هو واضح في المثال التالي:

إدراكـاً منا لخطورة مشكلة الديون ولقلة الإجراءات المتخذة بحقها، فإننا نود

مطالبة قادتنا بالعمل فوراً للتقليل من حجم هذه المشكلة. ونرجو البدأ بهذه الخطوة حالاً.

وبعد كتابة البيان، عليك ترك فراغ ملائم من أجل كتابة العناوين والتواقيع. ويتوجب عليك عمل نسخ كثيرة للعريضة، بحيث يتم توزيعها على الناس من أجل دعم هذا التحرك.

وتستطيع الحصول على التواقيع عن طريق مقابلة الناس في الأماكن العامة كالشوارع والمتنزهات والمنازل. كما أنك تستطيع التوجه إلى المصانع والشركات وأماكن التسوق.

وبعد الحصول على عدد كافٍ من التواقيع، عليك جمع النسخ وإرسالها بالبريد إلى الممثلين أو تسليمها لهم شخصياً.

حادي عشر: تنظيم مؤتمرات خطابية عامة:

تستطيع إسماع المسؤولين صوتك عن طريق عقد اجتماعات عديدة، سواءً على مستوى أعضاء المنظمة أو على مستوى اللجان المتخصصة. ويمكنك الحصول على المزيد من المهتمين عن طريق إلقاء الخطب أمام أعضاء المنظمات الأخرى والنقابات المهنية ورجال الأعمال. وتستطيع التوجه إلى المكتبات العامة من أجل الحصول على أسماء الجماعات المدنية والدينية والمهنية والمنظمات الأخرى، كمنظمات روتاري وكيوانيز ونادي ليونز. كما أنك تستطيع الحصول على هذه الأسماء عن طريق الاستفسار من أصدقائك وزملائك وجيرانك عن المجموعات التي ينتمون إليها. وبعد الحصول على الأسماء المطلوبة، يتوجب عليك كتابة الرسائل الموجهة إليهم. ومرة أخرى، يجب أن تحتوي الرسالة على الهدف المتوخى منها وعلى أهمية الإصغاء لمثل هذا الهدف.

ويتمثل الهدف المنشود في توعية المواطنين بخصوص الآثار السلبية التي سيعيشون فيها نتيجة لمشاكل الديون والعجز. وعليك حثّ الناس على التصرف من

أجل إحداث التغيير المطلوب. ويستحسن أن تروّس رسالتك بعنوان ملائم يساعد القـاريء على إدراك محتـواهـا. ويمكنك على سبيل المثال ـ أن تعنونها كالتالي: «كيف نوقف تدمير الحكـومـة للاقتصاد الأمريكي». ويمكنك أيضاً أن ترفق شرحاً مختصراً تتحدث فيه حول نفسك. والهدف من هذا هو إظهار مدى تمكّنك وبراعتك في موضـوع الديون والمشكلة. ويحبذ ألّا تزيد الرسالة بكاملها عن صفحة واحدة فقط. كما يحبذ أن تتطرق مباشرة إلى الموضوع.

وبعد مرور عدة أسابيع على إرسالك للرسالة، يستحسن أن تقوم بإجراء مكالمة هاتفية تؤكـد لرؤساء الجمعيات من خلالها أهمية التحرك لصد هذا الخطر القادم. وإذا ما نجحت في إقامة لقاء خطابي، فعليك القيام بكل واجباتك، سواء ما يتعلق منها باستعداداتك للحديث حول الموضوع، أو ما يتعلق بواجبات الضيافة. كما أنّ عليك أن تحدد وقتاً تقريبياً للفترة التي يستغرقها خطابك.

وقبـل الخـطاب، عليك أن تطلب من رئيس اللجنـة تزويدك بأسمـاء جميع الحضـور، إذ أنّ معـرفـة الجمهور أمر مهم جداً للمتحدّث. وبعد الحصول على القائمة، تستطيع البدء في الكلام. وعليك هنا أن تدعم حديثك بالأدلة والرسومات التـوضيحية والأمثلة والأرقـام والقصص المختلفـة. وستسـاعـدك هذه العملية في مساعدة الجمهور على ربط ما تقوله بخبراتهم التي مروا بها أو التي سمعوا بها.

ولتوضيح ما ذكرناه سابقاً، إليك هذا المثال: لنفرض أنك تريد التحدث أمام نادي كيوانيز ـ وهـو ناد يضم في عضويته صغار رجال الأعمال والشركات، فإنّه من الأفضل لك أن تعقد مقارنة ما بين وضع الحكومة الحالي ووضع أي شركة تعاني من سوء الإدارة وزيادة النفقـات. وسيسـاعـدك هذا على زيادة حث الجمهور للتحرك بسرعة من أجل إنقاذ البلاد.

ويغض النظر عن الجمهور، فإنّ هدفك الأساسي ثابت لا يتغير، أي أنّ عليك اتباع نفس الخطوات حتى وإن اختلف الجمهور. وتتمثل هذه الخطوات في إقناع

جمهورك بحسن اطلاعك ومعرفتك بالموضوع وفي طرح القضية بشكل جيد وشامل وفي التأكيد على ضرورة التحرك الفوري وفي توعية المستمعين إلى ما يمكن لهم فعله للمساعدة في التحرك الذي نريد. وعليك أن تجعل محاضرتك حيوية وغنية بالمعلومات.

وإليك تالياً بعض النقاط الرئيسية التي تستطيع التأكيد عليها في محاضرتك:

○ تعتبر مشكلة الديون الاتحادية الأهم والأخطر من بين المشاكل الأخرى التي نواجه:

١ ـ وصل معدل ديوننا مبلغ (٤) تريليون دولار، أي أننا لو قسمنا هذا المبلغ على عدد السكان لكان نصيب كل مواطن (١٦,٠٠٠) دولار.

٢ ـ تلتهم المبالغ المخصصة لسداد الديون القسم الأكبر من كامل المبالغ المخصصة للموازنة العامة، وتبلغ هذه الأموال نسباً تفوق ما ينفق على الضمان الاجتماعي أو على قطاعات الزراعة والتعليم والطاقة والإسكان والتطوير الحضري والداخلية والعدل والعمل والخارجية والمواصلات وقدامى الموظفين مجتمعة. وسيخصص مبلغ (٦١) سنت من كل (١) دولار ندفعه على شكل ضرائب لسداد الفوائد.

٣ ـ سيفوق حجم ديوننا حجم كامل إنتاجنا الصناعي في عام ١٩٩٦ م، إذا ما استمرت الديون بالنمو على الشكل الذي نشهده الآن.

○ لم يقم ممثلونا بأي إجراء فعال للقضاء على المشكلة:

١ ـ بلغت كامل معدلات ديون أمريكا منذ تأسيسها وحتى وقت قريب (أي خلال مائتي عام) حوالي (١) تريليون دولار فقط. أما بالنسبة للديون التي تراكمت علينا خلال فترة عشر سنوات فقط، فقد بلغت (٣) تريليون دولار (أي أنّ مجمل ديوننا بلغ (٤) تريليون دولار).

وفي عام ١٩٩٢ م، ستحقق أمريكا أكبر عجز في تاريخها بفضل إجراءات جورج بوش، وسيشكل هذا المعدل أكبر عجز حققه أي رئيس - باستثناء ريجان - طيلة مدة حكمه.

٢ - يبذل الممثلون والمسؤولون كل جهودهم لإخفاء الحقائق، لا لحلها.

○ بدأت البلاد تعاني من بعض الآثار المترتبة على الإنفاق اللامسؤول والذي لا يصاحبه أي إجراء عملي فعلي. وما لم نواجه مشكلتنا فوراً فإن اقتصادنا سينهار تماماً بحلول عام ١٩٩٥ م:

١ - تحولت أمريكا من أكبر دائن إلى أكبر مدين في العالم، وسيعمل هذا الانقلاب الكبير على انهيار سمعة أمريكا الدولية، كما أنّ قوة أمريكا العظمى ستزول نهائياً. ويمتلىء التاريخ بالعبر التي تؤكد أنّ أي دولة لا تنفق بمقدار ما يرد إليها ستدفع ثمناً باهظاً. ولا تقتصر المعاناة على الحكومة فقط، بل إنها ستنعكس على رجال الأعمال والمواطنين فوراً.

٢ - إننا مضطرون لدفع المبالغ المترتبة على الفوائد. وكان الأجدر بنا أن ننفق هذه الأموال على إقامة مشاريع عديدة تعود علينا بالنفع والفائدة.

٣ - إنّ المشكلة تتفاقم بصورة سريعة جداً، مما ينذر بحلول كارثة مالية بحلول عام ١٩٩٥ م.

○ علينا التحرك فوراً إذا ما أردنا إنقاذ بلادنا:

١ - يتوجب علينا كمواطنين صالحين أن نحث ممثلينا ومسؤولينا على ضرورة التحرك للعمل الجاد حالاً. ويتوجب علينا كذلك أن نطالب بمحاسبة المقصرين. وأخيراً تَتَحتّم علينا كتابة الرسائل بهذا الخصوص ليصار إلى إرسالها إلى ممثلينا.

٢ - نستطيع القيام ببعض الإجراءات المفيدة، فبإمكاننا أن نناقش هذه المشكلة أمام جميع قطاعات المجتمع. كما أننا نستطيع كتابة المقالات الصحفية. إضافة

إلى ذلك، نستطيع كتابة الرسائل إلى محرري الصحف. وعلاوة على ذلك، فإننا نستطيع أن نحث الإعلام على إيلاء أهمية قصوى لمثل هذه المشكلة. وأخيراً، فإننا نقدر أن ننظم حملات كتابة الرسائل والعرائض والمسيرات الاحتجاجية.

٣ ـ علينا التحرك قبل فوات الأوان، وقبل أن نعجز عن السيطرة على ديوننا، إذا ما أردنا أن ننقذ أمريكا العظمى من الدمار والهلاك.

ثاني عشر: ترتيب المظاهرات والتحركات الشعبية:

تعتبر هذه الإجراءات فعالة جداً، بحيث يمكن استغلالها من أجل تحقيق الهدف المنشود. وتكمن فعالية هذه الإجراءات في بثها للحماس في قلوب الممثلين البرلمانيين والمرشحين والذي قد يدفعهم لاستصدار تشريعات تصب لمصلحة هدم الديون.

ويتطلب تنظيم أي عمل جماعي كالمظاهرات والاحتجاجات وغيرها درجة عالية من التخطيط والتعبئة لضمان نجاحها.

وأهم ما يجب مراعاته هو التوقيت الملائم. فلدعم أو معارضة أي مرشح مثلاً، فإنّ الوقت الأمثل للقيام بذلك يتمثل في الأسابيع الأخيرة قبل عملية الانتخاب، وتعتبر هذه الفترة هامة جداً للتأثير على قرارات الناخبين ـ خاصة وأن عدداً كبيراً منهم لا يكون قد اتخذ قراره بعد. وتستطيع أن تبدأ بالتخطيط للوقت الملائم منذ الآن من أجل تنظيم ظاهرة أو أي عمل عمل شعبي آخر، وقبل حلول السنة المالية القادمة.

ومن الأمور الأخرى التي يجب مراعاتها ضرورة اختيار موقع مناسب بحيث يكون جاذباً للأنظار وبكل سهولة. وفي حالة تنظيمك لاجتماع ما، فلا تنسى ضرورة إعداد كل شيء لازم، كالمكبرات والمنصة والمقاعد وغيرها، وفيما لو رغبت بعقد الاجتماع في الهواء الطلق، فعليك التأكيد من الحصول على موافقة مجلس المدينة إن كان هناك ضرورة لها. كما أنّ عليك في هذه الحالة أن تراعي بعض الإجراءات

كإجراءات السلامة وتسهيلات إلقاء الخطب. وعليك - مرة أخرى - الاستعانة بالأرقام والنشرات التي ستساعدك في إيصال وجهة نظرك بكل سهولة.

وتستطيع تنظيم اجتماع يخصص لسماع واحد أو اثنين من المتحدثين البليغين والذين يلمون بالموضوع بشكل كبير. ويجب أن يكون هؤلاء المتحدثون من ذوي الأسماء المشهورة بخبراتهم في هذا الموضوع. ولا بأس من تعيين فرقة للتشجيع تعمل على بث روح الحماس والنشاط في نفوس المستمعين. ولا تنس أن تختتم الاجتماع بدعوة الحضور إلى التحرك. وعليك هنا أن تشرح لهم ما يمكن عمله. ويمكنك أن تكتب بعض الإجراءات المقترحة على النشرات التي تريد توزيعها. كما أنك تستطيع أن تكتب لهم نموذجاً للرسالة التي قد يبعثون بها إلى ممثليهم.

وتستطيع كذلك أن تنظم حفلاً استعراضياً لهذه الغاية. وتساعد مثل هذه الحفلات على جذب الانتباه، بسبب وجود الموسيقى والفرق الغنائية والأزياء الغريبة وغيرها. ولكن عليك أن تكون واعياً لمثل هذه الوسائل الترفيهية، والتي قد تُفقد المهرجان هدفه وغايته الأساسيتين. وعليك أن تتذكر دائماً أنّ الهدف من هذه الوسائل هو جذب الانتباه والحث على العمل، ولن تتمكن من تحقيق مسعاك ما لم تتطرق إلى الموضوع بشكل مباشر وواضح.

ولضمان نجاح أي عرض أو اجتماع فإن عليك الإعلان عن عقد مثل هذه النشاطات بكل وسيلة ممكنة كالإعلانات أو الرسائل أو توزيع المنشورات أو غيرها.

وقبل القيام بأي نشاط، يتحتم عليك الاتصال بمسؤولي ورؤساء المنظمات الأخرى، أو زيارتهم من أجل ضمان مشاركتهم في النشاط المنوي عقده، مما سيدعم جهودك بشكل أفضل ويساهم في إنجاح اجتماعك.

ثالث عشر: عقد الاجتماعات في القاعة الكبرى للمدينة:

تستطيع استغلال بعض الإجراءات الأخرى من أجل مكافحة الديون والعجز

المترتب عليها. ومن بين هذه الإجراءات تلك الاجتماعات المفتوحة المنتظمة التي يشرف عليها مجلس المدينة، وعادة ما يتبادل المواطنون الآراء حول الأمور التي تهمهم في هذا الاجتماع. وللحصول على موعد ومكان وجدول أعمال الاجتماع، تستطيع التوجه إلى مجلس المدينة أو إلى الصحف المحلية.

وعليك طرح همومك وآرائك بخصوص المشكلة التي نواجهها أمام مجلس المدينة، ولكن يجب عليك أن لا يغيب عن ذهنك هناك ضرورة التقيد بالبروتوكولات والإجراءات المتبعة في مثل هذه الاجتماعات.

وقد يحالفك الحظ في إقناع منظمي الاجتماع بتخصيص كامل الفترة الزمنية من أجل مناقشة مشكلة الديون. وللحصول على مثل هذه الموافقة، فإنك تستطيع الاتصال بممثلك في مجلس المدينة وتحميله اقتراحاتك وهمومك كي يقوم بنقلها إلى باقي الأعضاء. وقد يوفق في الحصول على موافقة المجلس لتخصيص كامل مدة الاجتماع لمناقشة هذا الموضوع. وفي حالة عدم معرفتك باسم ممثلك، اتصل بالمجلس وأعلمهم بمكان سكنك، وسيقومون بدورهم بإخبارك باسمه.

وللحصول على المزيد من الإجراءات الفعالة، فإنك تقدر أن تتصل بأعضاء غرفة التجارة أو بكاتب مجلس المدينة، وقد يقوم هؤلاء بإعطاء بعض النصائح المفيدة.

رابع عشر: الانضمام إلى جميعات التحرك السياسي:

وتضم هذه الجمعيات أعضاء غير منتمين لأي حزب سياسي. ويقوم هؤلاء الأعضاء بتقديم الدعم المالي من أجل مساندة المرشحين الذين يصلحون فعلاً لتولي المناصب الإدارية والسياسية.

ويمكنك استغلال أموالك في دعم مثل هؤلاء المرشحين من خلال هذه الجمعيات. وسيعمل دعمك المالي على المساهمة في فوز المرشح الذي تؤيده.

ونظراً لأن القانون الاتحادي يمنع الشركات والمؤسسات من تقديم الدعم المباشر للمرشحين، فقد عمدت الشركات إلى تأسيس جميعات التحرك السياسي والتي تساعدهم على تقديم الدعم بشكل غير مباشر. وتستطيع استغلال وجودك في إحدى هذه الجمعيات من أجل إقناع الأعضاء الآخرين بدعم المرشحين الذين يتعهدون بمحاربة الديون والعجز.

ويمكنك الاستفسار من رئيس شركتك عما إذا كانت الشركة قد أسست جمعية مشابهة تابعة لها. وفي حال تأكدك من وجود الجمعية، فيمكنك الاستفسار منه عن شروط العضوية. وفي حال عدم وجود مثل هذه الجمعية في شركتك، فإنك تستطيع التوجه إلى الشركات الأخرى. كما أنك تستطيع التوجه إلى النقابات التجارية والمهنية التي تملك إحدى هذه الجمعيات. أو إلى المجموعات السياسية التي تملك جميعات تحرك سياسي.

وفي حال رغبتك بتأسيس جميعة خاصة بك خارج نطاق شركتك، فعليك الاتصال بهيئة الانتخابات الاتحادية على هاتف رقم (٩٥٣٠ ـ ٤٢٤/ ٨٠٠) للحصول على القوانين والشروط الواجب توفرها واتباعها.

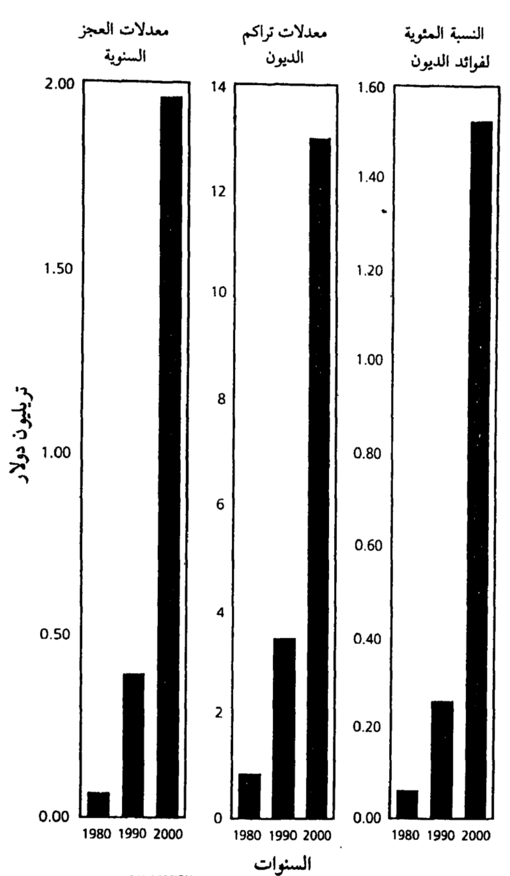
خاتمــة

لا شك أنّ القـاريء أصبح يدرك الآن أنّ هناك فئة ما تحاول قتل بلادنا، وقد أصبحت أسماء أعضاء هذه الفئة معروفة تماماً للقراء. كما أنّ القاريء يدرك أيضاً قلة الـوقت المتـاح لنـا لمعـالجة الأوضاع المأساوية التي نعيشها. لذا، فإنّ علينا التحرك لحثّ أعضاء حكومتنا وممثلينا لعمل ما يلزم قبل أن يفوت الأوان وتنتهي بلادنا اقتصادياً ومالياً ودولياً.

وعلينـا ألّا نصدق أولئك الذين يدعون أن أمريكا لا تواجه أي مشكلة من هذا القبيل، كمـا أنّ علينـا رفض تصـديق الأصوات التي تدعي بأننا قادرون على حلّ مشاكلنا المالية فور حدوثها، إن الواقع الذي يجب أن نواجهه هو أنّ أمريكا ستنهار ما لم تُتخـذ الإجـراءات الـلازمـة، وكمـا هو معروف لدى الجميع، فإنّ المريض المصاب بالسرطان لا يستطيع محاربة المرض إذا استشرى في جسمه، وما ينطبق على هذا المريض ينطبق على أمريكا أيضاً.

وقد سعيت في هذا الكتاب أن أؤكد أهمية المسؤولية التي تقع على المواطنين، والمتمثلة في قرع جرس الإنذار وحث المسؤولين على مواجهة المشكلة. وعمدتُ إلى تخصيص فصـل كامل (الفصل العاشر) لمساعدة المواطن في معرفة ما يجب عمله، على النطاقين الفردي والجماعي.

ولا شك أنّ الـطبقة الوسطى ستكون الخاسر الأكبر، حيث سيفقد أفرادها كل ممتلكاتهم في غضون الأعوام القليلة القادمة.



SOURCE OMB: DRI/GRACE COMMISSION

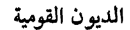
وفيما يتعلق بالإحصائيات والأرقام والرسومات المرفقة في هذا الكتاب، فإنني ـ وعلى الرغم من انهماكي في إعدادها ودراستها لمدة ثماني سنوات كاملة ـ لا زلت أشعر بالصدمة والذهول لدى رؤيتي لها، ولا زلت أشعر بالأسى والحنق عند مقارنتي للديون الأمريكية التي تراكمت خلال مائتي عام وتلك التي تراكمت بشكل مخيف خلال عشر سنوات فقط. وكلما رأيت الرسمين البيانيين المتعلقين بذلك، أدركت أنّ جيلنا فقد كل قيم الشجاعة والإيمان والتضحية والجد التي تحلت بها كل الأجيال السابقة والتي بذلك كل جهد ممكنٍ لإيجاد دولة قوية وثرية وحرة. وبعد استلامنا لهذه الدولة، بدأت تفقد الكثير من ميزاتها، فيا للعار!

ومن ناحية أخرى، فإنّ الديون لا تعتبر مشكلة، إذ أن الديون والعجز ليست سوى أدوات في أيدي السياسيين الذي لا همّ لهم سوى إرضاء ناخبيهم عن طريق إقامة المشاريع والبرامج بغض النظر عن مصدر الأموال التي أخذنا باقتراضها حتى تراكمت علينا بشكل مخيف. وبدأنا بإنشاء المشاريع المختلفة مستخدمين أموالاً لا نملكها. وأعتقد أنّ دافعي الضرائب لم يكونوا ليوافقوا على هذه المشاريع لو كانوا مضطرين إلى دفع تكاليفها.

والحقيقة التي لا مفر منها هي أنّ الدمار لا بدّ وأن يحل بأي دولة تتراكم عليها الديون والعجز. وبمعنى آخر، فإنّ قوانين ومباديء علم الاقتصاد تؤكد مثل هذه الحقيقة. وكما يحصل المدخرون على فوائد على مدخراتهم، فإنّ الدائنين يحصلون هم أيضاً على فوائد على الأموال التي يقرضونها. لذا، فإنّ مشكلة الديون ترافقها مشكلة أخرى تتمثل في فوائد الديون. وتبلغ ديوننا حوالي (٤) تريليون دولار في عام ١٩٩٢ م. وبسبب الفوائد المترتبة على هذا المبلغ، فإنّه سيبلغ (٦,٥٦) تريليون دولار في عام ١٩٩٥ م، و(١٣) تريليون دولار في عام ٢٠٠٠ م ـ هذا على افتراض أننا لن نقترض أي مبلغ إضافي، ولا يمكن لأي عاقل إلا وأن يدرك أنّ هذا الوضع لن يستمر بهذه الصورة، وأن نهايته لا بدّ وأن تكون مأساوية.

ويستطيع القراء أن يدركوا حتمية هذه النتيجة إذا ما تمعنوا في الرسومات المرفقة. وأعتقد أنّ السيناتور رودمان كان على حق عندما قال إنّ الدولار الأمريكي سيفقد أي قيمة له بحلول عام ١٩٩٧ م.

ومما يزيد من حزني وشعوري بالأسى حالة الاستسلام التي يعيش فيها أكثر من نصف المواطنين، ويعتقد هؤلاء أنهم لا يستطيعون فعل أيّ شيء للتخلص من الشركات والأشخاص الذين يهدمون أمريكا لتحقيق مصالحهم فقط.



مستوى الديون المتوقعة عام ٢٠٠٠

مستوى الديون الحالية

تريليون دولار

13
12
10
8
6
4
2
0

1780 1835 1890 1945 2000

السنوات

SOURCE: DRI/Grace Commission Projections

والـواقـع أنّ المـواطن يستطيع فعل الكثير لإنقاذ أمريكا، وقد صرح لي بعض النـواب والأعيان بأنّ مائتي مكـالمة أو رسالة بخصوص تأييد أو معارضة مشروع ما ستكون كافية جداً للتأثير عليهم. وما لم نستغل قدرتنا هذه، فإننا سنتنازل عن حقنا في إيجاد نظام سياسي متميز في أمريكا، وسنسمح للمسؤولين بإعطاء أنفسهم حق التحـدث والتصـرف نيابة عنا، ومع أنّهم يدعون كرههم للأموال والثروات، إلاّ أنّ الـرواتب التي يصـرفـونهـا بأنفسهم ولأنفسهـم تجعلهم يحتلون مكانة بارزة من بين الـ (٥٪) من الموظفين ذوي الدخول المرتفعة.

وينبغي لهؤلاء الناس أن يخجلوا من أنفسهم. وعليهم أن يخجلوا أيضاً ـ بسبب التمييز الـذي يمـارسـونه، فالقوانين التي يصدرونها لا تنطبق عليهم؛ فهم ـ مثلاً ـ يستثنون أنفسهم من الخضوع إلى قوانين الحقوق المدنية ومحاربة التمييز العنصري والتحـرش الجنسي. وقد أدت قلة التفاعل بينهم وبيننا إلى توفير الجو الملائم لهم للتصـرف كيفمـا شاءوا. بل وإنهم بدأوا باستثنـاء أنفسهم من الخضـوع للقـوانين والمبـاديء التي لا يمكنهم التهـرب منهـا، وأعني بذلـك قوانين ومبـاديء علم الاقتصاد. لقد اعتاد الرئيس والكونغرس وموظفيهم على إنفاق أكثر مما يملكونه.

ونتيجة لكل ذلك، فقد سمحنا لأنفسنا بالدنو من الكارثة، ولست واثقاً من أننا نملك الإرادة الكافية لإنقاذ بلدنا.

ولم يعد لدينا وقت كافٍ، وسيعاني الكثيرون بشدة نتيجة تخفيضات النفقات التي سنضـطر إلى إجـرائهـا، بسبب عدم قدرتنـا على الاستمـرار في تبني برامـج المساعدات ـ بما فيها برامج مساعدات الضمان الاجتماعي والتأمين الصحي. ولن نتمكن من زيادة مخصصات هذه البرامج إلى الحد الذي يمكن المنتفعين منها من مواجهـة معدلات التضخم. وفي الوقت ذاته لن نستفيد شيئاً من مجرد تجميد هذه المخصصـات، وسنـواجـه صعـوبة كبيرة في اختيار أحد حلول ثلاثة؛ التقليل من الأموال المخصصة لدعم الطعام، أو التقليل من تلك المخصصة لدعم الزراعة أو

التقليل من كليهما، ولا أعتقد أننا سنتمكن من اختيار أحدها.

ولكن ـ ومهما يكن ـ فإنّ بقائنا صامتين سيكون أسوأ وأخطر بكثير من أي كارثة أخرى، وحينها ستفقد أمريكا الكثير الكثير وبشكل سريع جداً، لدرجة أنّ الجيل الذي سيأتي بعدنا مباشرة سيكون عاجزاً عن إدراك واستيعاب ما جرى. ولن يدرك أي شخص حقيقة ما جرى سوانا نحن، فنحن الذين سنعيش في المأساة بقية حياتنا.

ولا شك في أننا مطالبون بالضغط على المسؤولين كي نحافظ على مستقبلنا ومستقبل أبنائنا سليماً معافى ولنصونه من كل الأخطار التي ستؤدي إلى انهياره. وعلينا أن ندرك أننا مسؤولون عن الحفاظ على أبنائنا وعائلاتنا وبلدنا، كما أنّ علينا ألاّ نتوقع أن يتحرك الغرباء لمساعدتنا. ويتوجب على كل فرد منا أن يأخذ العبرة من روسيا ومن الدول الأخرى التي مرت أو تمر بوضع مشابه لوضعنا.

وأخيراً أقول إنّ علينا ضرورة التحرك فوراً إذا ما رغبنا في الحفاظ على سمعة ووحدة الولايات المتحدة، وعلينا أن نتذكر الوضع المأساوي التي ستؤول إليه أمريكا، وما يتبعه من نتائج فظيعة، حيث ستضطر إلى الركوع وهي تلفظ أنفاسها الأخيرة.

«تذكر أنّ الديمقراطية لن تستمر للأبد، فهي تستهلك وتقتل نفسها.

ولم يحدث أن شذت ديمقراطية واحدة عن هذه القاعدة.

ولا جدوى من إعادة تذكيرنا بأنّ الديمقراطية أقل طموحاً وخيلاء وأنانية وبخلاً من الملكية أو الارستقراطية. ولكن هذا ليس حقيقة، حيث تكمن جميع العواطف السابقة في قلوب كل الرجال والحكومات، وفي لحظة من الغفلة، تستفيق القوة والعنف والخيانة من سباتها».

جون كيونسي آدامز

«إنني أعتبر الاقتصاد أهم وأول الفضائل التي يجب علينا مراعاتها. أمّا الديون، فأعتبرها الخطر الأعظم الذي يجب علينا الاحتراز منه».

ثوماس جيفرسون

الإفلاس 1995

الانهيار القادم لأمريكا

هذا الكتاب نعمة كبيرة مُنحت للامريكيين ، حيث يحتوي على ما كان على الحكومة اتباعه منذ زمن طويل ، كما أنه يواجه الوضع بصراحة كبيرة وبأسلوب مباشر وواقعي .

ويهدف الكتاب من خلال فصوله إلى تعريف المواطن الأمريكي بحقيقة الوضع المالي السيء للاتحاد الفيدرالي ، على الرغم من أنّ الحكومة تبذل كل جهد ممكن لإخفاء مثل هذا الوضع .

وتنقسم المادة إلى ثلاثة اجزاء : أسباب الأزمة ، والنتائج المحتملة في حالة استمرار الحالة الراهنة ، وكيف يتوجب على الحكومة والأفراد أن تتصرف لوقف الكارثة . ولا شك أنّ القسم الثالث هو الأهم بين هذه الأجزاء .

ويتطرق المؤلفان إلى الموضوع مباشرة وبدون مقدمات ، كما أنه يقدم الأدلة والشروح الواقعية والحقائق المعتمدة على التقصي والبحث الدقيقين ، ويبتعد في الوقت ذاته عن استخدام الأسلوب الرياضي الخيالي والرسومات والامثلة المعقدة .



للنشر والتوزيع
المملكة الاردنية الهاشمية - عمان / وسط البلد
خلف مطعم القدس / ص.ب ٧٧٧٢ - هاتف ٦٣٨٦٨٨
فاكس ٦٥٧٤٤٥ ◆ منشوراتنا في العام ١٩٩٣م
◆ الغلاف : زهير أبو شايب .